الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس – المدية –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الاقتصادية

التخصص:اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر تحت عنوان:

أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية في الجزائر (1990-2021)

من إعداد الطالب:

– موسوني منير

تحت إشراف الأستاذ:

– د. جعفري جمال

السنة الدراسية:2022-2023

شكر وتقدير

الحمد الله الذي تتم بنعمته الصالحات

الحمد الله أنوفقنا الله في طلب العلم وإتمام هذا العمل، وصلاة الله وسلامه ورحمته وبركاته على صفوة خلقه، وخاتم أنبياءه ورسله، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

أتقدم بخالص الشكر والامتنان والتقدير إلى الأستاذ الفـــاضل الدكتور "**جعفري جمال**" لإشرافه على هذه المذكرة وكذا الشكر والامتنان موصول لأستاذاي **شريفي رشيد ورضا بهياني** اللذان كانا خير معينين لي ولم يبخلا علي بنصائحهما وإرشاداتهما الهادفة..

فشكر الجزيل لكما جميعا وألبسكم الله ثوب الصحة والعافية يا رب.

كما لا يفوتني أن أشكر الأستاذين "**محمد رتيعة** " و "**شرشالي سمية**" اللذان ساهما في تقديم المساعدات، وعلى قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

وأتقدم بالشكر إلى كل أساتذتنا الذين درسنا عندهم خلال سنوات الدراسة، وكذا الأسرة الجامعية التي رافقتني طيلة مشواري الدراسي، فشكرا لكل من ساهم من قريب أومن بعيد من أجل وصولي لهذه المرحلة المهمة.

شكرا لكم ...

اهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد خاتم النبيين والمرسلين.

بداية قبل كل شيء أشكر الله عز وجل الذي وفقني وإياه وأعطاني القدرة على إتمام هذا العمل والوصول إلى هذه المرحلة المهمة من حياتي.

إليك يا قمر ظلامي ونجمة ضلالي وأنيس وحدتي؛ ينبع الحنان وفيض الأمان؛ يا من أحق إلي بصحبتي؛ يا من تحت قدميك الجنة **"أمي الغالية: فتيحة".**

إلى من علمني حب الحياة والعمل ووهبني أول قلم؛ إلى رمز الصمود والعظمة إلى من أشد به أزري إذا ضعفت ويزرع في قلبي الهمة لأصل إلى القمة إلى من غرس في صدري مكارم الأخلاق "**أبي الفاضل: محمد ــ عمار"**

وقيل في حب الأخ هو ذاك الجبل عندما تميل بي الدنيا أسند نفسي عليه عند الشدائد ؛كيف لأحبه ورب الكون قال سنشد عضدك ب أخيك ؛ ربي إنه سندي وعزوتي واستقامة ظهري؛ يأرب احمه وأحفظه من كل شر **"أخي الحبيب: ايمن"**

إلى جمال البيت وسعادة العائلة ومنطلق البهجة والسرور؛ إلى نجمتي البيت التي تضيئان ظلامه ؛إلى صديقتيّ وحبيبتي **"أختاي العزيزتانّ: منار، دعاء"**

إلى أحبابي وأصدقائي وجميع أقربائي؛ إلى جميع من أحبنا الله فينا من قريب ومن بعيد ؛كل باسمه وكل بمحيّاه؛ وإلى كل من وسعته ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي حفظكم الله من كل سوء.

واخيرا وليس أخر اهدي هذا العمل المتواضع، الى كل من يتكبد عناء قراءته سواء لتقيمه أو لنقده أو لزيادة علمه او لإشباع فضوله.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية وذلك بالبحث في طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة ومن ثم تحليل الأثر باستخدام التحليل القياسي الكمي متخذة الحيز الزمني الممتد من سنة 1990الى غاية 2021، من خلال تطبيق منهجية ARDL، وذلك لبيان وجود علاقة سببية من عدمها بين الاستثمار الاجنبي المباشر وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية.

أشارت النتائج الى أنالاستثمار الاجنبي المباشر له تأثير ايجابي ومعنوي على مؤشر التنمية الاقتصادية في الاجل الطويل، وهذه الإيجابية راجعة الى التحسن الكبير في المناخ الاستثماري في الجزائر، والذي ادى بدوره الى زيادة حجم المشاريع الاستثمارية الاجنبية من خلال تقديم تسهيلات وامتيازات وضمأنات كافية للمستثمر الاجنبي في ظل انظمة وخطط تشجيعية مناسبة.

كلمات مفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية الاقتصادية، نموذج ARDL.

Summary:

The aim of this study is to assess the impact of foreign direct Investment on economic development by analyzing the correlation between the study variables and utilizing quantitative standard analysis to determine the extent of the influence the research period spans from 1990 to 2021, and the ARDL methodology is used to establish a causal relationship between foreign direct of economic development.

The results demonstrate that foreign direct investment has a positive and significant effect on long-term economic development indicators . This outcome can be attributed to a significant improvement in Algeria's investment climate, which has resulted in an increase in foreign investment projects by providing adequate facilities, benefits and guarantees for foreign investors under favorable incentive system and plans.

In summary, this study highlights the importance of foreign direct Investment in promoting of foreign direct investment in promoting economic development and emphasizes the necessity of creating favorable conditions to attract foreign investors. The primary terms utilized in this research include foreign direct investment, economic development, and ARDL model.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	I
اهداء	II
فهرس المحتويات	V
فهرس الجداول	IX
فهرس الاشكال	IX
الفصل الأول: الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباسر	
الـــمبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار والاستثمار المحلي	2
المطلب الأول: مفهوم الاستثمـــار	2
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار	2
الفرع الثاني: مبادئ الاستثمار	6
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار	8
الفرع الأول: الاستثمارات حسب مدة الاستثمار	8
الفرع الثاني: الاستثمارات حسب نوعية الاستثمار	10
الفرع الثالث: تصنيف حسب معيار ملكية الاستثمار	11
الفرع الرابع: الاستثمارات حسب موقعها الجغرافي	12
المطلب الثالث: مفهوم الاستثمار المحلي	13
الفرع الأول: تعريف الاستثمار المحلي	13
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الاستثمار المحلي	17
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر	18
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	18
المطلب الثاني: خصائص وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره الإيجابية والسلبية	21

فهرس المحتويات

الفرع الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	21
الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	22
المطلب الثالث: الأثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر	24
الفرع الأول: الآثار الإيجابية	24
الفرع الثاني: الآثار السلبية	25
المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	**27**
المطلب الأول: المحددات الاقتصادية	28
المطلب الثاني: المحددات البيئية والاجتماعية والقانونية	32
الفرع الأول: المحددات البيئية والاجتماعية والثقافية	32
الفرع الثاني: المحددات السياسية القانونية	33
المطلب الثالث: المحددات المالية	34
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو والتنمية الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر	
المبحث لأول: مفهوم النمو الاقتصادي	**42**
المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية	42
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي	43
الفرع الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية	44
الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	45
المطلب الثاني: أنواع ومقاييس النمو الاقتصادي ومصادره	47
الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي	48
الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي	49
المبحث الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية	**53**
المطلب الأول: أهداف التنمية الاقتصادية	53

الفرع الأول: زيادة الدخل القومي الحقيقي:	54
الفرع الثاني: رفع مستوى المعيشة:	54
الفرع الثالث: تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:	55
المطلب الثاني: متطلبات ومعوقات التنمية الاقتصادية	55
الفرع الاول: متطلبات التنمية الاقتصادية	55
الفرع الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية	58
الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية	58
المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية	62
الفرع الأول: إستراتيجية النمو المتوازن	62
المبحث الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو والتنمية الاقتصادية	**68**
المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو والتنمية الاقتصادية حسب النظرية الاقتصادية	68
المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو والتنمية الاقتصادية حسب الدراسات التجريبية العربية	73
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو والتنمية الاقتصادية حسب الدراسات التجريبية الأجنبية	77
خلاصة الفصل	85
الفصل الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990 – 2021)	
المبحث الأول: الإطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التقدير	**87**
المطلب الأول: تعريف السلاسل الزمنية واختبارات جذر الوحدة	87
الفرع الأول: تعريف السلاسل الزمنية:	87
الفرع الثاني: اختبارات جذر الوحدة (دراسة الاستقرارية)	90

المطلب الثاني: مفهوم التكامل المشترك	96
الفرع الأول: تعريف تكامل السلاسل الزمنية:	97
الفرع الثاني: طرق اختبار التكامل المشترك:	98
المطلب الثالث: منهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الإبطاء الموزع(ARDL) .	99
المبحث الثاني: دراسة أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر	107
المطلب الأول: توصيف النموذج والمتغيرات المستعملة في الدراسة	107
المطلب الثاني: اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	109
المطلب الثالث: التحليل القياسي باستخدام منهجية(ARDL)	117
الفرع الأول: تحديد فترات الإبطاء المثلى:	118
الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود(BoundsTest)	119
الفرع الثالث: قدير صيغة تصحيح الخطأ (ARDL ECM)	126
الفرع الرابع: تقدير علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل:	127
المطلب الرابع: الاختبارات التشخيصية	129
الفرع الأول: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج	130
الفرع الثاني: الاختبارات التشخيصية لمدى صلاحية النموذج القياسي	132
المطلب الخامس: اختبار السببية	135
خلاصة الفصل	137
خاتمة	139
قائمة المراجع	145
قائمة الملاحق	

فهرس الجداول

جدول 1: نتائج اختبار (ADF) لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	110
جدول 2:نتائج اختبار (PP) لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	114
جدول 3: نتائج اختبار (ARDL Bounds Test)	122
جدول 4: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل	125
جدول 5: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل	127
جدول 6: نتائج الاختبارات التشخيصية (Diagnostics Teste)	132
جدول 7: نتائج اختبار جرانجر للسببية	135

فهرس الاشكال

الشكل رقم 1: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة	39
الشكل رقم 2: تحديد عدد التأخيرات في نموذج ((ARDL	119
الشكل رقم 3: المجموع التراكمي للبواقي المتتابع	130
الشكل رقم 4: المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة	131
الشكل رقم 5: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	134

مقدمة

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول، حيث تساهم هذه الاستثمارات في تحسين الظروف المعيشية للسكان وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى الإنتاجية والتكنولوجيا، وتشير الدراسات الى ان هناك عدة عوامل تؤثر في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، كالاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعات الاقتصادية المواتية والبنية التحتية المتطورة والقوى العاملة الماهرة والتكنولوجيا المتطورة، ومن الجدير بالذكر ان هناك عوائق تواجه جذب الاستثمارات الاجنبية، مثل الفساد والتحديات الأمنية والتشريعات الحكومية العقيمة وعدم الاستقرار السياسي.

وتعد هذه المذكرة دراسة لأثر الاستثمار الاجنبي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث سيتم تحليل أهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ودراسة العلاقة بين الاستثمارات الاجنبية والنمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي، كما سيتم تحليل الاستثمارات الاجنبية على تحسين مستوى المعيشة للسكان وتوفير فرص العمل، وستتضمن المذكرة أيضا دراسة عوامل جذب الاستثمارات الاجنبية وعوائقها، وكذلك تحليل أثر السياسات الحكومية والتشريعات الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين بيئة الأعمال، وستستند المذكرة على دراسات سابقة وبيانات إحصائية لتحليل أثر الاستثمارات على التنمية الاقتصادية في الجزائر، وسيتم استخدام أساليب الإحصاء والتحليل الاقتصادي في تحليل البيانات والنتائج.

إشكالية البحث :

بناء على ما سبق ذكره في المقدمة يمكن صياغة الاشكالية على النحو التالي :

ما مدى تأثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الجارية (1990-2021)؟

يمكن ادراج بعض الاسئلة الفرعية كما يلي :

- هل تتوفر الجزائر على مناخ اقتصادي جاذب لاستثمار الاجنبي ؟
- فيما يتمثل واقع معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ؟
- هل يؤثر الاستثمار الاجنبي في معدل التنمية الاقتصادية؟

الفرضيات : من خلال الاسئلة الفرعية السابقة نصيغ الفرضيات التالية :

- تتوفر الجزائر على مناخ ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي والذي بدوره يحفز التنمية الاقتصادية.
- يؤثر الاستثمار الاجنبي تاثيرا إجابيا على التنمية الاقتصادية في الجزائر

اهداف الدراسة :

ان الغاية لهذا الموضوع هو محاولة تحقيق الاهداف التالية :

- التعرف على ماهية الاستثمار الاجنبي وماهية النمو والتنمية الاقتصادية.
- محاولة معرفة أثر الاستثمار الاجنبي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، وبالتالي اختبار مدى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة.

حدود الدراسة :

- **الاطار المكاني:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.
- **الاطار الزماني:** من سنة 1990 الى سنة 2021، (سلسلة زمنية معبرة تعكس بصدق الغرض من هذه الدراسة).

أسباب اختيار الموضوع : من بين أبرز الاسباب الدافعة الى اختيار موضوع البحث يمكن ابراز مايلي :

- الرغبة في معرفة الدور الفعال الذي يؤديه الاستثمار الاجنبي المباشر باعتباره مصادرا هاما لتمول وتطوير القطاعات الاقتصادية والنهوض بالتنمية الاقتصادية.
- باعتبار كل من الاستثمار والتنمية من المواضيع التي تشغل الاواسط الاقتصادية الوطنية.
- الميل المتزايد لدى صناع القرار في الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة خاصة في العشرية الأخيرة.

وبما ان لكل باحث اراد الخوض في دراسة ما أسباب موضوعية وذاتية تزيدمن تمسكه بالموضوع وترفع من حماسته وسقف طموحاته ،أجد نفسي اميل للخوض في هذا الموضوع لرغبتي في مواكبة البحوث الاقتصادية الراهنة التي اصبحت تولي عناية خاصة بدراسة المشاكل الاقتصادية وتحليلها، قصد تقديم اقتراحات بناءة تساهم في النهضة الاقتصادية للجزائر.

أهمية البحث :

ان الاهمية الكامنة في هاته الدراسة هي كون الاستثمار الاجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تشكل عملية تشجيعية للنهوض بالاقتصاد الوطني، وحمايته مظهر من مظاهر تفتح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي، وعامل من عوامل تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية وتفعيلها، وبما في ذلك الاهمية التي اصبحت الدول النامية توليها له بحكم أنها تنظر اليه على انه فرصة سانحة للقفز بمعدلات التنمية خاصة الجزائر في ظل الظروف التي يشهدها اقتصادها من تحولات عميقة (من برامج إعادة الهيكلة، الخوصصة، مشروع الانضمام الى منظمة التجارة العالمية OMC،الشراكة الأورو متوسطية)

صعوبات البحث :

لقد واجهتني بعض الصعوبات أثناء اعداد هذا البحث يمكن اختصارها فيما بلي :

- قلة المراجع المتخصصة بموضوع الاستثمار و النمو الاقتصادي، وان وجدت فبمحتوى يحكمه التشابه ويغيب عنه التنوع والتميز.
- صعوبة الحصول على الاحصائيات من الجهات الرسمية.
- عدم تطابق البيانات الرسمية في بعض الاحيان بين مختلف المصادر الوطنية والاقليمية و العالمية.

منهجية البحث و الادوات المستخدمة :

من أجل الاجابة على هذه الاشكالية واختبار صحة الفرضيات السابقة تم الاعتماد على التالي :

- **المنهج الوصفي التحليلي** : سرد مختلف المفاهيم و التعريفات حول الاستثمار الاجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية و العلاقة بينهما من خلال نماذج نيو كلاسيكية.
- **المنهج الاستقرائي** : وهذا من خلال الاعتماد على الملاحظة في استنباط واستقراء النتائج من خلال ما اتيح من بيانات ومعلومات.
- **المنهج التحليلي الكمي** : الذي يشمل الاساليب القياسية الحديثة لتحديد دور المؤشرات في التأثير على الاستثمار الاجنبي المباشر و ذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من متغير تابع و المتغيرات المستقلة .

ومن اجل إتمام هذه الدراسة قمنا باعتماد على أكبر قدر ممكن من المراجع العربية والاجنبية منها وكذا المقالات المتخصصة و الملتقيات الوطنية والدولية بالإضافة إلى رسائل ماجيستير والدكتوراه ذات صلة مباشرة وغير مباشرة بالبحث، ومن أهم الأدوات المستخدمة في الدراسة القياسية الحزمة الاحصائية EVIEWS13.

خطة البحث :

لقد اقتضت دراستنا تقسيم البحث الى ثلاثة فصول وفيما يلي مخطط الدراسة :

- **الفصل الأول :** جاء تحت عنوان الأسس النظرية والمفاهيم الاساسية للاستثمار الاجنبي المباشر، حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الاول المفاهيم الاساسية للاستثمار الاجنبي المباشر أما المبحث الثاني فقد تضمن مفاهيم عامة حول الاستثمار الاجنبي المباشر، اما المبحث الثالث فخصصناه لدراسة محددات الاستثمار الاجنبي المباشر
- **الفصل الثاني :** جاء تحت عنوان الاطار النظري لنمو والتنمية الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار الاجنبي المباشر، وكذا تم تقسيمه الى ثلاث مباحث، اذ تم في المبحث الاول تناول مفهوم النمو الاقتصادي، ليتم التطرق بعد ذلك في المبحث الثاني الى المفاهيم الاساسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، اما المبحث الثالث سنخصصه لأهمية الاستثمار الاجنبي في دعم النمو و التنمية الاقتصادية حسب النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة.
- **الفصل الثالث :** جاء هذا الفصل تحت عنوان أثر الاستثمار الاجنبي على التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2021)- والذي كان من نصيبه مبحثين، حيث تم تخصيص المبحث الاول لعرض الاطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التقدير، في حين خصص المبحث الثاني من اجل التحليل القياسي لأثر الاستثمار الاجنبي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة المدروسة .

الفصل الأول:

الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

لقد شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات غير مسبوقة منذ بداية التسعينات، تمثلت أساسا في مظاهر العولمة الاقتصادية والزيادة السريعة والمتزايدة للتجارة الدولية بفتح الأسواق وإزالة القيود ورفع حجم التبادلات المالية والدولية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعد من أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي وأبرز معالمه، إذ أن الاستثمار يعتبر أهم الركائز التي تقوم عليها الاقتصاديات العالمية لما له من دور هام في التنمية الاقتصادية، ولهذا تسعى مختلف الدول لجلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بتقديم حوافز مختلفة بغية الحصول على مهارات جديدة وتقنيات عالية.

ومن هذا المنطلق، سنتطرق في هذا الفصل بشيء من تفصيل إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا من خلال ثلاثة مباحث أساسية كالتالي:

الـــمبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار والاستثمار المحلي

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

الـــمبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار والاستثمار المحلي

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المواضيع التي اهتم بها الباحثين في مختلف دراساتهم، حيث أجمع معظم الاقتصاديين على الدور الكبير الذي يؤديه هذا النوع من الاستثمارات في تطوير القدرات الإنتاجية للبلدان المضيفة له، ونتيجة للآثار الايجابية لهذا النوع من الاستثمار فقد وفرت الدول المضيفة المناخ الاستثماري الملائم بهدف زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمـــار

قبل التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر؛ سنتطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار عموما.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار

1. المفهوم الاقتصادي للاستثمار

أ. الاستثمار هو تخصيص موارد آنية ومتاحة، بغية تحقيق في المستقبل إيرادات موزعة أو مقسمة على فترات أو سنوات عمر المشروع، بحيث تكون القيمة الإجمالية للإيرادات الصافية أكثر من الإنفاق المبدئي، ومفهوم الاستثمار من الناحية الاقتصادية يأخذ في اعتباره مجموعة من الأسس في اعتماد المشاريع الاستثمارية وهي:

- زمن أو مدة حياة المشروع.

- مرودية وفعالية العملية الاستثمارية أو المشروع، أي الربحية السنوية للمشروع.
- المخاطرة المرتبطة بمستقبل المشروع، وذلك من خلال دراسة الأخطار التي تعرقل إنجازه وتسييره، مع العلم أن تحليل المشروع ودراساته لا يمكن بأي حال أن يلغي الخطر المتعلق بالمشروع، وإنما هي أداة لتحديد الأخطار وتقليصها والتحكم بها[1]

ب. الاستثمار هو تخصيص رأس مال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة، أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية.[2]

ج. وغالبا ما يقصد بالاستثمار، احتساب الموجودات المادية بنظرة الاقتصاديين، إلى التوظيف أو التثمير للأموال على أساس مساهمة في الإنتاج، لإضافة منفعة أو خلق منفعة على شكل سلع وخدمات.[3]

د. الاستثمار هو كل ما ينفق في سبيل الحصول على مردود أكبر مستقبلا.[4]

---

[1] بهناس عباس، د أحمد مجدل: القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، الطبعة الأولى، 2013، ص41.ص 41-42.

[2] عبد الكريم بغداش: الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 30.

[3] طاهر حيدر حردات :مبادئ الاستثمار: دار المستقبل والتوزيع ، عمان، الأردن، 1977، ص-ص13- 14.

[4] معراج هواري ، بهناس عباس، أحمد مجدل: القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، الطبعة الأولى، 2013، ص 31.

2. المفهوم المالي للاستثمار

- يتمثل الاستثمار من وجهة النظر المالية في مجموعة النفقات، التي ستؤتي عبر الزمن مداخيل تمكن من تغطية النفقة الابتدائية التي استلزمها المشروع الاستثماري.
- إن الاستثمار من خلال المفهوم المالي، يرتبط برصيد التدفقات المالية الناتجة عن المشروع حيث أن هناك تدفقات مالية خارجية في شكل نفقات، وهناك تدفقات مالية داخلة في شكل إيرادات، والفرق بينهما يعبر لنا على صافي التدفقات المالية.[1]

3. المفهوم المحاسبي للاستثمار

يتمثل الاستثمار في كل منتوج مادي و غير مادي، حيث أن المؤسسة أو المشروع قام بشرائه أو إنجازه، حيث أن هذا المنتج يهدف إلى البقاء لدى المؤسسة بنفس الشكل ودون تغيير خلال مدة حياته، وفي هذا الإطار فإن المفهوم المحاسبي يحصر الاستثمارات ضمن الصنف رقم 02 من المخطط المحاسبي الوطني *(P.C.N)*.[2]

4. المفهوم حسب بعض الاقتصاديين للاستثمار

يعرف *P.SAMUELSON* على أنه: "ثاني أهم عنصر من الإنفاق الخاص ويعتبر أنه بالنسبة للاقتصاد الكلي، كلمة تعني الزيادة في مخزون رأس المال المالي (الآلات، المباني..الخ)

[1] معراج هواري، بهناس عباس ، أحمد مجدل: مرجع سابق ص 42.

أما بالنسبة للأشخاص العاديين، الاستثمار هو شراء قطعة أرض، سهم أو سندات... الخ، ولا يمكن اعتبار مشروع استثماري إلا عندما يكون هناك إنشاء حقيقي لرأس المال".[1]

كما عرفه جيمس وريجاد بأنه: "تدفق الإنفاق على الأصول المعمرة التي تعمل إما على زيادة المقدار على إنتاج المنتجات في المستقبل، أو إلى خلق منافع للمستهلك في المستقبل".

في حين Boun Bawerek، قدم تعريف محدد وواضح للاستثمار، حيث يعتبر: "أن الاستثمار قبل كل شيء هو التخلي عن نفقة حالية من أجل تعظيم القدرة الإنتاجية للمؤسسة، وهذا من خلال شراء رأس المال التقني (آلات، معدات، المباني،...الخ)، أو عن طريق رأس المال البشري (تكوين، تأطير العمال).

بناء على ما سبق، نجد أن الاقتصاديين لم يدخروا أي جهد لتقديم تعريف لمصطلح الاستثمار، حيث يلاحظ المتصفح للتعاريف السابقة، درجة التقارب الكائنة فيها بينها وذلك من حيث المعنى، إذ تركز في مجملها على قيام المستثمر بتوظيف الأموال المتوفرة عن طريق شراء مختلف الأصول، بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن.[2]

كما يمكن تقديم مجموعة من التعاريف الأخرى للاستثمار كالتالي:

---

[1] شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2014-2015 ص 4.

[2] شوقي جباري، مرجع سابق، ص 4.

- يعتبر الاستثمار ظاهرة اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني، يقوم على أسس أو قواعد علمية أو عقلانية من خلالها يتم تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية...الخ.[1]
- "الاستثمار هو عملية توظيف الأموال إما في وسائل الإنتاج والأصول الرأسمالية أو في أصول وأدوات مالية مختلفة ومتعددة".[2]
- "هو عملية استخدام السلع والخدمات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة، أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية الموجودة أصلا في المجتمع".[3]

الفرع الثاني: مبادئ الاستثمار

حتى يتوصل المستثمر إلى الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة لا بد من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة وهي:[4]

---

[1] هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2003، ص 17.

[2] أحمد حسن صالح قادر، ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على أسواق المال العالمية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص96.

[3] حسين عمر الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000، ص48.

[4] زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر الأردن، 1999ص 228-230.

- **مبدأ الاختيار:** نظرا لتعدد المشاريع الاستثمارية واختلاف درجة مخاطرها، فإن المستثمر الرشيد دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناء على ما لديه من مدخرات، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيا في ذلك ما يلي:

❖ يحصر البدائل المتاحة ويحددها؛

❖ يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماري؛

❖ يوازي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل؛

❖ يختار البديل الملائم حسب المعايير والعوامل التي تعبر عن رغباته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة، أن يستعين بالوسطاء الماليين.

- **مبدأ المقارنة:** وهنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهري لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر حسب وجهة المستثمر وكذا مبدأ الملائمة.

- **مبدأ الملائمة:** بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية وأدواتها، وما يلاءم رغبات وميول المستثمر وكذا دخله وحالاته الاجتماعية، يطبق هذا المبدأ بناء على هذه الرغبات والميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، والتي يكشفها التحليل الجوهري والأساسي هي:

❖ معدل العائد على الاستثمار؛

- ❖ درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار؛
- ❖ مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.

– **مبدأ التنويع:** وهنا يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم، وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا، نظرا للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون، مما يصعب عليهم انتهاج و تطبيق هذا المبدأ على ارض الواقع.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار

قسمت الاستثمارات لعدة أنواع واختلفت تسميتها من كاتب إلى آخر، وسوف نتناول الأنواع. حسب المعايير وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: الاستثمارات حسب مدة الاستثمار

- ❖ **الاستثمارات قصيرة الأجل:** تشمل الاستثمارات قصيرة الأجل كل من الودائع الزمنية والأوراق المالية (الأسهم والسندات والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل من تمويل رأس المال العامل وتمويل الصادرات والواردات. وحدد البعض مدة الاستثمار قصير الأجل ما بين سنة إلى سنتين والاستثمارات المتوسطة الأجل هي الاستثمارات ما بين قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحدد البعض الكتاب مدتها ما بين ما بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

❖ **الاستثمارات طويلة الأجل:** يشمل هذا النوع من الاستثمار الأصول والمشروعات الاستثمارية التي تؤسس أو تقتني بقصد الاحتفاظ بها وتشغيلها لمدة طويلة ويكون من الصعب تحويلها إلى نقدية، وحدد مدتها بعض الكتاب بالفترة من سبع سنوات إلى عشر سنوات فما فوق، والبعض حددها بعشر سنوات فقط.[1]

الفرع الثاني: الاستثمارات حسب نوعية الاستثمار

ينقسم الاستثمار من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمارات حقيقية ومالية:

❖ **الاستثمارات الحقيقية:** الاستثمار الحقيقي يشمل كل الاستثمارات التي تؤدي إلى الزيادة في رأس مال المجتمع بمعنى زيادة الطاقة الإنتاجية كشراء واقتناء الآلات والمعدات والمصانع الجديدة، فالاستثمار الحقيقي يكون في سلع رأسمالية، وهذه السلع يشار إليها على أنها تمثل تخصيص الدخل للاستهلاك المستقبلي بدلا من الاستهلاك الجاري.[2]

❖ **الاستثمارات المالية:** هو شراء أو بيع أدوات الاستثمار مثل الأسهم والسندات وشهادات الإيداع والتي تعرف بالأوراق المالية، وهذا الاستثمار يوصف بأنه استثمار غير حقيقي

---

[1] فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 16.

[2] أسماء حدانة، الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة، أطروحة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- الجزائر - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، 2017-2018، ص 89.

لأنه لا يخلق طاقة إنتاجية جديدة، بل هو عبارة عن استملاك جزء من طاقة قائمة أصلا.[1]

الفرع الثالث: تصنيف حسب معيار ملكية الاستثمار

ويقصد به أن كان الاستثمار ملكا للدولة فقط ولمجموعة من الأفراد، أو موزع بين فرد و مجموعة من جهة، والدولة من جهة أخرى:

- **الاستثمار الخاص:** وهو ما يقوم به شخص أو مجموعة أشخاص تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة. أو هو استثمار القطاع الخاص الذي تطور من المشروع الفردي أو العائلي المحصور استثماره بنشاط محدد إلى شركات ومؤسسات تضم عددا من المستثمرين من مختلف الشرائح الاجتماعية، الذين يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية.
- **الاستثمار العمومي (الحكومي):** وهو ما تقوم به المؤسسة أو مجموعة من المؤسسات المملوكة للدولة تحت أي شكل من أشكال الشركات العمومية. أو هو استثمار حكومي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها،

[1] شقيري نوري موسى صالح طاهر الزرقان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص26.

وتقوم الدولة بشراء سلع استثمارية لإقامة المشروعات العامة لزيادة رأس مال في المجتمع.[1]

الفرع الرابع: الاستثمارات حسب موقعها الجغرافي

يمكن تصنيف أنواع الاستثمارات حسب موقعها الجغرافي إلى نوعين هما:

- **الاستثمارات المحلية:** تشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي وبغض النظر عن نوع أداة الاستثمار المستخدمة، كما تعتبر الاستثمارات المحلية جميع الأموال المستثمرة داخل الدولة من قبل مؤسسة أو فرد بأي أداة كانت مثل: عقار، أوراق مالية، ذهب، عملات أجنبية، مشروعات تجارية...الخ.[2]
- **الاستثمارات الأجنبية:** هي عبارة عن انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من دولة أجنبية لدولة أخرى للمساهمة في المشروعات التي تعمل على توسيع نشاطها وذلك بهدف تحقيق الربح، وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين هما:
- **الاستثمار الأجنبي الغير مباشر:** ويقصد به شراء السندات والأسهم من الأسواق المالية، بمعنى آخر يتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء سندات أو أسهم لشركات قائمة في دولة أخرى أجنبية، مع

---

[1] عبد الله الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1984 ص 14.

[2] محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان 2006، ص76.

عدم اهتمامهم بدرجة النفوذ الممارسة، بل يصب الاهتمام بالمحافظة على رأس مالهم وزيادة قيمة الأوراق المالية التي يملكونها.[1]

❖ **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعني، هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا من قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".[2]

المطلب الثالث: مفهوم الاستثمار المحلي

سنقوم في هذا الجزء بتعريف الاستثمار المحلي، والعوامل المؤثرة عليه.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار المحلي

لا يعتبر مصطلح الاستثمار المحلي مصطلحا ثابتا في معناه، وذلك كونه يستعمل للدلالة على ارتباط الاستثمار بالإدارة المعنية به، فهو يتغير بحسب تغير المكان الذي يرادٌ نسب

[1] قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003، ص252.

[2] ريمة برج راسوطة، رابح بوعراب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، مجلة معهد العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر، العدد 2020، ص 1688.

وتواجد الاستثمار فيه، أي بحسب طبيعته المكانية، سواء كانت تلك الإدارة وطنية عند الحديث عن البعد القاري، أو محلية عند الحديث عن البعد الوطني، فمصطلح الاستثمار الوطني مثلا، يتغير ليحمل عدة تقسيمات عندما نكون بصدد الكلام عن الاستثمار في خضم الاتفاقيات الدولية، فيصبح تارة استثمار داخلي وتارة قومي.

وهناك من يقسم الاستثمار حسب معيار عمومي وخاص، وذلك حسب الطبيعة القانونية له، أي حسب ملكية الاستثمار للدولة أو للخواص، أو وطني و أجنبي وذلك بحسب جنسية المستثمر، ووطني أو محلي حسب الناحية الإدارية، أي الإدارة التي تكون وصية على ذلك الاستثمار وقد تكون مركزية أو لامركزية.[1]

المقصود بالاستثمار هنا: هو الاستثمار الذي يكون للجماعات الإقليمية دوراً بارزاً فيه من أي جانب كان، وهو الاستثمار الذي يرتبط بإقليمها الجغرافي ويخضع لسلطتها، وينعكس عليها وبالفائدة المادية والمعنوية، وعلى الدولة بشكل عام، والاستثمار المحلي هو لبنة وركيزة أساسية في التنمية المحلية، والتي تعتبر بدورها غاية وهدف تسعى الدول لتحقيقها.[2]

---

[1] منصوري الزين، آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتحويل التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2005 ص 24.

[2] عبد الباسط حداد، دور الجماعات الإقليمية في تدعيم الاستثمار المحلي، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة ورقلة 2012 ص-ص 24-25.

يعرف الاستثمار المحلي على أنه ذلك الاستثمار الذي يوجه فيه أطراف النشاط الاقتصادي في الداخل (أفراد – مؤسسات – دولة) مدخراتهم نحو الحصول على رأس مال إنتاجي يستعمل في الداخل.

إنه توظيف المنتج لرأس مال محلي، من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات، تشبع الحاجات الاقتصادية المحلية للمجتمع المحلي وتزيد من رفاهيته.[1]

كما يعبر عن زيادة وإضافة جديدة في ثروة المجتمع المحلي، مثل إقامة المصانع والمزارع والمباني والطرق، باستخدام رأس مال محلي، وغيرها من المشاريع التي تعد توسيعاً للرصيد الاقتصادي للمجتمع.[2]

نتيجة لما سبق؛ فإن الاستثمار المحلي هو توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار قي السوق المحلي، بغض النظر عن نوع أداة الاستثمار المستخدمة، فالأموال التي تقوم المؤسسات أو الأفراد بتوظيفها داخل الدولة، تعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية،

---

[1] محمد غانم، الاستثمار في الاقتصاد السياسي و الإسلامي، الإسكندرية دار الفكر الجامعي، 2010 ص 44.

[2] بالكعبيات مراد، منح الامتيازات للاستثمار الصناعي في التشريع الجزائري" أطروحة دكتوراه: جامعة محمد خيضر بسكرة–كلية الحقوق والعلوم السياسية –2011– ص 15.

مهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة فيها، مثل العقارات، الأوراق النقدية، ذهب، عملات ...إلخ،[1] وينقسم الاستثمار المحلي من حيث الجهة المنفذة له إلى نوعين هما:

- **الاستثمار الخاص:** يقوم به القطاع الخاص؛
- **الاستثمار العام:** يقوم به القطاع العام.[2]

الاستثمار المحلي هو الاستثمار الوطني الذي تكون فيه جنسية المستثمر وطنية أو محلية سواءٌ كانوا كأفراد أو كمؤسسات، ولهذا يحظى الاستثمار المحلي بأولوية على الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول والمجتمعات، حيث تتمثل هذه الأولوية فيما يحصل عليه من امتيازات وتسهيلات قد لا يحصل عليها الاستثمار الأجنبي.[3]

ويعرف البنك الدولي للاستثمار المحلي على أنه "هو إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقًا)، ويتكون من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد، مضافًا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونان، وفي حالة تكوين رأس المال هناك قراران مختلفان".[4]

---

[1] غدير بنت سعد الحمود، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، مذكرة ماجستير، جامعة الملك سعود، السعودية 2004 ص 10.

[2] زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، ط 4 دار وائل للنشر، عمان، 2007 ص 36.

[3] مروان شموط كنجو عبدو كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوزيع، مصر 2008 ص 22.

[4] رحيم حسين، محمد عبادي، دارسات العلوم الإدارية، المجلد 40 العدد 02، 2013، ورقة بحثية، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر 431.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الاستثمار المحلي

هناك عدة عوامل يمكن أن تؤثر على الاستثمار المحلي سواء الإيجاب أو بالسلب؛ ومن أهم هذه العوامل نذكر:

- **الإصلاحات الاقتصادية:** وتمثل التغيرات التي تطرأ على السياسة الاقتصادية، في الغالب تكون ذات تأثير إيجابي لما فيها من تنشيط وتحفيز؛
- **سعر الفائدة على الإقراض:** إن لسعر الفائدة الحقيقي تأثير سلبي على الاستثمار المحلي لسببين:

الأول: ارتفاعه يرفع التكلفة الحقيقية للائتمان؛

الثاني: ارتفاعه يقلل من القيمة الحقيقية للأصول المستثمرة، مما يقلل الدافع على الاستثمار.

- **عدد السكان:** ويمثل مستوى حجم السوق المحلي، وتكون فرص الاستثمار جيدة كلما كان حجم السوق المحلي كبيراً، حيث يؤدي كبر حجم سوق إلى نشوء وفورات الحجم و ازدياد الاستهلاك المحلي واستقطاب المزيد من المستثمرين.[1]

[1] منور أوسرير، عليان نذير، "حوافز الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2 ، جوان 2005 ،ص 117 متاح على الرابط: www.univ-chlef.dz/renaf/articles.../article 04.pdf .

❖ **العرض النقدي:** ويتضمن النقد المتداول والودائع تحت الطلب لدى الجهاز المصرفي ووفق النظرية الاقتصادية، فإن لعرض النقود تأثير إيجابي على الاستثمار المحلي بعلاقة طردية، وهذا ما أكدته نظرية الثورة (*Shaw 1973*) المقاسة بالدخل الوطني (Y) مضيفة أهمية عنصري العمل (L) و رأس المال (K).[1]

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

سنتطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم العامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر، التعريف، الخصائص والأشكال وآثاره الإيجابية والسلبية.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت وتنوعت التعاريف المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر *Foreign Direct (FDI) Investment* ويمكن تقديم أهم التعاريف المقدمة من قبل بعض الاقتصاديين كالتالي:

يعرف هيكل عبد العزيز فهمي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "هو استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخري مقيمة في دولة أخرى، بشراء هذه الشركات أو بإنشاء شركات جديدة وتزويدها برأسمالها الأساسي، أو الزيادة في رأسمال الشركات الموجودة أصلا، ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات الذي يستثمر فيها أمواله".[2]

---

[1] رحيم حسين، مرجع سابق، ص 432.

[2] نعيمة أوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، الطبعة الأولى 2016. ص- ص 11-12.

كما يعرف *(Remand Bernand)* الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "هو وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال، من دولة إلى أخرى، و ذلك بمساهمة رأسمال الشركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج، أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد آخر".

في حين يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل *(Bertrand Bellon)* على أنه "هو مساهمة مستثمر يرتكز نشاطه في بلده الأصلي و يقبل بنشاط في بلد آخر ضيف، مع قيامه بالإشراف على المشروع، ويعير حق التسيير أو الإشراف على المشروع هو الفرق الذي يميز المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر".

أما *(Hess & Ross)* يعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات و المعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالبا 10% أو أكثر).[1]

كما تعددت وتنوعت التعاريف المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر والصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية؛ ويمكن تقديم أهم هذه التعاريف كالتالي:

[1] عبد الحق طير، محمد قويدري، بولرباح غريب، جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06، جوان 2017، ص 146.

حسب برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *(UNCTAD)* فإن الاستثمار الأجنبي المباشر "هو استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين (البلد المضيف) بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله والرقابة عليها من بلد الأم أو المضيف وقد يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا".[1]

ويعرف صندوق النقد الدولي *(FMI)* الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر "حين يمتلك المستثمر 10 في المائة أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة."[2]

أما منظمة التجارة العالمية *(WTO)* فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها".[3]

بينما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *(O.E.C.D)* على أنه "الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إداريا."[4]

---

[1] حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان–الأردن، 2011، ص 69–70.

[2] حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر–تعريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004، ص 3.

[3] سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 36، أبريل 2017، ص 9.

[4] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص 33.

مما تقدم من تعاريف، وبالاستناد إلى تعريف صندوق النقد الدولي؛ يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن استثمار طويل الأجل، أين يقوم مستثمر مقيم في بلد ما بالاستثمار في أصول إنتاجية أو في إحدى مؤسسات الأعمال في بلد آخر بنسبة مساهمة تساوي أو تفوق 10%، على أن ترتبط هذه المساهمة بالقدرة على التأثير الفعال في إدارة المؤسسة.

المطلب الثاني: خصائص وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره الإيجابية والسلبية

سنتطرق في هذا الجزء إلى كل من خصائص وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى آثاره الإيجابية والسلبية.

الفرع الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة خصائص منها:

- ✓ يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة عن الاستثمار الأجنبي يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات الممولة عن طريق هذا الاستثمار؛

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أكثر أشكال التدفقات المالية قبولا في المدى الطويل لأنه يتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقات المالية؛[1]
- ✓ يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدعم المبادلات الدولية وزيادة نسبية الصادرات عندما يتم في صناعات يتمتع في البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ؛
- ✓ يعمل على ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات، وكذلك تسير الإدارة والمشاركة في وضع الاستراتيجيات المستقبلية للمؤسسة؛[2]
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد المضيف.[3]

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن إجمال أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:[4]

❖ الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

---

[1] بغداد بنين خالد، قاشي دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة)، جامعة الجزائر، مجلة الأولى-عدد خاص، 2018، ص 125.

[2] أسماء فزاني، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2013/2012، ص 23.

[3] عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 200، ص20.

[4] أحمد هدروق، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد (حالة الجزائر 1970-2012)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014، ص 86.

يعني هذا النوع من الاستثمار، احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري، واحتفاظه كذلك بحق إدارته والتحكم في كل عملياته، وازدادت الأهمية النسبية لهذه الاستثمارات بشكل واضح منذ عقد السبعينات، بعد أن كانت الدول النامية تنفر في الماضي من هذا النوع من الاستثمارات وتنظر إليه نظرة الشك والريبة، ترجع في الأصل لأسباب تاريخية، حيث كانت ترى أن هذا النوع من الاستثمارات تتسبب في ربط اقتصادياتها باقتصاديات الدول المتقدمة مما أدى إلى تبعيتها لها، وكان ذلك سببا في تخلفها، وعلى الرغم من صحة ذلك إلا أن الملاحظ حاليا هو اتجاه تدفقات هذه الاستثمارات إلى التزايد بشكل واضح؛

❖ **الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية:**

هو شكل من أشكال التعاون يتجسد في شكل مشروعات مشتركة، يقوم ما بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي، أما فيما يتعلق بالطرف الوطني فقد يكون فرداً أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها، أو خليطا ما بين الاثنين، في حين قد يكون الطرف الأجنبي مستثمرا خاصا أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية، إلا أنه غالبا ما يكون مستثمرا خاصا؛

❖ **مشروعات أو عمليات التجميع:**

يمكن أن تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، حيث يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتوج معين لتجميعها، لتصبح منتوجا نهائيا؛

❖ **الاستثمار في المناطق الحرة:**

يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، من خلال إنشاء مناطق جذابة للاستثمار الأجنبي تستفيد المشاريع الاستثمارية فيها من مجموعة من الحوافز والمزايا والإعفاءات، وتعمل من خلال قوانين خاصة منظمة لها.

المطلب الثالث: الأثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

تنشأ عن الاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية وأخرى سلبية، والتي تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية

يمكننا تلخيص أهم إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- ✓ يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق فرص عمل كثيرة، مما يساهم جذريا في حل مشكلة البطالة؛
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا إلى البلد المضيف، وهما العنصران الضروريان للتنمية الاقتصادية في الدول النامية فضلا عن أن الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة هامة من أدوات التنمية الاقتصادية، كما يعتبر أفضل بكثير من القروض الخارجية؛[1]
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي على الحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام والأولية اللازمة للشركة الأم؛

[1] أحمد ماجد عطا الله إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص109.

- ✓ يساعد في تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية أمام الطرف الأجنبي خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنية العامة؛[1]
- ✓ تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال إعادة جزء من أرباحها المحققة في هذه الدول في إقامة مشروعات جديدة أو توسيع المشروعات القائمة، وبذلك ترفع القدرة الإنتاجية من خلال ذلك؛[2]
- ✓ نقل التكنولوجيا وتنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدول المستقبلة.[3]

الفرع الثاني: الآثار السلبية

يمكننا تلخيص أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- ✓ تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة، من خلال توطنها في بعض الأنشطة والصناعات الملوثة للبيئة، مثل الصناعات الاستراتيجية النفطية، والتعدينية والغاز الطبيعي والصناعات البتروكيماوية وصناعة الإسمنت والأسمدة، بدلا من توطنها في دولها، حيث تخضع هذه الاستثمارات الأجنبية في دولها لمعايير بيئية مشددة، بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي بهذا الأمر، في حين لا يوجد أدنى اهتمام بذلك في معظم الدول النامية؛

---

[1] عبد السلام أبو قحف إدارة الأعمال الدولية، مكتبة الشعاع، الطبعة الرابعة، مصر، 1998، ص241.

[2] فليح حسن خلف، التمويل الدولي الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص175.

[3] خديجة العرباني وعزيز دحماني، الذكاء الاقتصادي كآلية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 4، جامعة طاهري محمد، بشار، 2017، ص55.

- ✓ صعوبة توافق استراتيجية المستثمر الأجنبي مع استراتيجية التنمية في الدول النامية، من حيث أولويات الاستثمار، حيث قد تتجه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نحو القطاعات الهامشية، التي تدر ربحا وفيرا وسريعا، ولا تخدم عملية التنمية على الوجه المطلوب، مثل النشاطات السياحية والتجارية والمصرفية، وما إليها وقد تتجه نحو إنتاج نوع معين من المنتجات الأولية، يوجه للتصدير إلى البلد الذي انساب منه رأس المال؛[1]
- ✓ توزيع الدخل: يترتب عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء في الدول المضيفة، بسبب سوء توزيع الدخل، حيث يتمتع العاملون في الشركات الأجنبية بأجور مرتفعة مقارنة بأجور العمال في الشركات الوطنية؛[2]
- ✓ عدم سماح مشروعات الاستثمار الأجنبي بما تعتبره من الأسرار الصناعية التي ينبغي عدم إطلاع الآخرين عليها وعدم معرفتهم بها، وهذا يعني أنها لا توفر المعرفة والخبرة الفنية والصناعية بالذات للجهات الأخرى في الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية، وفي حالة قيامها بتقديم مثل هذه الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية، فإنها تفرض عليها عادة كلف عالية مقابل ذلك، وتعمل باستمرار على تغييرها عن طريق ما يطلق عليه بالتحديث والتحسين والتطوير الذي تجريه عليها، وتفرض على الدول المستخدمة كلف أعلى؛[3]

---

[1] أحمد ماجد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2] جميلة الجوزي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (الدول العربية نموذجا)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ص146-147.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص178-179.

✓ تدخل الشركات العالمية في الحياة السياسية للبلد النامي من خلال فروعها وشركاتها الوليدة، بهدف خدمة أهدافها ومصالحها.[1]

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يرتبط مناخ الاستثمار بمجموعة من العوامل التي تخص موقع محدود والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها، ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية التحتية، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الاوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية، وبشكل عام يمكن ادراج مفهوم المناخ الاستثماري المناسب تحت عنوانين كبيرين أحدهما مرتبط بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي ويرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين والثاني يتعلق بكل ما يمكن ان يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطر. وتعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار بأنه يعبر

[1] أنور بدر منيف العنزي، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص22.

عن مجموع الاوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار.[1]

المطلب الأول: المحددات الاقتصادية

- **حجم السوق ومعدل نموه:** ويعتبر حجم السوق من المحددات الأساسية، لأن حجم الإنتاج يرتبط بإمكانية تصريفه في الأسواق المحلية والخارجية، كما لا يتحدد حجم السوق بمساحته فحسب، بل يعتمد على حجم السكان والدخل الوطني والناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد.[2]
- **سياسات اقتصادية كلية مستقرة:** إن الثبات والاستقرار في السياسات الاقتصادية بما تتضمنه من سياسات مالية ونقدية وتجارية، لمحدد رئيسي وإشارة دالة على درجة التحرير الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي.[3]
- **عوامل اقتصادية أخرى:** هناك عوامل أخرى نلخصها فيما يلي:

---

[1] محمد داودي، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي العاشر حول: التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، 11-13 ابريل 2011، بيروت، الجمهورية اللبنانية، ص 5.

[2] نعيمة أوعيل، مرج سابق، ص 44.

[3] بندر أحمد أبا الخليل، الاستثمار المباشر الوطني و الأجنبي في المملكة العربية السعودية، ورقة بحثية على الموقع. 202.4shared.com/doc /txuB7RG7/Preview.ht ml DC

- ✓ **القطاع المالي:** من خلال دراسات معمقة، تبين أن سلامة ودقة القطاع المالي تؤدي بالضرورة إلى نجاح الإصلاحات الهيكلية الكلية، وتمد الاقتصاد بالقدرة على مقاومة الصدمات الفجائية.[1]
- ✓ **معدل التضخم:** في حالة ارتفاعه في الدول المضيفة فإنه يؤثر على ربحية السوق، فهو ذو تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال.[2]
- ✓ **توازن ميزان المدفوعات:** باعتباره المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للبلد، فإن كان هذا الأخير يعاني خللا، سيضطر البلد إلى اتخاذ إجراءات تقييدية قد لا تكون في خدمة المستثمر، كالقيود والحقوق الجمركية المالية، مراقبة الصرف، الحد من القروض والتخفيف من الإنفاق، وغيرها من الإجراءات التي تعيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[3]
- ✓ **البنية التحتية:** تعتبر البني التحتية الهيكلية لدولة ما، كعوامل مساعدة ومسهلة لعملية الوصول والتواصل بين الشركة، نظراً لما توفره وسائل النقل ومرافق خدمات الكهرباء والاتصالات من خدمات ضرورية.

---

[1] حسين عبد المطلب الأسرج: إستراتجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام العدد 213 مصر، ص-ص 42-43.

[2] عبد السلام أبوتحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الرابعة، ص 76.

[3] ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، مرجع سابق، ص. 121-122.

- ✓ **المزايا النسبية أو التكاليف المقاربة:** ويقصد بها الميزة التي تتميز بها دولة عن أخرى في إنتاج وبيع السلع، وهذا التخصص يؤدي إلى زيادة المنافع عن طريق الاستفادة من فوارق تكاليف الإنتاج من دولة لأخرى .[1]
- ✓ **معدل النمو الاقتصادي:** إن الارتفاع في معدلات النمو يضمن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وإعادة استغلال أرباحها، سواءً بتنمية أو توسيع المشروع أو بخلق مشاريع جديدة، وهناك علاقة طردية قوية بين معدلات النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمارات الأجنبية، حيث أن الارتفاع في الأولى يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة مستويات الدخل الفردي ومن ثمة زيادة الطلب على السلع والخدمات واتساع رقعة وحجم الأسواق.[2] ويعد الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات النمو سبباً في بروز مجموعة اقتصاديات نامية، وزيادة مقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبية، على اعتبار أن ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي دليل على الاستقرار الاقتصادي في البلد.[3]

---

[1] نعيمة أوعيل، مرجع سابق، ص-ص 44-45.

[2] خاطر إسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي :دراسة حول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد فيضر بسكرة 2012-2013 ص 86.

[3] هيل عجمي جميل: الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حجمه و محدداته، العدد الأول، جامعة أربد الأهلية، الأردن، 2002 ص 24.

- ✓ **الموارد الطبيعية:** تتجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالارتفاع نحو البلدان المضيفة، التي تتميز بوفرة مواردها من خام ويد عاملة مؤهلة متخصصة، والمنخفضة التكاليف والمستوى التكنولوجي، إضافة إلى البنية التحتية من موانئ وطرق.[1]
- ✓ **تكلفة اليد العاملة:** تعتبر تكلفة اليد العاملة من بين أهم تكاليف النشاط الإنتاجي لأي مؤسسة اقتصادية، لذلك تسعى المؤسسة جاهدة لخفض هذه التكلفة من أجل تعظيم أرباحها، وقد اعتبرت أسواق جنوب شرق آسيا وبعض الدول الإفريقية، مواقع خصبة للاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقا من انخفاض تكلفة اليد العاملة فيها.[2]
- ✓ **الانفتاح الاقتصادي:** وحدده بعض الاقتصاديين بشروط هي:
  - عدم وجود تدخل حكومي.
  - متوسط التعريفة الجمركية أقل من 40%.
  - عدم وجود احتكار حكومي للصادرات الأساسية.[3]

---

[1] بلقاسم أحمد، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، دكتوراه ، جامعة و هران، 2012 ص 133.

[2] خاصر اسمهان، ماجستر ، مرجع سابق، ص88.

[3] جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان: رسالة دكتوراه، ص 64.

يرتبط الانفتاح الاقتصادي بتحرير التجارة، لذلك لوحظ انضمام دول كثيرة إلى المنظمة العالمية للتجارة، بغية تعزيز تجارتها وبالتالي تعزيز التجارة المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثمة تعزيز الانفتاح.[1]

✓ **العائد على الاستثمار:** لا يقام الاستثمار في الخارج إلا وقعاً للعائد بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع الأخذ بعين الاعتبار المحددات الأخرى و القدرة التنافسية.[2]

المطلب الثاني: المحددات البيئية والاجتماعية والقانونية

سنقوم في هذا الجزء بالتطرق إلى كل من المحددات البيئية والاجتماعية، والسياسية القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: المحددات البيئية والاجتماعية والثقافية

❖ **المحددات البيئية:** وتمثل هذه المحددات تتبعه الدولة من معايير، فالتشدد فيها قد يحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس في حالة التساهل.

❖ **المحددات الاجتماعية والثقافية:** إن قدرة تسهيل إدماج المستثمر الأجنبي في المحيط من أهم الاعتبارات في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنصب اهتمامات المستثمرين الأجانب حول معرفة نمط الاستهلاك، معدلات نمو السكان، معدلات الفقر، البطالة وكذا

---

[1] شاهد يوسف، تغيرات في مشهد التنمية – قضايا الألفية الجديدة ، مجلة التمويل و التنمية المجلد 36 ، العدد 4– ديسمبر 1999 ص 16.

[2] شوقي جباري، مرجع سابق، ص82.

العادات السائدة وتواريخها، وكذا الاهتمام باللغات المستخدمة ومستوى الإعلام واللغات والدين.[1]

الفرع الثاني: المحددات السياسية القانونية

- **درجة الاستقرار الأمني والسياسي:** إن الشركات الأجنبية تنظر إلى الدولة التي يسودها الاستقرار الأمني بنظرة إيجابية محفزة للاستثمار، وهذا حسب دراسة أقيمت عام 1985 من طرف كل من schenider و treyn.
- **التشريعات والأطر القانونية:** يستدعي تفعيل الاستثمارات تهيئة الأطر القضائية، والأنظمة التشريعية التي تخول للمستثمر حرية الاختيار والملكية للمشاريع الاستثمارية، كما يقتضي أيضاً سنً القوانين التجارية التي تتعلق بطبيعة ونطاق الاستثمارات.[2]
- **محددات أخرى:** الإضافة إلى ما ذكر هناك محددات اقتصادية أخرى نذكر مها:

✓ الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الدول المضيفة.

✓ معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، وهو عاملٌ فعال لجذب الاستثمار.

✓ مدى توفر الموارد الطبيعية في الدول المضيفة.

✓ الإمكانيات التكنولوجية في الدول المضيفة.

---

[1] Claude de mehme, stratégiet commerciales et technique internationales, et organitation , paris,1992 p 88-23

[2] ماجد أحمد عطا الله ، مرجع سابق، ص 124.

- ✓ مدى إمكانية الدخول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، من خلال الاستثمار في الدول المضيفة.
- ✓ القدرة التنافسية للدول المضيفة، خاصة في مجال الصناعات.[1]

المطلب الثالث: المحددات المالية

تنافست الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، على جذب الاستثمار لما له من أهمية، ودور بالغين في التنمية الاقتصادية وتحقيق للنمو الاقتصادي المستدام. ويعتبر موضوع جذب الاستثمار من القضايا الأساسية في السياسات الاقتصادية، لاسيما بعد موجة الانفتاح الاقتصادي والتحرر المالي والتجاري، الذي طبع العقد الأخير من القرن العشرين، ومحاولة الكثير من الدول الاستفادة من حركة العولمة، والاندماج في الاقتصاد العالمي. ونظرا لهذه الأهمية، قامت العديد من الدول النامية بوضع سياسات وتصميم حزمة من الحوافز الهادفة إلى جدب المزيد من الاستثمارات، وتوليد المنافع التي يمكن أن تجنيها في حال تحقق القدر اللازم من ذلك التدفق نحو اقتصادياتها.[2]

---

[1] صفيح صادق، الاستثمار الأجنبي المباشر و الحكم الراشد ،دراسة حالة الجزائر رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان 2014-2015 ص-ص 57-58.

[2] ساعد بوراري، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة، ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة باتنة 2008 ص56.

❖ **الحوافز المالية:**

- **سياسة الضريبة:** يعتبر المستوى الضريبي، من المركبات الأساسية لمناخ أي استثمار، وتلعب الضريبة دورا مهما كأداة للتأثير على الميل الاستثماري، ذلك أن زيادة الضريبة المباشرة نسبية كانت أم تصاعدية، تؤدي إلى التخفيض من قيمة الاستثمار، والأخص الاستثمارات الحديثة لما لها من تأثير على القدرات المالية للمستثمر، كما نجد أن الهيكل المالي للاستثمار ذو حساسية تجاه هيكل الضريبة على دخل الشركات، فإذا كانت معدلاتها مرتفعة أعتبر ذلك عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ ترهق هذه الأخيرة أرباح المستثمر الأجنبي .[1]
- **أسعار الفائدة:** تعتبر أسعار الفائدة، من بين الأساليب والأدوات المرنة التي تِؤثر سلبا أو إيجابا على جذب الاستثمارات على حسب استعمالها، حيث كثيرا ما يرتبط الإنفاق الاستثماري بالاقتراض كأحد مصادر التمويل الأساسية، ويشكل سعر الفائدة الثمن المدفوع لقاء عملية الاقتراض، أي أن سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين يعبر على نفقة اقتراض النقود، ويتوقع لسعر الفائدة أن يكون مؤثرا قويا على مستوى الاستثمار، حيث أن الطلب على القروض لأغراض استثمارية يتناسب عكسيا مع معدلات الفائدة السائدة في السوق.

[1] ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 123.

- **حوافز التصدير:** أو سياسة التجارية الخارجية، مع التوجه العالمي لإقامة تكتلات اقتصادية كبرى في ظل تحرير التجارة العالمية و انفتاح الأسواق العالمية ،و بعد انتهاء جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية، وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة في أفريل 1990، أصبح إعفاء السلع من المرسوم الجمركية والرسوم المختلفة والضرائب أمرا حتميا تفرضه هذه الاتفاقيات لمجموعات الدول، وإلغاء القيود الجمركية لتفعيل الاستثمارات داخل البلد.[1].

❖ **الحوافز التمويلية:**

وتتمثل في توفير الأموال مباشرة للمشروع في شكل إعانات حكومية، أو قروض بفوائد منخفضة لتغطية أنواع معينة من المخاطر، مثل مخاطر تغيرات أسعار الصرف، أو المخاطر التجارية كالتأميم والمصادرة.[2]

- **إعانات إنتاج:** تشجيعا من الدولة على زيادة إنتاج المشروع في نوع أو أنواع معينة من المنتجات، في بريطانيا مثلا لصناعة السكر وأمريكا لصناعة القطن والقمح والدخان، كندا لإنتاج البترول والنحاس. وتمنح كذلك لمساعدة المشروعات على الحفاظ على الإنتاج القائم، دون نقص جراء المنافسة أو الصعوبة في التمويل.

---

[1] ماجد أحمد عط الله، مرجع سابق، ص 123

[2] ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص 64.

- **إعانات التصدير:** حيث تمنح هذه الإعانات للمنتجين بهدف الوصول بالإنتاج إلى مرحلة التصدير، لما يحققه التصدير من منافع، أهمها تحسين ميزان مدفوعات الدولة. وتأخذ هذه الإعانات أشكالا متعددة كتوفير مصادر التمويل للمشروع، بقروض ذات فائدة أقل أو حتى بلا فائدة أو خصم الضريبة الأجنبية، أو كتقديم معلومات مجانية حول السوق الخارجية والمنافسة الدولية، وكذا حول اتجاهات التجارة الخارجية.[1]

كما تتمثل أهم المحددات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي فيما يلي:[2]

- **سعر الفائدة:**

يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال، والتالي التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأن أسعار الفائدة تختلف من بلد لآخر؛ وفي هذا الصدد فقد أوضح (*Lopez*) عام 1999في دراسته حول المحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أن الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في بداية التسعينات قد دفع المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بدلا من ادخارها أو استثمارها في محافظ الأوراق المالية؛

---

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك: الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية. دراسة مقارنة 2013 ص 108.

[2] جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبليس جازي وأوريدو)، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2017-2018، ص 13-14.

- **معدل العائد على الاستثمار:**

يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن المستثمر الأجنبي سواء كان فردا أو شركة لا يتجه غلى الاستثمار في الخارج إلا أذا توقع عائدا أعلى من المخاطر التي قد تنشأ عن هذا الاستثمار؛

- **تكاليف الإنتاج:**

إن ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم تعتبر من بين الأسباب التي تدفع المستثمر في الدول المضيفة ذات التكاليف المنخفضة، سواء تعلقت هذه التكاليف بالمواد الأولية أو اليد العاملة أو غيرها. وفي هذا الصدد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية التي قام بها كل من "كرينج" و "تيم" عام 1995 على شركة "ماتسيشيتا" أن تكلفة الإنتاج في السنوات الأولى كانت منخفضة في الدولة الأم (اليابان)، وكانت هذه الشركة تقوم بالتصدير للخارج، لكن منذ أوائل التسعينات أصبحت الشركة تقوم بالإنتاج في الخارج نظرا لارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم؛

- **القدرات التسويقية والتكنولوجية:**

أما بالنسبة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، هناك ثلاث عوامل رئيسية تعتمدها الشركات المتعددة الجنسيات للمفاضلة بين الدول للاستثمار وهي: سياسات الدولة المضيفة والتي يكون لها تأثير مباشر على قرارات المستثمر؛ الإجراءات الأولية التي قامت بها الدولة المضيفة في سبيل تشجيع وتسهيل الاستثمارات من خلال تحسين مناخ الاستثمار؛ المزايا الاقتصادية التي تمتاز بها الدولة المضيفة. والشكل التالي يوضح هذه

المحددات الثلاثة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *(UNCTAD)*:



الشكل رقم 1: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

Source: World Investment Report: Trends and Determinants, Overview, New York and Geneva: UNCTAD, 1998, p 91.

إن عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الدول المضيفة تعتمد على العديد من المحددات التي تحدد القرار الاستثماري بالنسبة للمستثمر الأجنبي، هذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري والمناخ الاستثماري السائد في البلد المضيف، باعتبار أن المناخ الاستثماري عامل أساسي في جذب مثل هذه الاستثمارات وله تأثير سلبي أو إيجابي على نجاح المشروع الأجنبي.

خلاصة الفصل:

ان أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر ورغم اختلاف التعاريف الا ان أهم تعريف معتمد هو تعريف صندوق النقد الدولي *(FMI)* وهو مساهمة الطرف الاجنبي بنسبة 10% على الاقل في المشروع الاستثماري، والذي يتخذ أحد الشكلين اما ان يكون مملوكا بالكامل للمستثمر الاجنبي او مشتركا بين المستثمر الاجنبي والمستثمر المحلي.

كما يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر أحد اهم مصادر التمويل، فهو يلعب دورا كبيرا وحيويا باعتباره أحد مكونات النمو الاقتصادي ويساهم في زيادة القدرات الانتاجية في الاقتصادات الوطنية، وزيادة معدلات التشغيل، وخلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى ادخال التقنية المتقدمة والمعرفة، ومساعدة هذه الدول بأساليب أكثر فاعلية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للنمو والتنمية الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال ثلاثة مباحث أساسية؛ حيث خصصنا المبحث الأول لمفهوم النمو الاقتصادي؛ أما في المبحث الثاني؛ فسنخصصه للمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، في حين سنخصص المبحث الثالث لدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو والتنمية الاقتصادية حسب النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

المبحث لأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يشير النمو الاقتصادي إلى قدرة الدول على زيادة إنتاجها من السلع والخدمات لمقابلة احتياجات الطلب المحلي والخارجي، من خلال تطوير الإنتاجية التي تعتبر من أهم مصادر النمو الاقتصادي، بالنسبة لاقتصادات الدول المتقدمة ذات الميزة النسبية في إنتاج الصناعات الثقيلة والمتطورة، في ظل المنافسة العالمية المتزايدة والتقدم التقني السريع. وتعمل الدول دوما على تحسين إنتاجيتها، والعمل على تطوير الابتكارات في المنتجات والخدمات وتحسين العمليات الإنتاجية داخل الاقتصاد الوطني من أجل زيادة قدرتها على تلبية الطلب، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.[1]

المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

يعد هدف تحقيق معدلات موجبة ومرتفعة من نمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقها، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالدول النامية والمتخلفة والتي تسعى دوما إلى الرفع من معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا من أجل الخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من معضلات اقتصادية واجتماعية.

[1] محمد إسماعيل وآخرون، مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية، دراسات اقتصادية، العدد 106، صندوق النقد العربي، 2022، ص 01.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

قدمت العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي، فيقصد به حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي[1].

كما يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي ÷ عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهذا يعني ان النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي، وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي. وبالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلي) معدل النمو السكاني.[2]

من جانب آخر يعرف "سيمون كازنت" –الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971– النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 73.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2003/2002، ص 11.

متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها".[1]

وتجدر الإشارة إلى أن النمو العابر لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي وعلى ذلك فإن النمو الاقتصادي يعني:[2]

- ❖ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل؛
- ❖ أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية؛
- ❖ أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

الفرع الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية

تتعدد التعريفات التي قدمت للتنمية الاقتصادية، وفيما يأتي بعض التعاريف:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة. أو هي تلك الإجراءات والجهود التي تبذل في سبيل رفع معدل نمو الدخل القومي والفردي الحقيقي. أو هي العملية التي ومن خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من

---

[1] محمد أحمد بدر الدين، استراتيجيات النمو الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2017، ص 13.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص 75.

هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.[1]

كما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها: تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذه فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.[2]

ويمكن بوجه عام أن نعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج.[3]

الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

عند الحديث عن التنمية الاقتصادية تثار قضية التفرقة بين التنمية الاقتصادية (*Economic development*) والنمو الاقتصادي (*Economic Growth*) فكلاهما يعني زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل القومي الحقيقي في المجتمع. ويميل البعض إلى المساواة بين

---

[1] إبراهيم متولى حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2011، ص 58.

[2] محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الطبعة الثانية، مصر، 1977، ص 15.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 17.

التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، أي استخدامها كمترادفين، وربما يرجع ذلك إلى ظهور الكتابات الأولى في التنمية الاقتصادية في الدول الغربية التي قطعت شوطا كبيراً عن طريق التنمية بحيث تعني لديها التنمية والنمو نفس الشيء، كما يرجع ذلك إلى صعوبة وضع تعريف للتنمية يكون محل اتفاق من الجميع.[1]

إن تعبيري النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ليسا تعبيرين مترادفين، فتعبير النمو الاقتصادي لأحد الأقطار يعني الزيادة المتواصلة في دخله الحقيقي للفرد الواحد، عن طريق التحسين المتواصل في وسائل الإنتاج في كافة أنحاء القطر، أما التنمية الاقتصادية فتشمل التغيرات الاقتصادية العديدة الأخرى التي ترافق النمو الاقتصادي.[2]

ويمكن القول أن التفرقة الرئيسية بين النمو والتنمية ترتبط بالتلقائية والتدخل في تحقيقهما. فالنمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة، وسعيها الدائم للعيش، فالسكان ينمون، وتنمو احتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة، وبالتالي فإنهم يحاولون زيادة إنتاجهم منها. وبذلك ارتبط النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي، ومعدل نمو متوسطه لكل فرد من أفراد هذه التشكيلة التي تسمى مجتمعا. أما التنمية فهي فعل يستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنمي المجتمع، اقتصاديا بشكل خاص، وتكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها هذا أو فشله باستعمالها إمكاناتها المادية والمالية

---

[1] إبراهيم متولى حسن المغربي، مرجع سابق، ص 58-59.

[2] افيريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1988، ص 24.

والتشريعية كافة، وبالتالي فإنها لا تترك المجتمع ينمو تلقائيا، بل توجهه نحو المجالات الملائمة، وتعمل على إحداث التغيرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية الازمة لذلك.[1]

ومنه نستطيع القول أن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:[2]

أ. إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات؛

ب. ضمان الحياة الكريمة للأفراد؛

ج. ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد حاجات الأفراد، والموجه للاستثمار.

المطلب الثاني: أنواع ومقاييس النمو الاقتصادي ومصادره

إن للنمو الاقتصادي عدة أنواع والتي تتمثل أساسا في النمو التلقائي، النمو العابر والنمو المخطط، كما يعتبر النمو الاقتصادي العامل الأساسي والمعتمد عليه في قياس تقدم اقتصاديات الدول، فكلما كانت بيئتها وظروفها الاقتصادية متطورة ومحفزة، كلما زادت نسبة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وبذلك تحتل مراتب متقدمة في سلم الترتيب العالمي.

---

[1] محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، 2009، ص 28.

[2] محمد أحمد بدر الدين، مرجع سابق، ص 16-17.

الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي

هناك ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي كالتالي:[1]

- **النمو التلقائي:** هو ذلك النمو الذي ينبع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني أو القومي، ويكون هذا النمو عادة من النوع البطيء والتدريجي والمتلاحق، وبالرغم من مروره في بعض الأحيان بتقلبات عنيفة قصيرة المدى، وهذا هو نوع النمط الذي سارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية، ويتطلب هذا النمط من النمو مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي والثقافي الذي يقوم فيه، بحيث تنقل شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع إلى آخر.
- **النمو العابر:** هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة، تكون عادة خارجية لا تلبث أن تزول، ويزول معها النمو الذي أحدثته؛ إلا أن هذا النمط يمثل الحالة العامة للنمو الذي تعرفه أكثر الدول النامية، حيث يأتي في الغالب استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية لا تلبث أن

[1] شين لزهر، أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص 14-15.

تتلاشى بنفس السرعة التي برزت بها، وبما أن هذا النمو يحدث في إطار بنبات اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك نجده غير قادر على إيجاد إلا القليل من التأثير في التنمية الشاملة؛

❖ **النمو المخطط:** هو ذلك النوع من النمو الذي ينشأ نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، لكن قوة وفعالية هذا النمط من النمو يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وبفعالية التنفيذ والمتابعة وبمشاركة الجماهير الشعبية في عملية التخطيط على جميع مستوياته.

ومن الجدير بالذكر بأن كلا من النمو التلقائي والنمو المخطط هو نمو ذاتي الحركة، في حين أن النمو العابر في معظم الدول النامية هو نمو تابع لا يملك الحركة الذاتية، ويمكن القول بأن النمو الذاتي إذ استمر خلال فترة تزيد عن بضعة عقود، يتحول عندها إلى نمو مطرد.

الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

يستخدم في قياس النمو الاقتصادي عدة معايير تعتمد في مجملها على الدخل، والتي تستخدم لقياس درجة النمو والتقدم الاقتصادي للدولة وفي المقارنة بين الدول، ومن هذه المعايير نذكر:[1]

❖ **الدخل القومي الكلي:** يقترح الأستاذ "ميد" (*Meade*) قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، مرجع سابق، ص 88-89.

يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب، وذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية) فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفاً اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان، كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة؛

- **الدخل القومي الكلي المتوقع:** يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل؛
- **معيار متوسط الدخل:** يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد من بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة كذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظرا لاختلاف الأسس والطرق؛

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن حساب نوعين من معدلات النمو الاقتصادي، وهو معدل النمو البسيط ومعدل النمو المركب:[1]

❖ **معدل النمو الاقتصادي البسيط والذي يحسب وفق العلاقة التالية:**

$$TC = \frac{Y_n - Y_{n-1}}{Y_{n-1}} \times 100$$

حيث:

Y_{n-1}: متوسط الدخل الحقيقي في السنة $n-1$.

Y_n: متوسط الدخل الحقيقي في السنة n.

TC: معدل النمو البسيط.

❖ **معدل النمو المركب فيحسب وفقا للعلاقة التالية:**

$$Y_n = (1 + TC_c)^N$$

$$TC_c = \sqrt[n]{\frac{Y_n}{Y_0} - 1}$$

حيث:

TC_c: معدل النمو المركب.

N: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

[1] بن قبلية زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد–تلمسان، 2016/2015، ص 72.

Y_0: الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_n: الدخل الحقيقي لآخر فترة.

ويمكن الاستدلال عن النمو الاقتصادي بطريقتين هما:[1]

1. تحديد معدلات النمو (نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج القومي الصافي)؛
2. أو تحديد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

هذا وتستخدم الطريقة الأولى لقياس التوسع في الإنتاج، أما الطريقة الثانية فتستخدم للتعبير عن تطور مستوى المعيشة المادي للأفراد في قطر معين ومقارنته بمستويات المعيشة في الأقطار الأخرى.

وهناك من يأخذ لقياس درجة نمو دولة وتقدمها وازدهارها معايير أخرى:[2]

- **معايير الدخل:** حيث يرى أن الدخل، هو المؤشر الذي يستخدم في قياس النمو، ودرجة التنمية والتقدم، كما يقترح بعضهم قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي؛

[1] حربي محمد موسى عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الاردن، 1997، ص 68.

[2] حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات اسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد–تلمسان، 2013/2012، ص 10.

- ❖ **معايير اجتماعية:** تتضمن المعايير الاجتماعية عدة مؤشرات خاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع، والتغيرات المصاحبة كالصحة، والتعليم، والثقافة والتغذية؛
- ❖ **معايير هيكلية:** هي كل ما تعلق بقضايا الإصلاحات، وبرامج الإنعاش والتصحيحات الهيكلية.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية

تسعى الدول النامية جاهدة إلى الوصول أو تحقيق تنمية اقتصادية لشعوبها، ونشير هنا أن التنمية الاقتصادية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة تتبناها الدول لتحقيق غاية أخرى وهي رفع مستوى معيشة شعوبها، ولكن الدول النامية في طريقها الشاق لتحقيق هذه التنمية المرجوة يجب عليها توفير الكثير من المتطلبات التي يتوجب توافرها لكن تصبح التنمية الاقتصادية ممكنة، ولأجل توفير تلك المتطلبات عليها بإزالة الكثير من المعوقات الكامنة فيها وذلك لضمان وجود أرض خصبة مواتية للتنمية الاقتصادية المرجوة.

المطلب الأول: أهداف التنمية الاقتصادية

يمكن إبراز الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

الفرع الأول: زيادة الدخل القومي الحقيقي:

الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول وانخفاض مستوى المعيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغيرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية؛[1]

الفرع الثاني: رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف التي يجب أن تسعى وتعمل التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية اقتصاديا من خلال خططها الإنمائية، حيث أن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد زيادة الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هو أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة؛

[1] إسماعيل عبد الرحمان وحربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى 2004، ص 274.

الفرع الثالث: تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى، فعلى الرغم من انخفاض الدخل القومي، وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل في الدول النامية، إلا أن هناك فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات، إذ تستحوذ فئة صغيرة على جزء كبير من الثروة ونصيب عادل من الدخل القومي، بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة ضئيلة من الثروة وتحصل على نصيب متواضع من الدخل القومي؛[1]

المطلب الثاني: متطلبات ومعوقات التنمية الاقتصادية

الفرع الاول: متطلبات التنمية الاقتصادية

يجب على الدول النامية الساعية للتقدم أن تتوفر لديها متطلبات محددة للتنمية الاقتصادية، حيث أن الطريق الوحيدة للحاق بالتنمية الاقتصادية هو ملكية متطلباتها وإزالة العقبات التي تقف في طريق التقدم الاقتصادي، وتتمثل متطلبات التنمية الاقتصادية في متطلبات اقتصادية وغير اقتصادية وهي كالتالي:[2]

---

[1] عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص 52.

[2] محمد الفرجاني حصن، أفريقيا وتحديات العولمة، المكتبة الجامعية، غريان، 2003، ص 143-153.

1. القاعدة المحلية الذاتية:

يعتبر وجود القاعدة المحلية التي تنطلق منها التنمية الاقتصادية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، بمعنى أن المطلب الأساسي الأول للتنمية الاقتصادية هو ضرورة تأسيس عملية التنمية على قاعدة محلية داخل الدولة النامية، فيجب أن تعتمد التنمية على الدولة ذاتها ولا يمكن استيرادها من الخارج.

تستطيع القوى الخارجية أن تحفز وتسهل عمل القوى المحلية، ولكنها لا تستطيع إتمام عملية التنمية أو العمل كبديل عنها، وتبرز أهمية القاعدة المحلية في الفرق الشاسع بين البدء في التنمية والحفاظ عليها، فبعض المشروعات قد يتم البدء فيها بمساعدات خارجية، ولكن ذلك لا يضمن الحفاظ على التنمية الاقتصادية، بمعنى أن التنمية الاقتصادية يجب أن تعتمد على سكان الدولة ذاتها وليس على الأجانب.

2. السوق:

إن وجود سوق مناسبة من المتطلبات الهامة لعملية التنمية الاقتصادية، ومنه لإيجاد سوق مناسبة يجب تحسين المؤسسات الاقتصادية القائمة واستبدالها بمؤسسات أخرى، فيجب توسيع أسواق المال والنقد وإتاحة تسهيلات ائتمانية أرخص وأكثر اتساعا للمزارعين وصغار التجار ورجال الأعمال، مع زيادة معرفتهم بفرص السوق وتقنيات الإنتاج الحديثة، وبناء على ذلك يجب على الاقتصاد السعي للاستغلال الأمثل والكفاءة المثلى في استخدام الموارد الموجودة، وكل هذه الأشكال البديلة للمنظومة الاقتصادية مطلوبة لإيجاد سوق مناسبة.

3. التغير الهيكلي:

إن التغيير الهيكلي كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية ينطوي على التحول من مجتمع زراعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي حديث، وفي ظل أن معظم الدول النامية هي مجتمعات زراعية، وحتى يكون لديها تنمية يجب أن تتحول إلى اقتصاديات صناعية حديثة، وما تتطلبه من تحويل جذري للمؤسسات القائمة والأوضاع والبواعث الاجتماعية، ويتضمن التغيير الهيكلي توسيع القطاع غير الزراعي بما يخفض نسبة السكان في القطاع الزراعي تدريجيا في الاقتصاد الزراعي المتضخم سكانيا، وهذا يؤدي إلى فرص أكبر للتوظيف والتي بدورها ستؤدي إلى حل مشكلة البطالة، ولكن لا يعني التغيير من قطاع زراعي إلى قطاعات غير زراعية إهمال القطاع الزراعي كلية.

أما المظهر الثاني الهام جدا للتغيير الهيكلي فهو تطوير النظام الاجتماعي، وحتى تكون التنمية الاقتصادية ممكنة يجب تغيير كافة المؤسسات الاجتماعية، على أن يتم ذلك باستخدام أسلوب الإقناع وليس الإجبار، وبناءا على ذلك فإن التنمية الاقتصادية عملية تؤثر ليس فقط على العلاقات الاقتصادية ولكن على البيئة الاجتماعية والثقافية والداخلية للمجتمع، وهذا يعني أن متطلبات التنمية ليست فقط اقتصادية ولكنها أيضا متطلبات غير اقتصادية.

4. رأس المال:

يعتبر رأس المال مطلب أساسي في عملية التنمية الاقتصادية فهو يعد من أكثر العوامل الاستراتيجية أهمية في عملية التنمية، ويتصف بكونه المفتاح الرئيسي للتنمية الاقتصادية بصفة

عامة، وهو عملية تراكمية وذاتية للتنمية الاقتصادية بمجرد أن تبدأ، والمطلب الأساسي للتنمية هو تراكم رأس المال الحقيقي، والذي يتضمن ثلاث فعاليات مستقلة: زيادة في حجم الادخار الحقيقي، آلية للتمويل والائتمان بحيث يمكن سحب الموارد من المستثمرين، وأداء الاستثمار بحيث يتم استخدام الموارد في السلع الرأسمالية، ويتضمن رأس المال أيضا تنمية المهارات، والتي تتطور عادة كنتيجة للتراكم الرأسمالي.

الفرع الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية

إن الدول النامية تشترك في عدد من السمات الرئيسية (مثل عدم كفاية رؤوس الأموال المنتجة، وتخلف طرق الإنتاج، و اختلاف التوازن في العلاقات السائدة بين مختلف عوامل الإنتاج، والتبعية الاقتصادية للخارج، ...الخ)، إلا أنها تختلف اختلافا واضحا في العديد من أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذلك فإن هذه الدول لا تتفق في كافة ما يعوق طريقها إلى التنمية بسبب تفاوت هذه المعوقات في أهميتها النسبية من دولة لأخرى، بل ولاختلاف الأهمية النسبية لما تواجهه الدولة الواحدة من معوقات باختلاف مراحل نموها الاقتصادي، وعموما يمكن تصنيف معوقات التنمية الاقتصادية على النحو التالي:

الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية

ويمكن إيجاز هذه المعوقات في النقاط التالية:

1. الحلقات المفرغة:

تتجسد الحلقات المفرغة في تفاعل مجموعة من القوى على نحو من شأنه إبقاء الدول النامية على حالتها من التخلف، وهذا يعني أن خصائص التخلف سواء كانت اقتصادية أو تكنولوجية أو اجتماعية وسياسية لا ترتبط فقط ببعضها البعض، وإنما تتفاعل فيما بينها بشكل دائري على نحو يجعل كل خاصية في ذات الوقت سببا ونتيجة لغيرها من الخصائص.[1]

تعد دائرة الفقر المفرغة الحلقة الرئيسية في الحلقات المفرغة، وتتمثل في أن انخفاض مستوى الدخل القومي الحقيقي يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية والصحة وهو ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد، وهكذا تكتمل الحلقة.

ولقد أشار نيركسه nurkese إلى حلقتين من أهم الحلقات المفرغة، أحدهما من جانب العرض من رأس المال النقدي(الادخار) والأخرى من جانب الطلب على ذات رأس المال، وتتمثل الحلقة الأولى، في أن انخفاض الدخل الفردي في الدولة النامية يعني انخفاض القدرة على الادخار وهو ما يترتب عليه انخفاض رأس المال المستثمر، وهذا بدوره يعني انخفاض الإنتاجية الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الدخل الفردي، وبهذا تكتمل الحلقة المفرغة من جانب جهة العرض.

---

[1] عبد النعيم محمد مبارك، مرجع سابق، ص 557.

أما الحلقة الثانية، فتتمثل في أن انخفاض حجم السوق المحلية يعني ضعف الحافز على الاستثمار، مما يعني انخفاض رأس المال المستثمر وهو ما يترتب عليه انخفاض الإنتاجية، وهذه بدورها تعني انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد أي انخفاض القوة الشرائية المتاحة له، وهذه يترتب عليها ضعف حجم السوق المحلية وهو ما يترتب عليه ضعف الحافز على الاستثمار، وبهذا تكتمل الحلقة المفرغة من جهة الطلب؛[1]

2. ضيق حجم السوق:

إن العلاقة بين ضيق حجم السوق والتخلف الاقتصادي تستند أساسا على الفكرة القائلة بأن وفرات الحجم في الصناعة تعتبر احد الملامح الرئيسية للتنمية الاقتصادية فإذا توجب على المشروعات الصناعية أن تكون كبيرة من أجل الاستخدام الكفء للتكنولوجيا الحديثة، فإن حجم السوق الذي تباع فيه السلع التي تنتجها تلك المصانع يجب أن يكون كبيرا؛[2]

الفرع الثاني: العوائق الحكومية للتنمية:

يمكن إيجاز أهم العوائق الحكومية للتنمية في النقاط التالية:[3]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مقدمة في التنمية و التخطيط، مرجع سابق، ص 28-40.

[2] مالكوم جيلز و آخرون، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض، 1995، ص 53.

[3] مالكوم جيلز و آخرون، مرجع سابق، ص 57.

1. الاستقرار السياسي:

يتوجب على الحكومة أولا أن تكون قادرة على تهيئة وتعزيز بيئة مستقرة للمشروعات الحديثة، سواء كانت قطاعا عاما أم خاصا، وكحد أدنى يتوجب على الحكومة تجنب الحروب الأهلية وإطالة العصيان والعدوان الخارجي من قبل القوات المعادية، وبعث جو من الاستقرار السياسي، فالمستثمرون لن يدخلوا في مشروعات استثمارية طويلة الأجل، إذا كانت التغيرات الحكومية في المدى القصير قد تؤدي إلى المصادرة أو أن يحكم على المشروع بالخسارة عن طريق قوانين جديدة أو غيرها من القيود الأخرى، ويكون الحل المعتاد عند تفشي عدم الاستقرار السياسي هو العزوف عن الاستثمار في الاقتصاد المحلي على الإطلاق، أو أن ينقل المستثمرون معظم رؤوس أموالهم إلى خارج البلاد.

2. الاستقلال السياسي:

إن البيئة المستقرة وحدها تعد غير كافية، فالاستقلال السياسي يعد ضروريا قبل أن تصبح التنمية الاقتصادية ممكنة، فالحكومات الاستعمارية لم تعمل على تشجيع تنمية حقيقية في مستعمراتها، فالحكومات الاستعمارية كانت مهتمة بتهيئة بيئة مستقرة فقط للقطاع الخاص من التجار والمستثمرين من الدول المستعمرة ذاتها أما مواطنو الدول المستعمرة فلا ينالون إلا قدرا يسيرا من ذلك الدعم، وحتى إن معظم الحكومات الاستعمارية عملت على إنفاق استثمارات محدودة في تدريب المواطنين المحليين، وتطوير مصادر القوى الكهربائية أو في تشجيع الصناعة، ومن هنا فالاستقلال السياسي ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: إستراتيجية النمو المتوازن

تنسب إستراتيجية النمو المتوازن إلى الاقتصادي راجنر نيركسه، والتي صاغها معتمدا ومتبنيا للأفكار الرئيسية التي عرضها " روزنشتين رودان" في إستراتيجية الدفعة القوية، والتي تدعو الدولة إلى تخطيط وتنفيذ برنامج استثماري ضخم في المناطق المتخلفة بحيث توجه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها، في حين أن كلا منهما على انفراد لا يكون لها مثل هذه الجدوى.[1]

لقد ركز تحليل نيركسه على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي، مؤكدا على أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق والذي لا يتم إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة.[2]

وتدعوا إستراتيجية النمو المتوازن إلى التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى، وذلك نابع من قناعة نيركسه من أن الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية لم يعد في صالح

---

[1] عبد النعيم محمد مبارك، مرجع سابق ، ص 581.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف ، مرجع سابق ، ص 111.

البلدان المتخلفة، وأن التجارة الخارجية لم تعد قادرة على أن تمارس دورا ايجابيا في تنمية الدول المصدرة للمواد الزراعية والخام، وذلك راجع إلى عدم قدرة السلع المنتجة في البلاد المتخلفة على منافسة نظائرها من منتجات الصناعات المتقدمة.[1]

كما يدعو نيركسه إلى أن تكون الصناعات التي يتضمنها البرنامج الاستثماري صناعات استهلاكية وليست صناعات ثقيلة، وذلك لكون الصناعات الثقيلة لا تتناسب مع إمكانيات وظروف البلدان المتخلفة وخصوصا في مراحل التنمية الأولى، ومنه فعليها أن تكتفي خلال هذه المراحل باستيراد احتياجاتها من منتجات الصناعات الثقيلة من الدول المتقدمة اقتصاديا.[2]

كما أكد نيركسه على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وذلك حتى لا يشكل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام القطاع الصناعي، وذلك من منطلق أن التصنيع موجه لإشباع حاجات السوق الداخلي، فلا بد من أن تنمو الزراعة مع نمو الصناعة ، وهذا لا يعني بالضرورة أن يكون ذلك النمو بنفس المعدل.[3]

وفيما يتعلق بتوفير الموارد التمويلية اللازمة لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في إستراتيجية النمو المتوازن يدعو نيركسه إلى الاعتماد على الموارد المحلية في المقام الأول والتي ينبغي أن توفرها موارد القطاع الزراعي، ويعتقد أنه بالإمكان تعبئة المدخرات النسبية

---

[1] رمزي على إبراهيم سلامة ، مرجع سابق ، ص 260.

[2] عبد النعيم محمد مبارك ، مرجع سابق ، ص 583.

[3] عبد النعيم محمد مبارك، مرجع سابق ،ص 583.

المتمثلة في البطالة المقنعة في هذا القطاع، وذلك عن طريق توجيه فائض العمالة وتوظيفها في بناء الاستثمار الاجتماعي.[1]

بعد استعراضنا لاستراتيجية النمو المتوازن، يجب أن نشير إلى أن هذه الاستراتيجية قد تعرضت إلى الكثير من أوجه النقد، وكان على رأس منتقديها هيرشمان، والذي يرى أن العيب الأساسي في فكرة النمو المتوازن هو عدم واقعيتها بسبب الصعوبة البالغة في إمكانية تنفيذها حيث أن ما تتطلبه من موارد اقتصادية يفوق بكثير ما قد يكون متوفرا منها لدى أي دولة متخلفة، علاوة على أن هذه الاستراتيجية تؤدي إلى خلق اقتصادي صناعي متقدم على رأس اقتصاد قومي متخلف وراكد، ولا يرتبط كلاهما بالآخر إلا بأوهن الصلات. [2]

الفرع الثاني: استراتيجية النمو غير المتوازن

تنسب استراتيجية النمو غير المتوازن إلى الاقتصادي هير شمان، والذي دعا إليها من منطلق قناعته بكونها واقعية تتوافق والموارد المتاحة ولفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه هذه الدول، وأنه إذا ما أريد للاقتصاد القومي أن يشق طريقة باستمرار إلى الأمام فإن مهمة السياسة الإنمائية في هذه الدول يجب أن تبقى على الضغوط وعدم التناسب باختلال التوازن.[3]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف ، مرجع سابق ، ص 111.

[2] رمزي على إبراهيم سلامة ، مرجع سابق ، ص 262.

[3] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف، مرجع سابق، ص 114.

ويشير هير شمان إلى أن هذا الاختلال يتحقق من خلال اختيار بعض الصناعات أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى والتي تتميز عن غيرها بقدرتها على حث الاستثمار في الصناعات والقطاعات الأخرى لتوجيه الدفعة القوية لها، فتقوم هذه الصناعات بقيادة عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي بأكمله، أي إحداث إخلال مقصود في توازن الاقتصاد القومي وفقا لاستراتيجية معلومة وهادفة.[1]

أي أن التنمية ستتحقق من خلال ما تحدثه الاستثمارات الموجهة للقطاعات أو الصناعات القائدة من ضغوط على الدولة والقطاع الخاص للاستجابة إلى ما يمكن أن يظهر من اختناقات في القطاعات أو الصناعات الأخرى، وذلك لكون التنمية عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد بصفة مستمرة من حالة لا توازن إلى حالة توازن أخرى ولكن عند مستوى أعلى من الإنتاج والدخل، فكل حالة لا توازن تخلق قوي وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللا توازن السابقة وتخلق حالة توازن لاحقة .... وهكذا.[2]

وتتمثل المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج الاستثماري في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة الرائدة من صناعات أو مشروعات، وهنا

---

[1] رمزي على إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص 265.

[2] عبد النعيم محمد مبارك، مرجع سابق، ص 584.

يوضح هيرشمان بأن المعيار هو قدرة النشاط المنتقى على جذب أو الحض على الاستثمار في المجالات الأخرى التي تتكامل معه وهنا تكون المفاضلة بين كل من:[1]

- الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي، والاستثمار في قطاع النشاط الإنتاجي.
- الاستثمار في مختلف الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة، وذلك على أساس ما لكل مشروع من فاعلية في حفز الاستثمار في غيره من المشروعات الأخرى.

من الناحية الأولى يرى هيرشمان بضرورة وجود حد أدنى من رأس المال الاجتماعي وذلك حتى يكون انطلاق التنمية ممكنا، إلا أنه يعطي الأولوية للاستثمارات التي تقوم بالإنتاج مباشرة بعد توافر هذا الحد الأدنى، وهذا على أساس انه لا يمكن الجمع في الاستثمار في كلا المجالين معا، فعلى حين أن قيام التنمية على أساس إحداث فائض في رأس المال الاجتماعي تدفع المنظمين على الاستثمار في المشروعات التي تقوم بالإنتاج مباشرة، فان قيام التنمية على أساس عجز في خدمات رأس المال الاجتماعي، سوف يتولد عنها ضغط اجتماعي علي السلطات العامة يهدف إلي زيادة القدرة الإنتاجية لرأس المال الاجتماعي، لأن استمرار العجز فيه يؤدي إلى عرقلة نمو المشروعات التي تقوم مباشرة بالإنتاج، وسوف ينتج عن ذلك ضرورة التوسع في خدمات رأس المال الاجتماعي، ويجمع الاقتصاد القومي مع مرور الوقت بين نوعى الاستثمار المتكاملين.

---

[1] نفس المرجع ، ص 586.

أما من الناحية الثانية التي يفاصل فيها هير شمان بين مختلف المشروعات التي تقوم بالإنتاج مباشرة فيقرر أن أفضل المشروعات هي تلك التي تعتبر أكثر من غيرها فاعلية في خلق اختلالات التوازن داخل الاقتصاد، وهنا يكون معيار الاختيار بين المشروعات الواجب البدء بها هو مدى توفر لها من جملة آثار الترابط الأمامي والترابط الخلفي، ويقصد بالترابط الخلفي ما يترتب على قيام صناعة ما من حفز الاستثمار في الصناعات التي تزود هذه الصناعة بمستخدماتها، أما الترابط الأمامي فيقصد به ما يترتب على قيام صناعة ما من حفر الاستثمار في الصناعات التي تستخدم منتجات هذه الصناعة كمستخدمات لها.[1]

ويشير هيرشمان إلى أن الوضع الأمثل يتحقق عند القيام باستثمارات تحقق أقصى قدر يمكن من الترابط الأمامي والخلفي، أي أن المقارنة بين مختلف الاستثمارات تكون على أساس إجمالي ما ينتج عنها من آثار الترابط الأمامي والخلفي، أما إذا تعذر تحقيق الوضع الأمثل ،فمن المفضل عند هيرشمان القيام بالاستثمارات التي يترتب على وجودها ترابط خلفي لأنها تكون أكثر قدرة على تحريك عملية التنمية.[2]

وعلى الرغم من ما تقدم إلا أن إستراتيجية النمو غير المتوازن قد تعرضت إلى عدة انتقادات كان أهمها يتمثل في افتراض أن هذه الإستراتيجية تجري بصفة أساسية عن طريق

---

[1] عبد النعيم محمد مبارك ، مرجع سابق ، ص 587.

[2] نفس المرجع ، ص 588.

المبادأة الفردية، ويتضح هذا من كونها تتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو عن طريق ما يترتب على الاختلال في التوازن من دفع المنظمين الأفراد على اتخاذ قرارات الاستثمار.[1]

المبحث الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو والتنمية الاقتصادية

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وذلك وفق النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة ذات الصلة.

المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو والتنمية الاقتصادية حسب النظرية الاقتصادية

لقد اختلف الاقتصاديون في تحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث يرى البعض أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تدفق المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر، وأن ارتفاع معدل النمو يساعد على تدفق المزيد منه إلى الدولة، وبالتالي تم اعتبار النمو الاقتصادي بمثابة متغير خارجي، وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن معدل النمو الاقتصادي متغير داخلي، حيث أن تدفق المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر ربما يشجع على تحقيق معدل نمو مرتفع.[2]

---

[1] – محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف ، مرجع سابق ، ص 116.

[2] Jovanovic , B, " Growth Theories " Working Papers , No. 7468, NBER Working Paper series, NBER, January 2000, P. P. 2 – 6 .

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المكونات الرئيسية للإنفاق الكلي الأكثر تأثيرا على الدورة الإنتاجية ومستويات التوظيف والحد من البطالة، ويعزى ذلك إلى الدور الرئيسي الذي يقوم به الاستثمار في تحديد مستويات النمو الاقتصادي، إضافة إلى أن تحسن مستويات النشاط الاقتصادي وانخفاض مستوى البطالة مرهون بشكل كبير بمستويات الإنفاق الاستثماري.[1]

وتبعا لنظرية النمو الاقتصادي، تقوم هذه العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو على افتراض أن هذا النوع من الاستثمار يجلب معه تحسينات في التكنولوجيا، والكفاءة والإنتاجية وهذه العناصر تؤدي إلى حدوث نمو اقتصادي حسب وجهة النظر هذه، ويعتقد بانتقال المعرفة من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الشركات المحلية. ويعرف هذا في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، بانتشار المعرفة، يؤدي نشر المعرفة هذا عندما تعزز الشركات المحلية من إنتاجيتها ببساطة من خلال نسخ التكنولوجيا التي تستخدمها شركات الاستثمار الأجنبي التي تعمل معها في السوق المحلي.[2]

ومن ناحية أخرى، فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يعتمد على عاملين رئيسين هما نوع القطاع المستثمر فيه، والشروط الواجب توفرها في الدولة المستضيفة، فمن ناحية أن تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو يعتمد على القطاع المستثمر فيه، فالاستثمار

---

[1] محمد اسماعيل، جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو 2017، ص 5.

[2] حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2011، ص 139–140.

في القطاعات الأساسية قد يكون ذو تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وعلى العكس فإن الاستثمار في القطاع الصناعي يعزز من النمو الاقتصادي، بينما الاستثمار في قطاع الخدمات غير واضح التأثير فقد يكون سلباً وقد يكون إيجاباً، أما من ناحية الشروط الواجب توفرها في البلد المستضيف، فقد بينت عدد من الدراسات أن التأثير الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو مشروطة بعدة عوامل تخص البلد المستضيف منها جودة التعليم ومخرجاته وتطور رأس المال البشري، وحجم الثروة، وتطور السوق المالية، ودرجة الانفتاح التجاري، والاستقرار السياسي والاقتصادي، والبيئة المحفزة للاستثمار.[1]

وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال عدة مجالات، يمكن إيجازها بما يلي:

- **تكوين رأس المال:** أصبح من المعلوم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقدم أهم مصدر للادخار والاستثمار للدول التي تتصف بانخفاض مستوى الادخار المحلي وضعف الجهود المحلية للاستثمار، كما هي غالبية الدول النامية؛
- **ميزان المدفوعات:** يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في تحسين ميزان المدفوعات للدولة المستقبلة، وذلك من خلال تدفقات رأس المال الداخلة، ومن خلال الصادرات وتقليل المستوردات من السلع المنتجة من قبل هذه الشركات؛

[1] صلاح الصيعري، أحمد البكر، الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة عمل مقدمة لإدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، و.ع/8/16، ديسمبر 2016، ص 14.

- **التغير التكنولوجي:** حيث تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أحد أهم القنوات لتدفق التكنولوجيا الأجنبية للدول النامية وتدريب العنصر المحلي على استخدامها مما يقود إلى تنمية القدرات المحلية؛
- **الهيكل الصناعي:** انصب التركيز في هذا المجال على أثر المؤسسات صاحبة القوة الكافية لوضع قيود تحد من المنافسة في الدولة المضيفة، مما يؤدي إلى مشاكل تتعلق بالكفاءة، والتغير التكنولوجي، ونشاط الصناعة الأمر الذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي للدولة المضيفة؛ وحسب ما ذكر كل من "تودارو وسميت" سنة 2003، فإنه يمكن إضافة أثر أخر من خلال دور الاستثمار الأجنبي المباشر في سد الفجوة بين الإيرادات الحكومية المرغوبة وبين المحصلة فعلا وذلك من خلال أرباح هذه الشركات وممارساتها المالية في السوق المحلي، كما يتيح ذلك لحكومات الدول النامية توجيه مصادرها المالية لمشاريع تنموية.[1]
- **التجارة:** تعتبر التجارة من أهم القنوات التي ينتقل من خلالها أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، ويعتمد ذلك على السياسة التجارية المتبعة والتي تعكس إرادة الدولة المضيفة فيما يتعلق بتقديم تحفيزات تصديرية تؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول، كما أن وجود المزيد من تدفقات الاستثمار

[1] زياد محمد عرفات أبو ليلى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي- دراسة تطبيقية على الأردن للفترة 1976-2003، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك- الأردن، 2005، ص 20.

الأجنبي المباشر يساعد على المزيد من الاستيراد للوفاء بالمتطلبات الإنتاجية والتي لا توجد في السوق المحلية أو ذات نوعية أقل.[1]

ومن مظاهر العلاقة التي تربط بين كل من النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر نجد كذلك قدرة هذا الأخير على تعزيز النمو الاقتصادي من خلال انتقال الإدارة والتكنولوجيا الحديثة بالإضافة إلى رأس المال، وهو ما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الإنتاج، وبالتالي على النمو الاقتصادي، مع الإشارة إلى نقطة مهمة تتعلق بقدرة المنتجات المحلية على منافسة منتجات المستثمر الأجنبي والتي قد تؤدي جودة هذه الأخيرة إلى إحلالها محل المنتجات المحلية، وما ينجر عن ذلك من تغير في نمط الاستهلاك وهو ما يزيد من فاتورة استيراد مدخلات عملية الإنتاج، ما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.[2]

نتيجة لما سبق؛ فإن الاستثمار الأجنبي يساهم في النمو الاقتصادي من خلال طريقين، الأول ينشئ رصيدا إضافيا من رأس المال للدول المضيفة ويضاف إلى مدخرات هذه الدولة أو احتياطي النقد الأجنبي، والثاني فإنه يقدم المعرفة التقنية المطلوبة للاستكمال الناجح للمشروع الاستثماري وبالتالي يزيد من القدرة الاستيعابية للدولة المضيفة.[3]

---

[1] رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة: تونس الجزائر المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر– باتنة، 2008، ص 74.

[2] زياد محمد عرفات أبو ليلى، مرجع سابق، ص 24.

[3] Hans Rimbert Hemmer,The Importance of Foreign Direct Investment for the Economic Development Economies , The Economic Journal, volume 7, 1973, p 9.

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو والتنمية الاقتصادية

حسب الدراسات التجريبية العربية

لقد حظي الأدب الاقتصادي التجريبي بالعديد من الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي، ومن بين أهم هذه الدراسات العربية نجد:

دراسة (هيل عجمي جميل، 2002)[1] بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن – حجمه ومحدداته – " حيث قام الباحث بإجراء دراسة إحصائية على العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر وجهود الحكومة الأردنية في جذب الاستثمارات الأجنبية ، واستنتج الباحث بأن حجم الاستثمار الأجنبي ما زال قليلاً وهذا يرجع إلى عدم استقرار الظروف السياسية والاقتصادية في المنطقة وأن الناتج المحلي أكبر عامل يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية، وأوصى الباحث بضرورة توفير الظروف السياسية والاقتصادية المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] جميل، هيل عجمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن – حجمه ومحدداته ، إربد للبحوث والدراسات ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، إربد ، عمان ، 2002.

دراسة (سرمد كوكب الجميل، 2002)[1] بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة "، حيث قام الباحث في هذه الدراسة بدراسة ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، وتقييم الآثار الإيجابية، والسلبية لهذه الاستثمارات، وما هي المقومات التي ترتكز إليها الدول العربية من إجراءات وقوانين في سياستها لجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك في سباق تنافسي فيما بينها لجذب هذه الاستثمارات، حيث قام الباحث بتحديد مستويات السباق وترتيبها من خلال التحليل العنقودي، وتوصل إلى استنتاجات خلاصتها كانت: في تصنيف الدول العربية إلى مجاميع، وأكد الباحث على أهمية التكلفة المباشرة وغير المباشرة التي تتعرض لها دولة معينة، وخاصة في مجال التلوث البيئي نتيجة للاستثمارات الأجنبية.

دراسة (مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن، 2001)[2] بعنوان "مناخ الاستثمار في الأردن ومصر"، حيث تم استطلاع آراء عينة عشوائية حجمها (30) مستثمرا ميدانيا ممن قاموا بتأسيس مشاريع استثمارية في مصر، والتعرف على الأسباب التي دفعتهم للاستثمار فيها، بالرغم من أن 66.6% من العينة أكدوا أنه يمكن تصنيف قوانين تشجيع الاستثمار في الأردن ما بين ممتازة وجيدة، كما وأظهرت الدراسة أن من العوامل المثبطة للاستثمار في الأردن هي:

---

[1] الجميل، سرمد كوكب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة، مجلة الإداري، السنة 24، العدد 88 ، معهد الإدارة العامة، مسقط، عمان، 2002.

[2] جريدة الرأي الاقتصادي، دراسة مقارنة لرصد مناخ الاستثمار في الأردن ومصر، العدد 11229، عمان، الأردن، 2001.

ارتفاع نسب الضرائب، والرسوم الجمركية، ووجود تعقيدات تتعلق بالحصول على تراخيص المشاريع، ووجود إجراءات جمركية معقدة، وقلة الشفافية، والإجراءات الإدارية المطولة والمكلفة، وارتفاع تكلفة التمويل، وعدم كفاءة الأيدي العاملة، وأوصت الدراسة بضرورة تبسيط وتحسين نظامي الجمارك، والضريبة، وتحسين أداء موظفي الجمارك وتوفير البنى التحتية اللازمة لإقامة المشاريع وتجنب التغيير المستمر في قوانين الاستثمار.

دراسة (مجدي الشوربجي، 2005)[1] استهدفت هذه الدراسة قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي لعدد 10 دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة من عام 1995 حتى عام 2003، وتم استخدام نماذج ديناميكية تمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية ولتقدير هذه النماذج تم استخدام الطريقة العامة للعزوم، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر موجب ومعنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المكونة للعينة محل الدراسة خلال الفترة المذكورة.

دراسة (شوقي جباري، 2015)[2] هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك باستخدام التحليل القياسي الكمي، متخذة الحيز الزمني الممتد من 1990 إلى غاية 2013، وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبا

---

[1] مجدي الشوربجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، الملتقى العلمي الدولي الثاني : إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال افريقيا، الجزائر فندق الأوراسي، 2005.

[2] شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر : جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، 2015.

على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال النموذجين المدروسين، وذلك راجع في الأساس إلى معدلات النمو السالبة التي يشهدها قطاع المحروقات، بينما كان تأثيره على الاستثمار المحلي إيجابيا وذو معنوية إحصائية، لكنه ليس بالقدر الكافي لتحويل الأثر السلبي الذي يشكله على النمو الاقتصادي إلى أثر إيجابي، وبينت الدراسة أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات كان إيجابيا وذو معنوية إحصائية، وذلك نتيجة للترابط الوثيق بين هيكل الصادرات وتركز هذا النوع من الاستثمار في قطاع المحروقات.

دراسة (هند سعدي، 2017)[1]: استهدفت هذه الدراسة قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980–2014) ، وذلك باستخدام بيانات البائل توصلت هذه الدراسة إلى أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيرا إيجابيا ضعيفا على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجتمعة خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية المنتجة للنفط هو أثر إيجابي ضعيف، لكنه أكبر من أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية غير المنتجة للنفط، مما يدل على أن الاستثمارات الأجنبية تتجه نحو الاقتصاديات العربية النفطية.

[1] هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية (1980 – 2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر : جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2017.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو والتنمية الاقتصادية حسب الدراسات التجريبية الأجنبية

لقد حظي الأدب الاقتصادي التجريبي بالعديد من الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي، ومن بين أهم هذه الدراسات نجد:

دراسة أعدها [1](*Abdel Hameed M.Bashir, 1999*) على عينة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1975–1990)، حيث هدفت إلى دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي باستخدام نماذج (*Panel*). أشارت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي وأن هذا الأثر يختلف باختلاف المناطق ومع مرور الوقت؛

دراسة (Andrew Gilmore and Others, 2003)[2] بعنوان "العوامل المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المشتركة"، كانت هذه دراسة مقارنة بين دولة البحرين وايرلندا الشمالية، للتعرف على الحوافز المقدمة ومستوى الرضا المرافق للاستثمارات الأجنبية من وجهة نظر المديرين العامين، وأسباب تفضيل دولة على أخرى في إقامة المشروعات، إن كان استثماراً أجنبياً كاملاً أو مشتركاً، واستنتجت الدراسة، أن جميع المشاريع

---

[1] Abdel-Hameed M. Bashir, Foreign Direct Investment and Economic Growth in Some MENA Countries: Theory and Evidence, Topics in Middle Eastern and North African Economies, Paper 9, 1999.

[2] Gilmore, Andrew, Donell, Aodheen, Carson, David and Cummins, Daryl (2003),Factors Influencing Foreign Direct Investment and International Joint Venture , International Marketing Review , Vol. 20 , No. 2 , Northern Ireland , P.P. 195 – 215 .

في دولة البحرين مشتركة أما في ايرلندا فكان معظم المشاريع كانت مشتركة. ومن العوامل الرئيسية التي تساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية هي معدلات الضرائب، والبنية التحتية، والاستقرار السياسي، والتي توفرت في كلتا الدولتين ولكن بأشكال متفاوتة، وتدني الأجور لم يكن من العوامل الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، والمستوى الثقافي ليس ذا تأثير مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية.

وفي دراسة [1](*Alaya Marouane, 2006*) على عينة من دول منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة (1975–2002)، أين حاول دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي على عينة مكونة من 7 دول باستخدام نماذج بانل وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين *(2MCO)*، وأشارت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر على نمو اقتصاديات كل من تركيا، مصر والمغرب تأثيرا إيجابيا، في حين كان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في تونس.

في دراسة أخرى أعدها [2]*(Adams, 2009)*، أين حاول من خلالها دراسة تأثير الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي على دول جنوب صحراء إفريقيا وهذا باستخدام نماذج (*Panel*) خلال الفترة (1990–2003). أشارت نتائج الدراسة إلى أن

---

[1] Alaya Marouane, Investissement Direct Etranger et Croissence Economique, une estimation a partir d'un model structurel pour les pays de rive sud de la méditerrané (19752002)), 7émes journées scientifiques du réseau, Analyse Economique et Développement de L'AUF, Paris, 2006.

[2] Journal Adams, S, Foreign Direct Investment, Domestic Investment, And Economic Growth In Sub-Saharan Africa, Of Policy Modelling, N°31, 2009.

لكل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر تأثير موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي؛

كما هدفت دراسة (*Sauwaluck. K, 2012*)[1] إلى تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد خلال الفترة (1980–2009)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي قوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كما أشارت نتائج تأثيرات التفاعل بين رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن نقل التكنولوجيا والمعرفة العالية له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية؛

في دراسة أخرى أعدها (*Kamal A. El-Wissal, 2012*)[2] حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية، قام الباحث بتطبيق نماذج بانل الديناميكي (*Panel Dynamic*) على عينة من البيانات القطاعية تغطي 16 دولة خلال الفترة (1970–2008). أشارت نتائج الدراسة إلى أن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول العربية ضعيف أو لا يكاد يذكر، كما أشارت نتائج اختبار شروط تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي أن التنمية المالية والانفتاح التجاري ورأس

[1] Sauwaluck. K, The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth : A Caze Study of South Korea, international journal of business and social science, vol 5, N°21, 2012.

[2] Kamal A. El-Wissal, Foreign Direct Investment and Economic Growth in Arab Contries (1970-2008), jornal of economic development, vol 37, N°4, 2012.

المال البشري وجودة البنية التحتية لا تحسن بشكل كبير قدرة الدول العربية على تحصيل فوائد النمو من الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أوصت الدراسة ببذل المزيد من الجهود لتحسين شروط التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية، وهذا من خلال إصلاح وتحسين الجودة المؤسساتية، سياسات الاقتصاد الكلي، والأسواق المالية المحلية.

دراسة (*Nasser Elkanj et al, 2013*)[1] بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في المنطقة العربية (مجلس التعاون الخليجي ؛ اتحاد المغرب العربي ودول المشرق العربي للفترة (1991 – 2011). توصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا غير معنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي في المنطقة العربية، وأن الانفتاح له تأثير أكبر على النمو عند مقارنته بالاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة (*Eyup DOGAN,2013*)[2] حاولت هذه الدراسة الكشف عن العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في تركيا للفترة (1979) – 2011). واستخدمت الدراسة اختبار التكامل المشترك لجوهانسن واختبار جرانجر للسببية، وأشارت النتائج إلى أن

[1] Nasser Elkanj et al, HOW DOES FOREIGN DIRECT INVESTMENT AFFECT ECONOMIC GROWTH OF ARAB COUNTRIES? Global Conference on Business and Finance Proceedings , 8(1) ,2013, pp 424 -426.

[2] Eyup DOGAN, Foreign Direct Investment and Economic Growth: A Time Series Analysis of Turkey, 1979-2011, Journal of the Faculty of Economics, and Administrative Sciences, 3(2),2013, pp.239-252.

هناك علاقة إيجابية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ناهيك عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بينهما .

دراسة (*Ahmed Abdulrahman Khder Aga,2014*)[1] حاولت هذه الدراسة استكشاف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي وتحرير التجارة مع النمو الاقتصادي في تركيا، وقد استخدمت الدراسة بيانات سنوية خلال الفترة 2012–1980 ، واستخدمت الدراسة اختبار التكامل المشترك لجوهانسن واختبار جرانجر للسببية. خلصت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في تركيا، ناهيك عن غياب علاقة سببية بين الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، بينما هناك سببية في اتجاه واحد بين الناتج المحلي الاجمالي وتحرير التجارة.

دراسة (*Zia Ur Rahman,2014*)[2] هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في باكستان. تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1981 إلى 2010، والتي تم جمعها من بيانات البنك العالمي.تم استخدام تقنية الانحدار المتعدد التي يكون فيها الناتج المحلي الإجمالي متغيرا تابعا في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر

[1] Ahmed Abdulrahman Khder Aga (2014), The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: A Case Study of Turkey 1980– 2012, International Journal of Economics and Finance; 6(7),2014, pp71- 84.

[2] Zia Ur Rahman, Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in Pakistan, Journal of Economics and Sustainable Development, 5(27), 2014, pp251- 255.

(*FDI*) ومؤشر أسعار المستهلك (*CPI*) هي متغيرات مستقلة. أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة سلبية بين الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر أسعار المستهلك

دراسة (*Maria-Ramona Sarbu, Lenufa Carp Ceka,2015*)[1] هدفت هذه الدراسة إلى تحليل اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتأثير الذي تحدثه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في رومانيا وأظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للفترة التي تم تحليلها (2000 – 2013).

دراسة (*Emmanuel Isaac John,2016*)[2] هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في نيجيريا، حيث غطت الدراسة الفترة من 1981 إلى 2015 ، واستخدمت الدراسة بيانات ثانوية مستمدة من النشرة الاحصائية للبنك المركزي النيجيري ومنشورات المكتب الوطني للإحصاء. استخدمت الدراسة تقنية الانحدار المتعدد واستخدمت برنامج التحليل القياسي *Gretel*. أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي

[1] - Maria-Ramona Sârbu, Lenuţa Carp (Ceka), The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: The Case of Romania, AUDOE, 11(4), 2015, pp. 127-137.

[2] Emmanuel Isaac John, Effect of Foreign Direct Investment on Economic Growth in Nigeria, European Business & Management, 2(2), 2016,pp 40-46.

المباشر له تأثير إيجابي وكبير على الناتج المحلي الإجمالي. كما تبين أن سعر الصرف له تأثير إيجابي ولكن ليس له تأثير هام على الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة (*Ansarul Haque et al,2017*)[1] بحثت هذه الدراسة في دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض الاقتصادي في الكويت، وتم استخدام الأدوات الإحصائية مثل الارتباط وتحليل التباين (*ANOVA*) والانحدار للحصول على النتائج المرجوة توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي في الكويت .

دراسة (*Mohamed Mire Mohamed et al 2017*)[2] بحثت هذه الدراسة في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الصومال باستخدام بيانات قطاعية مفصلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصومال خلال الفترة 2015–1980 تم استخدام الانحدار المتعدد لقياس العلاقة بين المتغير المستقل (*FDI*) والمتغيرات التابعة (مؤشرات الاقتصاد الكلي)، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

وعلى عكس ذلك، أشارت نتائج دراسات تجريبية أخرى إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى القصير، أما في المدى الطويل، فسيؤدي

[1] Ansarul Haque et al, Foreign Direct Investment and Growth: A Study in the Context of Kuwait , International Journal of Financial Research , 8(1), 2017,pp 09 -15 .

[2] Mohamed Mire Mohamed et al , The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in Somalia, SSRG International Journal of Economics and Management Studies (SSRG-IJEMS), 4 (8),2017, pp25-33

إلى حدوث تشوهات في الدول المضيفة مما ينعكس سلبا على أداء النمو الاقتصادي، ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة كل من[1] .

والتي هدفت إلى تحديد العلاقة بين السياسات الهيكلية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث قامت الدراسة بتطبيق نماذج بانل الديناميكية *(Panel-ARDL)* لعينة مكونة من 8 دول. وأشارت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير مباشر إيجابي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، أما في المدى الطويل، فقد أشارت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي على النمو. وفسرت الدراسة هذه النتيجة، على أن القيمة المضافة للاستثمارات التي تم إجراؤها في معظم دول جنوب البحر الأبيض المتوسط منخفضة، وأن هذه البلدان تحتاج إلى استثمارات أجنبية مباشرة ذات تكنولوجيا عالية بدلاً من الاستثمارات التقليدية، وأوصت الدراسة بأنه يجب على هذه البلدان أن تعزز جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية عالية الجودة والتي يمكنها أن تسد الفجوة التكنولوجية وكذلك ضمان المشاريع ذات القيمة المضافة الهامة.

تناولت العديد من الدراسات أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالأسلوب الوصفي والقياسي؛ وإن اختلفت هذه الدراسات فيما بينها من حيث نطاق التطبيق

[1] Wajdi B, Saif Eddine A & Mekki H, Are structural policies in countries bordering mediterranean appropriate to economic convergence: Panel ARDL application, Cogent Economics & Finance, 7:1, 2019, p1-20.

المكاني والزمني والأساليب القياسية المستخدمة، إلا أنّ أغلبها اتفق على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

إن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية ديناميكية مستمرة يحدث خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الفردي مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية، لذلك فإن التنمية الاقتصادية تتطلب جهدا كبيرا وعملا مستمرا لتحقيقها.

كما يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر أحد اهم مصادر التمويل، فهو يلعب دورا كبيرا وحيويا باعتباره أحد مكونات النمو الاقتصادي ويساهم في زيادة القدرات الانتاجية في الاقتصادات الوطنية، وزيادة معدلات التشغيل، وخلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى ادخال التقنية المتقدمة والمعرفة، ومساعدة هذه الدول بأساليب أكثر فاعلية.

تناولت العديد من الدراسات السابقة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالأسلوب الوصفي والقياسي؛ وإن اختلفت هذه الدراسات فيما بينها من حيث نطاق التطبيق المكاني والزمني والأساليب القياسية المستخدمة، إلا أن أغلبها اتفق على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

الفصل الثالث:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2021)

تمهيد:

من أجل معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، سيتم استخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، وعلى هذا الأساس سنستهل في هذا الفصل في مبحثه الأول الإطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التقدير، من خلال التطرق إلى مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية واختبارات الاستقرارية (اختبارات جذر الوحدة) واختبار التكامل المشترك، وعرض عام لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (*ARDL*).

في حين نناقش في المبحث الثاني التحليل القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (*ARDL*).

المبحث الأول: الإطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التقدير

في هذا المبحث سنتطرق إلى الإطار النظري للمنهج القياسي المتبع في تقدير نموذج الدراسة، والذي يشمل كل من مفهوم السلاسل الزمنية وأهم اختبارات (الاستقرارية) اختبارات جذر الوحدة (*Unit Root*)، بالإضافة إلى التطرق إلى مفهوم التكامل المشترك (*Cointegration*) ومنهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الإبطاء الموزع (*ARDL*).

المطلب الأول: تعريف السلاسل الزمنية واختبارات جذر الوحدة

سيتم في هذا الجزء تقديم بعض التعاريف للسلاسل الزمنية، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم اختبارات الاستقرارية (اختبارات جذر الوحدة).

الفرع الأول: تعريف السلاسل الزمنية:

يعتبر تحليل السلاسل الزمنية احدى الطرق الاحصائية الهامة، التي تتناول الظواهر الاقتصادية وتفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة، ويتمثل الهدف الرئيسي لاستخدام نماذج السلاسل الزمنية في جمع المشاهدات السابقة لسلسلة زمنية من أجل تطوير نموذج مناسب يصف البنية المتأصلة في السلسلة، ثم يتم استخدام هذا النموذج في التنبؤ بالقيم المستقبلية.[1]

يمكن تعريف السلاسل الزمنية كما يلي:

---

[1] Lambert RatnadipAdhikari& R. K. Agrawal, An IntroductoryStudy on Time SeriesModeling and Forecasting, LAP AcademicPublishing, 2013, p 9.

- ✓ السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تأخذ على إحدى الظواهر(الاقتصادية، الاجتماعية ، الطبية، الطبيعية...)، على فترات زمنية متتابعة عادة ما تكون متساوية الطول؛[1]
- ✓ السلسلة الزمنية هي عبارة عن قيم ظاهرة من الظواهر في سلسلة تواريخ متلاحقة، أياما، أشهرا، أو سنوات والهدف من وراء تحليل سلسلة زمنية هو دراسة التغيرات التي تكون قد طرأت على الظاهرة التي تمثلها خلال فترة من الزمن وتحليل أسبابها ونتائجها أو للتنبؤ اعتمادا على فكرة مد حوادث الماضي للمستقبل.[2]

وعموما يمكن تعريف السلسلة الزمنية بأنها سلسلة من المتغيرات العشوائية ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل t، والذي يعود إلى مجموعة دليلية T ويرمز لها عادة ب $\{t \in T, Y(t)\}$. وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو الزمن، والآخر هو متغير الاستجابة وهو قيمة الظاهرة المدروسة، وتكتب رياضيا كالآتي: $Y = f(t)$. كما نؤكد أن السلسلة يجب أن تكون تتميز بوحدة قياس موحدة لجميع المستويات، وعادة ما تكون السلسلة

[1] سمير مصطفى شعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، مطابع جامعة الملك عبد العزيز،2005، ص5.

[2] خالد زهدي خواجة، السلاسل الزمنية، بدون طبعة، بغداد، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ص2.

غير قابلة للتحليل مباشرة، حيث يتطلب الأمر غالبا اجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة.[1]

وتتمثل أهم أهداف دراسة السلاسل الزمنية فيما يلي:[2]

- ✓ وصف السلسلة الزمنية: عن طريق تمثيل قيمها في شكل بياني وإيجاد بعض المقاييس الوصفية الإحصائية بهدف تقدير مركبات السلسلة الزمنية والتعرف على خواصها مثل التزايد، التناقص والثبات .... الخ؛
- ✓ تفسير السلسلة الزمنية: عن طريق تفسير المتغير التابع بواسطة الزمن أو بسلوك نفس المتغير في الماضي؛
- ✓ التنبؤ: يعتبر التنبؤ من أهم استعمالات السلاسل الزمنية وذلك بالاعتماد على البيانات الإحصائية التاريخية المتوفرة؛
- ✓ التحكم بالظاهرة العشوائية إن أمكن ذلك؛
- ✓ اتخاذ القرارات.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 620.

[2] الحسون عدنان وآخرون، مقدمة في الإحصاء، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 205.

الفرع الثاني: اختبارات جذر الوحدة (دراسة الاستقرارية)

في دراسة قام بها (*Nelson and Plosser, 1982*)[1] تبين منها أن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية لا تكون ساكنة في المستوى، أي (0)I، الأمر الذي ربما يجعل استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (*OLS*) غير مناسبة حيث أنه من الممكن الحصول على قيم مرتفعة لكل من قيم (*T,F*) ولمعامل تحديد الانحدار (R^2).

ولتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف (*Sperious Regression*) التي ربما لا تعطي بعدا حقيقيا ولا تفسيرا اقتصادياً ذا معنى ستكون الخطوة الأولى في تحليل البيانات هي اختبار سكون السلاسل الزمنية.

ويشار إلى السلسلة الزمنية X_t بأنها ساكنة *stationary* عندما يكون:

وسطها الحسابي ثابت، أي أن:

E(Xt)= constant for all t

تباينها ثابت، أي أن:

Var(Xt)= const*ant for all t*

تباينها المشترك يعتمد على الزمن، أي أن:

Cov(Xt ,Xt+k)= depends on t & k≠0

[1] Nelson, C. R. and Plosser, C. I., Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications, Journal of Monetary Economics, Vol.10,1982, PP 139-162.

أي أن كل من وسطها وتباينها يبقى ثابت مع مرور الزمن، أما فيما يتعلق بالتباين المشترك لأي قيمتين للمتغير X فانه يعتمد على فرق الزمن لهاتين القيمتين.[1]

1. أنواع النماذج غير المستقرة:

إن اختبارات الجذر الوحدوي لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات لا بد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة:[2]

- **النموذج *(Trend Stationary : TS)*:** هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديده *(déterministic)*، وتأخذ الشكل: $y_t = f_{(t)} + \varepsilon_t$ حيث $f_{(t)}$ دالة كثير حدود للزمن (خطية او غير خطية)، و ε_t تشويش أبيض وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير حدود من الدرجة (1) ويكتب من الشكل: $y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$ هذا النموذج غير مستقر، لان وسطه $E(y_t)$ مرتبط بالزمن. لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم $\widehat{a_2}\widehat{a_1}$، بطريقة المربعات الصغرى العادية، وطرح المقدار $\widehat{a_0} + \widehat{a_1}t$ من y_t أي: $y_t - \widehat{a_0} - \widehat{a_1}t$.

---

[1] سحاب الصمادي، أحمد ملاوي، أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان: نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع، مجلة المنارة، المجلد 22، العدد 2، 2016، ص 216-217.

[2] محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص206.

❖ **النموذج *(Differency Stationary : DS)*:** هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية عشوائية *Stochastic*، وتأخذ الشكل: $y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ ويمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي: $\nabla^d y_t = \beta + \varepsilon_t$ حيث β ثابت حقيقي و d درجة الفروقات .

وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج d=1 وتكتب من الشكل:

$\nabla y_t = \beta + \varepsilon_t$ وتأخذ هذه النماذج شكلين:

✓ إذا كان $\beta = 0$ يسمى النموذج *DS* بدون مشتقة، وتكتب من الشكل: $y_t = y_{t-1} +$ ε_t وبما ان ε_t تشويش ابيض، فان النموذج يسمى "نموذج السير العشوائي(*Random Walk Model*)"وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية.

✓ إذا كان$\beta \neq 0$: يسمى هذا النموذج *DS* بالمشتقة، ويكتب من الشكل $y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$.

2. اختبارات جذر الوحدة:

هناك عدة اختبارات لمعرفة سكون السلاسل الزمنية إلا أن أكثرها أهمية وشيوعا لدى الباحثين اختبار ديكي فولر(*Dickey- Fuller test,1979*) واختبار فيليبس بيرون (*Philips-Perron, 1988*).

❖ اختبار ديكي فولر المطور *Dickey-Fuller Augmenté* (ADF)

قام كل من ديكي_فولر عام 1981 بتطوير اختبار لجذر الوحدة أطلق عليه فيما بعد باسم اختبار ديكي_ فولر الموسع باستخدام متغير ذو إبطاء للمتغيرات المفسرة للتوصل إلى نتيجة مفادها معالجة نقطة الضعف التي يعاني منها اختبار ديكي_ فولر البسيط المتمثلة بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ، ما يجعله أكثر دقة وكفاءة من اختبار ديكي_ فولر البسيط.[1]

عند استعمال اختبار ديكي فولر البسيط *Dickey-Foller(DF)*، فإن ε_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا، وبذلك أهملنا احتمال ارتباط الأخطاء، لذلك فان اختبار ديكي فولر الصاعد (المطور) عمل على إدراج هذه الفرضية، إن هذا الاختبار يرتكز على فرضية $(H1: |\emptyset| < 1)$ وبالتقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج:[2]

النموذج الرابع: $\Delta yt = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\emptyset} \lambda_j \, \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$

النموذج الخامس: $\Delta yt = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\emptyset} \lambda_j \, \Delta y_{t-j+1} c + \varepsilon_t$

النموذج السادس: $\Delta yt = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\emptyset} \lambda_j \, \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$

ولاختبار مدى استقرار السلسلة نتبع الخطوات التالية:[3]

---

[1] Gujarati ,Damodar.N, Basic Econometrics,5Th edition ,New York, 2005, 759.

[2] بن احمد احمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة في الجزائر خلال الفترة 10:1988 03:2007، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007./ 2008،ص80.

[3] شيخي محمد، مرجع سابق، ص208.

❖ نقوم بحساب ما يسمى بـτ بعد تقدير الصيغة: $Xt = \emptyset X_{t-1} + \varepsilon_t$ بقسمة $\widehat{\emptyset}$ على الخطا المعياري لها أي $\tau = \frac{\widehat{\emptyset}}{\widehat{\sigma}}$؛

❖ لا نستطيع مقارنة τ المحسوبة بقيم t المجدولة، حتى في العينات الكبيرة، لأنها لا تتبع هذا التوزيع، وإنما نبحث عن τ الجدولية في جداول معدة خصيصا بواسطة *Dickey-Fuller* ولذا يعرف هذا الاختبار باختبار *DF-test*).

وفقا للمعادلات أعلاه يكون قبول الفرضية الصفرية $(H0: |\emptyset| = 1)$ التي تعني إن السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة تتضمن جذر الوحدة، وبالعكس إمكانية قبول الفرضية البديلة التي تعني سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، ويتم التحقق من اختبار (ADF) بالمقارنة بين القيمة المحتسبة tau مع القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (,10% 5%, 1%).[1]

❖ **اختبار فيليبس و بيرون 1988 Le test de phillips et perron**

يعتبر هذا الاختبار غير معلمي لإحصاءات *Dickey-Fuller*،حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل:[2]

[1] . Wooldridge, Jeffrey M, Introductory Econometrics: A Modern Approach, Fifth Edition, U.S.A: United States of America, 2013, P349.

[2] Bourbonnais R، économétric cours et exercices corrigés، 9édition، paris، dunod، 2015, pp 250-251.

1. تقدير بواسطة *MCO* النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار *Dickey-Fuller* مع حساب الإحصائيات الموافقة.

2. تقدير التباين قصير المدى $\widehat{\sigma^2} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e^2{}_t$، حيث e_t تمثل البواقي المقدرة.

3. تقدير المعامل المصحح $s^2{}_t$، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة حيث:

$$s^2{}_t = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e^2{}_t + 2\sum_{i=1}^{\iota}(1 - \frac{i}{\iota+1})\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t\, e_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات ι (*trancature de Newey-West*) المقدر بدلالة عدد المشاهدات n، $\iota \approx 4\left(\frac{n}{100}\right)^{2/9}$.

4. *حساب إحصائية فيليبس بيرون* pp.

$t^*_{\hat{\emptyset}} = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\emptyset}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}1}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\widehat{\sigma^2}}{s^2{}_t}$ (والذي يساوي 1- في الحالة التقاربية *asymptotique* عندما تكون e_t شوشرة بيضاء)، هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول *MacKinnon*.

يقوم اختبار (*ADF*) على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (*AR*) بينما اختبار (*PP*) قائم على افتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة متولدة بواسطة عملية *Autoregressive Integrated Moving Average* (*ARIMA*) ، ولذا يرى

هالام وزانولي (*Hallam and Zanoli (1993*) أن اختبار (*PP test*) له قدرة اختبارية أفضل وهو أدق من اختبار (*ADF test*) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (*PP test*).[1]

المطلب الثاني: مفهوم التكامل المشترك

يقدم تحليل التكامل المشترك المقدم من قبل كل من (*Engel & Granger, 1987*) دعما للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، من منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد إحدى الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، فضلا عن ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالاستقرار. بمعنى آخر أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حده، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعد مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع (الاستجابة) بدلالة مجموعة من المتغيرات التوضيحية، ويعد التكامل المشترك

[1] دحماني محمد ادريوش، سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2014/2013، ص 120.

(تناظر التكامل) (*Cointegration*) هو المرحلة المتقدمة من نموذج تصحيح الخطأ *Error Correction Model* (*ECM*)[1]

الفرع الأول: تعريف تكامل السلاسل الزمنية:

إذا كانت هناك سلسلتان غير مستقرتان فليس من الضروري أن يترتب على استخدامهما في علاقة ما انحدار زائف، وذلك إذا ما كان يتمتعان بخاصية التكامل المشترك. وإذا كان هناك متغير Y_t مستقرا في صورته الأصلية قبل إجراء أي تعديلات عليه يقال أنه متكامل من الرتبة صفر (0)، أي: $Y_t \sim I(0)$، وإذا كان هذا المتغير غير مستقر في صورته الأصلية، وأصبح مستقرا بعد أخذ الفروق الأولى، $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$، عندها يقال أن هذه السلسلة أصبحت متكاملة من الرتبة الأولى (1)، أي: $Y_t \sim I(1)$. وبوجه عام، إذا أصبحت السلسلة الزمنية لمتغير ما Y_t مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي d يقال أن هذه السلسلة أصبحت متكاملة من الرتبة (d)، أي $Y_t \sim I(d)$.[2]

[1] علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسين شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة العراق، المجلد 9، العدد 34، ص 186-187.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 669.

الفرع الثاني: طرق اختبار التكامل المشترك:

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينات على يد (*Granger, 1983*) و (*Engle, 1987*)، وارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية استقرارية السلاسل الزمنية، وهي ناتجة عن عملية دمج بين تقنية بوكس-جينكينز والتقارب الحركي (الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ. ترتكز هذه التقنية على السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة، وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من استقرار السلاسل، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية.[1]

هناك عدة طرق لاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات) منها:

أ. اختبار أنجل وكرانجر *(Engel and Granger, 1987)*. ويستعمل في النماذج المكونة من متغيرين فقط أحدهما تابع والآخر توضيحي؛

[1] شيخي محمد، مرجع سابق، ص 289.

ب. اختبار جوهانسن *(Johansen, 1988-1991)* واختبار جوهانسن وجوسيليوس *(Johansen and Juselius, 1990)* ويستعملان في حالة النماذج المتعددة المتغيرات (متغيرين أو أكثر).

إن اختبارات التكامل المشترك السابق ذكرها تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، وأن هذه الاختبارات ينتج عنها نتائج غير دقيقة في حالة إذا كان حجم عينة الدراسة (عدد المشاهدات) صغيرا.[1]

المطلب الثالث: منهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الإبطاء الموزع (*ARDL*).

تطورت البحوث القياسية لتستجيب لهذه المناهج، فنجد إحدى الأساليب في بناء نماذج الاستجابة الديناميكية تكون بدمج المتغيرات المتباطئة ل (X)، كمتغيرات مفسرة أي يكون باستخدام نماذج الإبطاء (Distributed lag model) ودمجها بنماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Models)، فتكون لدينا ما يعرف بنمهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة أو منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL).[2]

[1] علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسين شومان، مرجع سابق، ص 187.

[2] Narayan, P,, The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. Applied Economics, Vol. 37, 2005, pp.1979– 1990.

يعتبر نموذج (*ARDL: Autoregressive Distributed Lag*) من بين الأساليب الأكثر تطورا لمعالجة النماذج المبنية على قواعد بيانات سلاسل زمنية، حيث تم تطوير هذا الأسلوب من أجل تجاوز المشاكل التي واجهت استخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ التي طورها كل من [1](*Engle & Granger, 1987*) و (*Johansen, 1988*). ومن بين هذه المشاكل وجود متغيرات مستقرة في المستوى وأخرى مستقرة في الفرق الأول، وبالتالي يكون هناك اختلاف في رتب السلاسل الزمنية للمتغيرات، وهو الأمر الذي يستحيل معه تطبيق التكامل المشترك [2](*Engle & Granger, 1987*)

لقد طور كل من (*Pesaran,1997*) و (*Shin & Sun,1998*)، (*Pesaran & al, 2001*)[3] منهج *ARDL*، ويتميز هذا المنهج انه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، ويرى *Pesaran* أن اختبار الحدود *Bound Tests* في إطار *ARDL* يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، أي إذا كانت مستقرة عند المستوى أي متكاملة من الدرجة صفر I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو مزيج من الاثنين،

---

[1] granger, E. Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing. Econometrica (55), 1987, P251 -276.

[2] مخضار سليم، تحليل أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL)، مجلة المالية والأسواق، المجلد 7، العدد 1، 2020، ص 2013.

[3] Pesaran, M. H, Y. Shin, and R. Smith, Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics,2001, 289-326.

والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية أي من الشكل I(2) كما أن طريقة *Pesaran* تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطريقة الأخرى في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة انجل غرانجر *1987* ذات الخطوتين *Engel Granger To Step method* أو اختبار التكامل المشترك بمنهجية *Johansen* في إطار نموذج الانحدار الذاتي *VAR*.[1]

بالإضافة إلى أن النموذج *ARDL* يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات نموذج الإطار العام، كما أن نموذج ال*ARDL* يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وان اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، ويمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير. وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق

[1] مناقر نورالدين، جمعي سميرة، قارى إبراهيم، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 "دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بفترات الإبطاء الموزعة ARDL"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 08، افريل 2016، ص35.

الأخرى مثل وانجل-جرانجر (*1987*) طريقة جوهانسن (*1988*) وجوهانسن-جسلس (*1990*).[1]

كما تقدم منهجية (*ARDL*) العديد من المزايا أهمها:[2]

- ✓ يعتبر هذا الأسلوب هو نسبيا أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30-80 من المشاهدات؛
- ✓ يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كانت السلاسل متكاملة من الرتبة *I(0)* أو الرتبة *I(1)* أو في حالة الخليط بينهما، كما أن نموذج (*ARDL*) يكون غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة *I(2)*؛
- ✓ يطبق نموذج (*ARDL*) إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات. وهو يقدر عدد $(p + 1)^k$ من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث p هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم و k هو عدد المتغيرات الداخلية في المعادلة، ويتم اختيار النموذج اعتمادا على معايير إحصائية مختلفة مثل: *Akaike Info Criterion*

[1] زدون جمال، محددات الإنتاجية الكلية في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة (1980-2013)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2015، ص138.

[2] *muhammadafzal et al, openness, inflation and growth relationships in pakistan an application of ardl bounds testing approach, pakistan economic and social review, vol: 51, n:01, summer 2013, p 25.*

(AIC) أو *Schwarz Info Criterion (SIC)* أو *Hanan-Quinn Criterion (HQC)*؛

- ✓ يقدر نموذج (*ARDL*) العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد، كما يقدم تقديرات غير متحيزة وتتميز بالكفاءة.

يتمثل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع كمزيج بين نموذجين هما:[1]

- ❖ **النموذج الأول:** نموذج الإبطاء الموزع (*Distributed Lag model*) الذي يتمثل بوجود قيم سابقة لمتغيرات خارجية كمتغيرات تفسيرية، حيث يتأثر المتغير التابع (Y_t) بالمتغير التفسيري (X_t) للفترة الزمنية الحالية وللفترات السابقة (X_{t-1}) وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$Y_t = b_0 + a_1X_t + a_2X_{t-1} + \cdots .. + a_pX_{t-q} + U_t$$

- ❖ **النموذج الثاني:** نموذج الانحدار الذاتي (*Autoregressive model*) الذي يتمثل بوجود قيم سابقة للمتغير التابع (Y_t) كمتغيرات تفسيرية وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$Y_t = b_0 + b_1Y_t + b_2Y_{t-1} + \cdots .. + b_pY_{t-p} + U_t$$

من خلال النموذجين الأول والثاني نحصل على المعادلة التي تمثل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع كما يلي:

[1] بوصبع سهام، ساحلي لزهر، نمذجة قياسية لتأثير العمق المالي وسعر الصرف على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للفترة 1974-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، 2020، ص 346.

$$Y_t = b_0 + b_1 Y_t + b_2 Y_{t-1} + \ldots + b_p Y_{t-p} + a_1 X_t + a_2 X_{t-1} + \ldots + a_p X_{t-q} + \varepsilon_t$$

حيث P يمثل رتبة المتغير التابع Y (عدد فترات الإبطاء للمتغير Y_t)، و q يمثل رتبة المتغير التفسيري x (عدد فترات الإبطاء للمتغير X_t). ويمكن التعبير عن المعادلة السابقة بشكل مختصر كما يلي: ***ARDL(p,q)***، حيث يستند هذا النموذج على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (*UECM : Unrestricted Error Correction Model*)

وسيتم استخدام طريقة *ARDL* على ثلاث مراحل، ففي المرحلة الأولى يتم اختبار التكامل المشترك لكل معادلة من المعادلات الثلاث (معادلة لكل مؤشر من مؤشرات بورصة عمان) التي تتكون منها الدراسة وذلك في إطار تصحيح الخطأ غير المقيّد *Unrestricted Error Correction Model (UECM)* بالصيغة الآتية:[1]

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum \beta_i \Delta Y_{t-1} + \sum \lambda_i \Delta X_{t-i} + \varphi Y_{t-1} + \delta X_{t-1} + \eta_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث: Y: المتغير التابع، X: متجه المتغيرات المستقلة، α, β, λ, φ, δ: معاملات المتغيرات، Δ: الفرق الأول للمتغيرات، m , n : فترات الإبطاء لمتغيرات الفرق الأول، η: حد الخطأ العشوائي.

ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات في المعادلة (1) من خلال:

[1] *Baranzini. A., Weber, S., Bareit, M. and Mathys, N. A., The causal relationship between energy use and economic growth in Switzerland, Energy Economics, Vol. 36, 2013, PP 464-470.*

اختبار الفرضية الصفرية: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

$$H_0: \varphi = \delta = 0$$

مقابل الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

$$H_1: \varphi \neq \delta \neq 0$$

وبعد تقدير المعادلة (1) يتم استخدام اختبار *Wald-test* لاختبار تلك الفرضيات حيث يتم مقارنة قيمة *F-statistic* المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة المقترحة من قبل *Pesaran et al., (2001)*، حيث يتكون الجدول من قيم الحد الأدنى (*LCB*) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0)، وقيم الحد الأعلى (*UCB*) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1)، فإذا كانت قيمة *F-statistic* المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية في هذه الحالة يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. أما إذا كانت قيمة *F-statistic* أقل من قيمة الحد الأدنى الجدولية فيتم قبول الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا وقعت قيمة *F-statistic* المحسوبة بين قيمة الحد الأعلى والحد الأدنى ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة.

وفي حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Y_t = \theta + \Sigma\, \sigma_i\, Y_{t-i} + \Sigma\, k_i\, X_{t-i} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

حيث: X, Y: كما عُرّفت سابقاً، θ, σ, k: معاملات المتغيرات، ε : حد الخطأ العشوائي.

أما المرحلة الثالثة فهي الحصول على العلاقة قصيرة الأجل للنموذج وذلك من خلال استخدام البواقي المقدرة بفترة إبطاء واحدة والتي يتم الحصول عليها من العلاقة طويلة الأجل في المعادلة (2)، وبذلك فإن العلاقة قصيرة الأجل وتصحيح الخطأ تأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \mu + \Sigma\ \pi_i\, \Delta\ Y_{t-i} + \ \Sigma\, \omega_i\, \Delta X_{t-i} + \gamma\, \varepsilon_{t-1} + \nu_t \quad \ldots\ldots \quad (3)$$

حيث: γ :معامل تحديد الخطأ والذي يقيس سرعة التعديل التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن من الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل، ν : حد الخطأ العشوائي.[1]

[1] سحاب الصمادي، أحمد ملاوي، مرجع سابق، ص 218-219.

المبحث الثاني: دراسة أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر

نقوم من خلال هذا المبحث بدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، حيث يتم في البداية توصيف نموذج ومتغيرات الدراسة، ثم في المرحلة الثانية نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام الاختبارات المناسبة، أما في المرحلة الثالثة نقوم بتطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الإبطاء الموزع (ARDL).

المطلب الأول: توصيف النموذج والمتغيرات المستعملة في الدراسة

تستخدم الدراسة بيانات سنوية عن الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، وقد تم الحصول على هذه البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي، وبالاستناد إلى النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة الخاصة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية؛ سنقوم بتقدير النموذج التالي: lrgdppc=f(lk, ll, lg, lopen,lfdi)

حيث:

- ✓ **لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*lrgdppc*):** وهو يمثل المتغير التابع (التنمية الاقتصادية)، بحيث يعتبر مؤشرا هاما للتنمية الاقتصادية والذي شاع استخدامه في الدراسات التجريبية؛
- ✓ **لوغاريتم رأس المال المادي (*lk*):** وقد تم أخذ رأس المال المادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن يكون له أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية؛
- ✓ **لوغاريتم إجمالي عدد العمال (*ll*) :** وهو يمثل إجمالي عدد العمال في الجزائر خلال فترة الدراسة، ويتوقع أن يكون له أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية؛
- ✓ **لوغاريتم الإنفاق الحكومي (*lg*) :** وهو يمثل نفقات الاستهلاك العام للحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن يكون له أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية؛
- ✓ **لوغاريتم مؤشر الانفتاح التجاري (*lopen*):** يمثل مؤشر الانفتاح التجاري مجموع إجمالي الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن يكون له أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية؛
- ✓ **لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر (*lfdi*):** يمثل تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن يكون له أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية؛

المطلب الثاني: اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

كخطوة أولية يجب القيام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة لمعرفة خصائصها ودرجة تكاملها، وفي هذا الإطار، سنعتمد في هذه الدراسة على اختبار ديكي فولر المطور *ADF* (*Augmented Dickey Fuller test*) واختبار فيليبس بيرون *Phillip – Perron : PP*) للكشف عن درجة تكامل متغيرات الدراسة، والجدول التالي يوضح نتائج هذين الاختبارين.

جدول 1: نتائج اختبار (ADF)لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF) NullHypothesis: the variable has a unit root							
	AtLevel	LRGDPPC	LK	LL	LG	LOPEN	LFDI
With Constant	t-Statistic	-0.5494	-1.3094	-4.7956	-1.5931	-2.1542	-2.8305
	Prob.	**0.8678**	**0.6125**	**0.0006**	**0.4741**	**0.2262**	**0.0656**
		n0	n0	***	n0	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.1618	-1.8391	-0.7103	-2.1936	-1.6138	-2.7040
	Prob.	**0.9010**	**0.6611**	**0.9630**	**0.4758**	**0.7642**	**0.2419**
		n0	n0	n0	n0	n0	n0

Without Constant & Trend	t-Statistic	0.7939	0.3838	-0.3342	0.0657	0.2960	0.1067
	Prob.	**0.8789**	**0.7888**	**0.5546**	**0.6963**	**0.7651**	**0.7092**
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference						
		d(LRGDPPC)	d(LK)	d(LL)	d(LG)	d(LOPEN)	d(LFDI)
With Constant	t-Statistic	-1.9830	-4.9782	-0.6540	-4.1426	-5.7289	-5.7324
	Prob.	**0.2922**	**0.0004**	**0.8408**	**0.0031**	**0.0000**	**0.0001**
		n0	***	n0	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8226	-4.8886	-9.0734	-4.0007	-6.1462	-5.8944
	Prob.	**0.0292**	**0.0024**	**0.0000**	**0.0197**	**0.0001**	**0.0002**
		**	***	***	**	***	***

Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.8146	-5.0705	-2.6853	-4.2082	-5.8329	-5.8114
	Prob.	**0.0667**	**0.0000**	**0.0094**	**0.0001**	**0.0000**	**0.0000**
		*	***	***	***	***	***
Notes:							
a: (*)Significantat the 10%; (**)Significantat the 5%; (***) Significantat the 1% and (no) Not Significant							

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (02)

يتضح من خلال نتائج كل من اختبار ديكي فولر *ADF* لجذر الوحدة والموضحة في الجدول رقم (1) أنه عند مقارنة القيم المحسوبة مع القيم المجدولة عند مستوى معنوية 5% = α، يتضح لنا أن كل من المتغيرات: لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج، لوغاريتم رأس المال المادي، لوغاريتم إجمالي عدد العمال، لوغاريتم الانفاق الحكومي، لوغاريتم مؤشر الانفتاح التجاري ولوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر، غير مستقرة عند المستوى، وعند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى ($1^{st}Difference$) على هذه المتغيرات وإعادة إجراء اختبار (*ADF*) أصبحت كل هذه المتغيرات مستقرة، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى أي من الشكل(1).

جدول2 :نتائج اختبار (PP)لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP) Null Hypothesis: the variable has a unit root							
	At Level						
		LRGDPPC	LK	LL	LG	LOPEN	LFDI
With Constant	t-Statistic	-0.7738	-1.3094	-7.7753	-1.7699	-2.1184	-2.6857
	Prob.	**0.8125**	**0.6125**	**0.0000**	**0.3878**	**0.2392**	**0.0879**
With Constant & Trend	t-Statistic	n0 -1.9260	n0 -1.8391	*** -1.2279	n0 -1.9677	n0 -1.4834	* -2.5360
	Prob.	**0.6171**	**0.6611**	**0.8868**	**0.5954**	**0.8137**	**0.3100**
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.0303	0.4360	5.3270	0.0675	0.3244	0.2809

	Prob.	**0.9166**	**0.8022**	**1.0000**	**0.6969**	**0.7729**	**0.7609**
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference						
		d(LRGDPPC)	d(LK)	d(LL)	d(LG)	d(LOPEN)	d(LFDI)
With Constant	t-Statistic	-3.8015	-4.9510	-5.8551	-3.9623	-5.7411	-8.2661
	Prob.	**0.0073**	**0.0004**	**0.0000**	**0.0049**	**0.0000**	**0.0000**
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7696	-4.8542	-9.8900	-3.8065	-9.7749	-11.9770
	Prob.	**0.0327**	**0.0026**	**0.0000**	**0.0302**	**0.0000**	**0.0000**
		**	***	***	**	***	***

Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.5826	-5.0539	-3.3293	-4.0464	-5.8470	-8.3502
	Prob.	**0.0008**	**0.0000**	**0.0017**	**0.0002**	**0.0000**	**0.0000**
		***	***	***	***	***	***
NOTE							
a: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant							

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (02)

يتضح من خلال نتائج اختبار *PP* لجذر الوحدة والموضحة في الجدول رقم (2) أنه عند مقارنة القيم المحسوبة مع القيم المجدولة عند مستوى معنوية 5% = α، يتضح لنا أن كل من المتغيرات: لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج، لوغاريتم رأس المال المادي، لوغاريتم إجمالي عدد العمال، لوغاريتم الانفاق الحكومي، لوغاريتم مؤشر الانفتاح التجاري ولوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر، غير مستقرة عند المستوى، وعند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (1^{st}*Difference*) على هذه المتغيرات وإعادة إجراء اختبار (*ADF*) أصبحت كل هذه المتغيرات مستقرة، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى أي من الشكل *I(1)*.

بناء على نتائج اختبارات جذر الوحدة (اختبار ADF واختبار PP)؛ فإن كل متغيرات دراسة متكاملة عند الدرجة الأولى أي من الشكل *I(1)*، ونتيجة لذلك، يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود (*BoundsTest*) ومن ثم تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الإبطاء الموزعة (*ARDL*).

المطلب الثالث: التحليل القياسي باستخدام منهجية (*ARDL*)

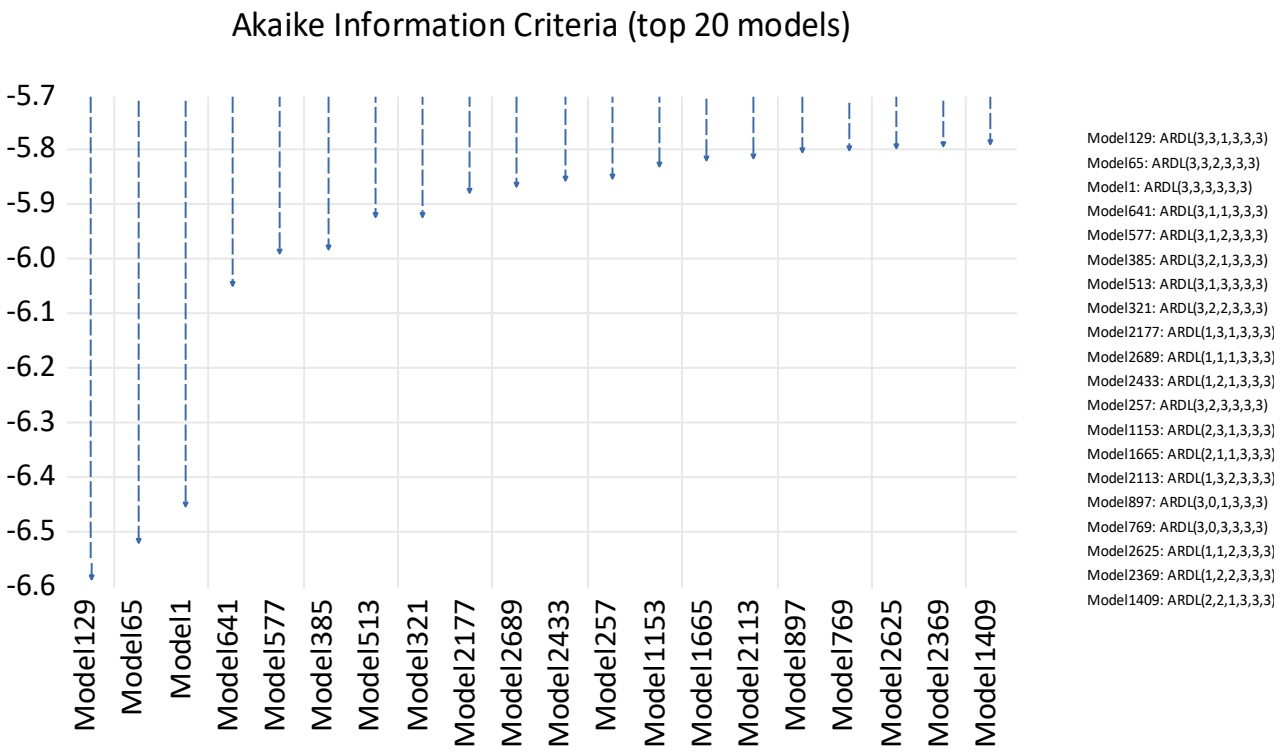
لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الفترة (1990-2021) سيتم الاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الإبطاء الموزع (*ARDL*) من خلال أسلوب اختبار الحدود (*Bounds Test*)، حيث يعد هذا الأسلوب من

الأساليب القياسية الحديثة والمطورة من قبل (*Pesaran et al, 2001*) في مجال القياس الاقتصادي.

الفرع الأول: تحديد فترات الإبطاء المثلى:

لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (اختبار علاقة التكامل المشترك)؛ لا بد من تقدير نموذج (*ARDL*)، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على معيار (*AIC :Akaike Information Criterion*) لتحديد التأخيرات الزمنية المثلى، وبالتالي سيكون النموذج الملائم هو النموذج الذي من خلاله يتم الحصول على أدنى قيمة لهذا لمعيار.

يتضح من خلال الشكل التالي أن النموذج المختار هو من الشكل *ARDL(3,3,1,3,3,3).*



الشكل رقم 2: تحديد عدد التأخيرات في نموذج (ARDL)

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews.13)

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (*BoundsTest*)

يهدف اختبار الحدود (*BoundsTest*) إلى اختبار ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. يتم اختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (*UECM*) *Model Correction Error Unrestricted* من خلال تقدير النموذج التالي:

$$\Delta lrgdppc_t = \beta_0 + \sum_{t=1}^{p} \beta_{1t} \Delta lrgdppc_{t-i} + \sum_{t=1}^{q1} \beta_{2t} \Delta lk_{t-i} + \sum_{t=1}^{q2} \beta_{3t} \Delta ll_{t-i} + \sum_{t=1}^{q3} \beta_{4t} \Delta lg_{t-i} + \sum_{t=1}^{q4} \beta_{5t} \Delta lopen_{t-i} + \sum_{t=1}^{q5} \beta_{6t} \Delta lfdi_{t-i} + \alpha_1 lrgdppc_{t-1} + \alpha_2 lk_{t-1} + \alpha_3 ll_{t-1} + \alpha_4 lg_{t-1} + \alpha_5 lopen_{t-1} + \alpha_6 lfdi_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (02))$$

حيث أن:

- ✓ Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى.
- ✓ β_0: الحد الثابت.
- ✓ q_i: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني.
- ✓ t: اتجاه الزمن.
- ✓ ε_t: حد الخطأ العشوائي.
- ✓ β_i: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.
- ✓ α_i: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

وسنقوم باختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات كالتالي:

$$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = 0$$

مقابل الفرض البديل القاضي بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل:

$$H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \alpha_5 \neq \alpha_6 \neq 0$$

فحسب اختبار الحدود (*BoundsTest*)؛ إذا كانت قيمة الإحصائية (*F-statistic*) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإنه في هذه الحالة لا نستطيع رفض فرضية العدم.

جدول 3: نتائج اختبار (ARDL Bounds Test)

ARDL Bounds Test		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	13.76464	5
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.81	2.93
5%	2.14	3.34
2.5%	2.44	3.71
1%	2.82	4.21

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (03)

يتضح من خلال الجدول رقم (3) الذي يبين نتائج اختبار التكامل المشترك *ARDL* (*Bounds Test*)، أنالقيمة الإحصائية (*F-statistic*) تساوي *13.76464* وهي أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية 1% و5% و10%، وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة.

الفرع الثالث: قدير صيغة تصحيح الخطأ (*ARDL-ECM*):

إن العلاقة القصيرة الأجل تتمثل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ والذي يمثل التعبير عن المتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة بصيغة الفروق، بالإضافة إلى حد تصحيح الخطأ بتباطؤ لمدة زمنية واحدة *CointEq(-1)* كمتغير تفسيري، ويقيس حد تصحيح الخطأ سرعة تكيف الاختلال في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، فإذا كانت قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية دل ذلك على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

بما أن نتائج اختبار الحدود (*BoundsTest*)أكدت على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة؛ فإنه يمكننا تقدير العلاقة قصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ لنموذج (*ARDL*).

يوضح الجدول رقم (3) نتائج تقدير نموذج محل الدراسة في الأجل القصير، حيث نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ *CointEq(-1)* جاءت قيمته سالبة ومعنوية (*-0.555242*)،

وهذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج والمتغيرات التفسيرية المدرجة في نموذج الدراسة، وتبين قيمة معلمة تصحيح الخطأ أن حوالي 55% من الاختلال قصير الأجل في قيمة لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في الفترة السابقة يمكن تصحيحه في الفترة الحالية عند حدوث أي تغير أو صدمة في المتغيرات التفسيرية.

جدول 4: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRGDPPC(-1))	-0.040249	0.138802	-0.289972	0.7792
D(LRGDPPC(-2))	-0.652589	0.203506	-3.206732	0.0125
D(LK)	0.044897	0.030643	1.465154	0.1810
D(LK(-1))	-0.069098	0.040433	-1.708948	0.1258
D(LK(-2))	0.073155	0.026302	2.781323	0.0239
D(LL)	0.544707	0.109706	4.965175	0.0011
D(LG)	-0.219500	0.041101	-5.340538	0.0007
D(LG(-1))	0.174125	0.052106	3.341755	0.0102
D(LG(-2))	-0.304368	0.051262	-5.937453	0.0003
D(LOPEN)	-0.066628	0.034437	-1.934789	0.0891
D(LOPEN(-1))	-0.005954	0.048055	-0.123903	0.9044

D(LOPEN(-2))	-0.281674	0.049096	-5.737227	0.0004
D(LFDI)	0.141127	0.054606	2.584453	0.0324
D(LFDI(-1))	-0.054729	0.041839	-1.308078	0.2272
D(LFDI(-2))	-0.155398	0.043258	-3.592380	0.0071
CointEq(-1)	-0.555242	0.113689	-4.883876	0.0012
Cointeq = LRGDPPC - (0.1415*LK + 0.2371*LL + 0.1318*LG + 0.5092				
*LOPEN + 0.6848*LFDI)				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق (04) الجدول (01)

يتضح من خلال نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل المبينة في الجدول رقم () أن مؤشر التنمية الاقتصادية في المدى القصير يتأثر سلبا عند مستوى معنوية 5% بزيادة كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي، ويتأثر مؤشر التنمية الاقتصادية في المدى القصير إيجابا عند مستوى 5% بزيادة متغيرة رأس المال المادي وإجمالي عدد العمال.

الفرع الرابع: تقدير علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشر التنمية الاقتصادية والمتغيرات التفسيرية، سنقوم في هذه المرحلة بتقدير علاقة التكامل المشترك في المدى الطويل في إطار نموذج ARDL، ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

جدول 5: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LK	0.141472	0.048166	2.937182	0.0188
LL	0.237123	0.056644	4.186213	0.0031
LG	0.131846	0.079843	1.651310	0.1373
LOPEN	0.509201	0.111033	4.586021	0.0018
LFDI	0.684809	0.222508	3.077680	0.0152

المصدر: من إعداد الطالب بلاعتماد على الملحق رقم (04) الجدول رقم (02)

يظهر الجدول رقم (5) نتائج تقدير العلاقة الطويلة الأجل، ويمكن تفسير معلمات النموذج كما يلي:

لوغاريتم رأس المال المادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي *LK* لها تأثير إيجابي ومعنوي على مؤشر التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، حيث أن زيادة رأس المال المادي ب 1% تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 0.14%، مما يدل على أن رأس المال المادي له تأثير إيجابي في التنمية الاقتصادية في المدى الطويل، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية؛

لوغاريتم إجمالي عدد العمال *LL* له تأثير إيجابي ومعنوي على مؤشر التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، حيث أن إجمالي عدد العمال ب 1% تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 0.23%، مما يدل على أن العمالة لها تأثير إيجابي في التنمية الاقتصادية في المدى الطويل، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية؛

لوغاريتم الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي *LG* ليس له تأثير معنوي على مؤشر التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، وهذه النتيجة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية؛

متغيرة لوغاريتم مؤشر الانفتاح التجاري *LOPEN* لها تأثير إيجابي ومعنوي على مؤشر التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، حيث أن زيادة مؤشر الانفتاح التجاري ب 1% تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 0.50%، مما يدل على أن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي في التنمية الاقتصادية في المدى الطويل، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية؛

متغيرة لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي *LFDI* لها تأثير إيجابي ومعنوي على مؤشر التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب 1% تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 0.68%، مما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي كبير في التنمية الاقتصادية في المدى الطويل، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية؛

المطلب الرابع: الاختبارات التشخيصية

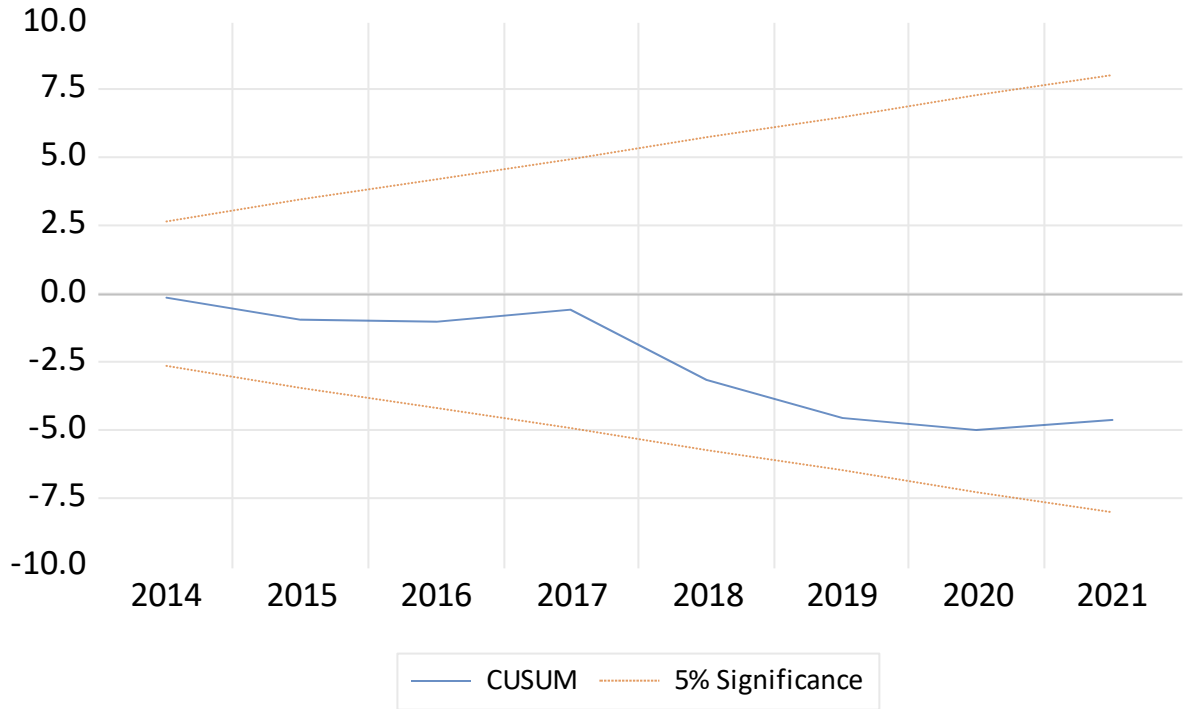
سنقوم في هذا المطلب بتطبيق أهم الاختبارات التشخيصية لنماذج الدراسة المقدرة، والتي تتمثل أساسا في كل من اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج، واختبارات قياسية أخرى للتحقق من مدى وجود بعض المشاكل القياسية التي تؤثر على قوة وجودة النماذج المقدرة.

الفرع الأول: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

يتم استخدام اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج للتحقق من مدى وجود أي تغيرات هيكلية في النموذج، ويتم التحقق من ذلك باستخدام اختبارين أساسين:

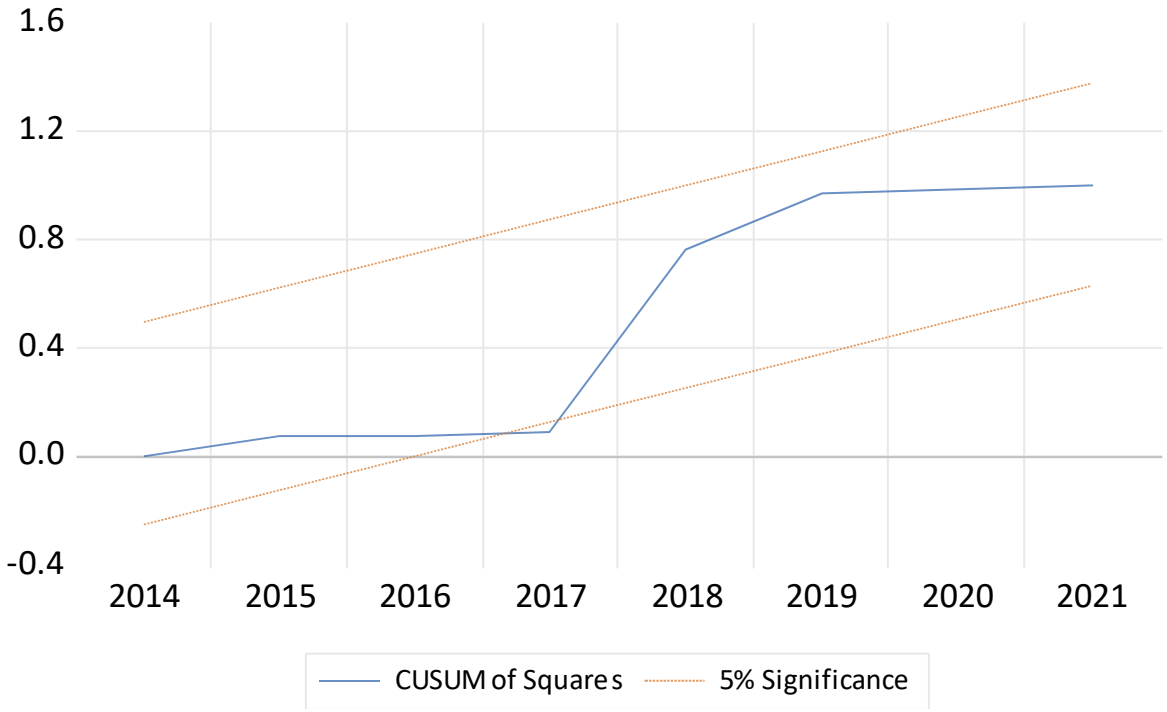
- ✓ اختبار المجموع التراكمي للبواقي (*CUSUMTEST*).
- ✓ اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (*CUSUM of Squares*).

إذا وقع كامل الرسم البياني داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%؛ فهذا يدل على الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج.



الشكل رقم 3: المجموع التراكمي للبواقي المتتابع

المصدر: مخرجات برنامج *(Eviews.13)*



الشكل رقم 4: المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة

المصدر: مخرجات برنامج *(Eviews.13)*

يظهر من خلال الشكلين رقم (3 و4) أن الرسم البياني لكل من الاختبارين (*CUSUM*) و(*SUSUMSQ*) يقع داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى 5%، ونتيجة لذلك، نقبل فرضية العدم (H_0) التي تنص على أن جميع معلمات النموذج المقدرة مستقرة، وبالتالي سكون معلمات الطويلة والقصيرة الأجل لنموذج الدراسة.

الفرع الثاني: الاختبارات التشخيصية لمدى صلاحية النموذج القياسي

تهدف الاختبارات التشخيصية للتحقق من مدى وجود بعض المشاكل القياسية التي تؤثر على قوة وجودة النموذج، وتتمثل هذه الاختبارات أساسا في كل من:

- ✓ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (*Autocorrelation*)؛
- ✓ اختبار اختلاف التباين (*Heteroskedasticity*)؛
- ✓ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (*Normality Test*)؛
- ✓ اختبار ملائمة تحديد النموذج.

ونتائج هذه الاختبارات التشخيصية يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول 6: نتائج الاختبارات التشخيصية (Diagnostics Teste)

الاختبار الإحصائي	القيمة المحسوبة	قيمة الاحتمال	القرار
Serial Correlation (LM test)	0.3035	0.8592	**قبول فرضية H_0: عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي**

Heteroskedasticity (Breusch-Pagan-Godfrey)	21.6018	0.4228	**قبول فرضية H_0: عدم وجود مشكلة اختلاف التباين**
Normality (Jarque-Bera)	1.8508	0.3963	**قبول فرضية H_0: البواقي موزعة توزيعا طبيعيا**
Ramsey RESET Test	0.2324	0.6444	**قبول فرضية H_0: لا يعاني النموذج من مشكلة عدم التحديد**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (05)

1. اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي:

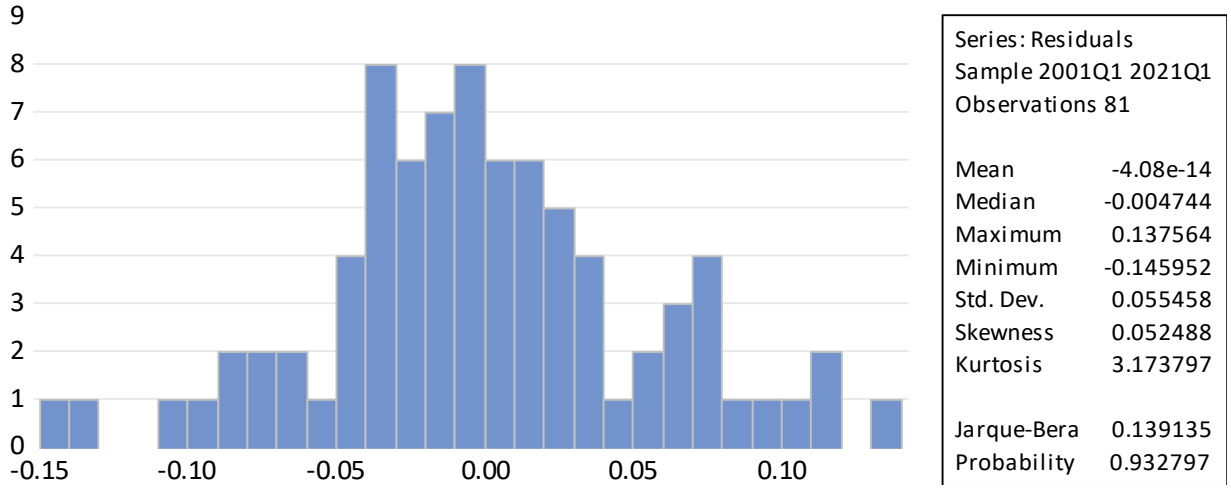
نلاحظ من خلال نتائج اختبار (*LM test*) الموضحة في الجدول رقم (6) أن قيمة الاحتمال لهذا الاختبار أكبر من 0.05 ونتيجة لذلك، نقبل فرض العدم (H_0) الذي ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين البواقي، وبالتالي فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

2. اختبار مشكلة اختلاف التباين:

نلاحظ من نتائج اختبار (*Breusch-Pagan-Godfrey*) الموضحة في الجدول رقم (6) أن قيمة الاحتمال لهذا الاختبار أكبر من 0.05 ونتيجة لذلك، نقبل فرض العدم (H_0) الذي ينص على عدم وجود مشكلة اختلاف التباين، وبالتالي فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (5) أن قيمة الاحتمال لاختبار (*Jarque-Bera*) أكبر من 0.05، ونتيجة لذلك، نقبل فرض العدم (H_0) الذي ينص على أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا وبالتالي فإن بواقي نموذج الدراسة تتوزع توزيعا طبيعيا.



الشكل رقم 5: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews.13)

4. اختبار مدى ملائمة تحديد النموذج:

يشير اختبار(*Ramsey RESET*) الموضح في الجدول رقم () إلى أن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، حيث بلغت قيمة الاحتمال لهذا الاختبار0.6444 وهي قيم أكبر من 0.05 من أجل فرضية العدم (H_0): لا تعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد.

المطلب الخامس: اختبار السببية

في هذا الجزء سنقوم بدراسة العلاقة السببية بين المتغير التابع (مؤشر التنمية الاقتصادية) والمتغيرات المستقلة، حيث سيتم استخدام نموذج جرانجر لقياس العلاقة بين المتغيرين، ويتم تحديد السببية من عدمها بناء على قيمة الاحتمال، بحيث إذا كان الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية 5% سيتم قبول الفرضية الصفرية:" عدم وجود سببية".

جدول 7: نتائج اختبار جرانجر للسببية

Pairwise Granger Causality Tests			
NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LK does not Granger Cause LRGDPPC	31	2.39968	0.1326
LRGDPPC does not Granger Cause LK		9.42226	0.0047
LL does not Granger Cause LRGDPPC	31	8.42696	0.0071
LRGDPPC does not Granger Cause LL		0.02983	0.8641
LG does not Granger Cause LRGDPPC	31	0.33580	0.5669
LRGDPPC does not Granger Cause LG		1.02063	0.3210

LOPEN does not Granger Cause LRGDPPC	31	10.2628	0.0034
LRGDPPC does not Granger Cause LOPEN		0.40832	0.5280
LFDI does not Granger Cause LRGDPPC	31	8.02495	0.0085
LRGDPPC does not Granger Cause LFDI		0.07126	0.7915

المصدر:مخرجات برنامج (Eviews.13)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية أقل من 5%، وعليه نقبل الفرضية التي مفادها وجود علاقة سببية تتجه من لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي *LRGDPPC* إلى لوغاريتم رأس المال المادي LK؛ كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، وبالتالي قبول الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية تتجه من لوغاريتم رأس المال المادي LK إلى لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي *LRGDPPC*. وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين مؤشر التنمية الاقتصادية ورأس المال المادي.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية أقل من 5%، وعليه نقبل الفرضية التي مفادها وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من لوغاريتم إجمالي عدد العمال LL إلى لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي *LRGDPPC*.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، وعليه نقبل الفرضية التي مفادها عدم وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين لوغاريتم الانفاق الحكومي LG ولوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي *LRGDPPC*.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية أقل من 5%، وعليه نقبل الفرضية التي مفادها وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من لوغاريتم مؤشر الانفتاح التجاري LOPEN إلى لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي *LRGDPPC*.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية أقل من 5%، وعليه نقبل الفرضية التي مفادها وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر LFDI إلى لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي *LRGDPPC*.

خلاصة الفصل

هدف هذا الفصل إلى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الإبطاء الموزع (*ARDL*).

أشارت نتائج التحليل القياسي إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ومعنوي على مؤشر التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، حيث أن زيادة

الاستثمار الأجنبي المباشر ب 1% تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 0.68%، مما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي كبير في التنمية الاقتصادية في المدى الطويل، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية؛

وفي الأخير ولغرض اختبار السببية بين متغيرات الدراسة، أشارت نتائج اختبار السببية لجرانجر أنه توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (التنمية الاقتصادية).

خاتمة

بعد الانتهاء من هذه الدراسة تبين لنا ان الاستثمار الاجنبي المباشر له أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية في الجزائر ،حيث يساهم في توفير فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية و الايرادات الضريبية ،كما يحسن التكنولوجيا وابتكار في البلد المضيف كما يمكن القول ايضا ان الاستثمار الاجنبي المباشر يساعد على تحسين البنية التحتية وتطوير الصناعات الجديدة في الجزائر مما يؤدي الى زيادة التنافسية وتحسين جودة المنتجات المحلية . كما يمكن لشركات الاجنبية ان تقدم خبراتها ومعارفها في المجالات مثل التسويق وادارة الاعمال مما يؤدي الى تطور المهارات المحلية وزيادة الكفاءة الادارية.

وعلى الرغم من ذلك ،يواجه الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بعض التحديات ، مثل البيروقراطية و الفساد ،وارتفاع تكاليف الانتاج وقلة التنوع في الاقتصاد. لذلك يجب على الحكومة الجزائرية تحسين بيئة الأعمال وخفض التكاليف لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

نتائج الدراسة :

من خلال هذه الدراسة اتضح لنا أن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية ،اذ أظهرت الدراسة اهمية الاستثمار الاجنبي ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 1990الى2021 ،كما تبين لنا من خلال الدراسة ما يلي :

- يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المنافع للدول المضيفة، من بينها توفير التمويل للتنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وتنمية الصادرات، وتحسين ميزان المدفوعات، فالمكاسب عديدة خاصة إذا ما مت توجيه هذه الاستثمارات حسب التطور التنموي الشامل للبلد.
- تتوقف جاذبية الدول على مدى كفاءة محددات مناخها الاستثماري، وما مدى تأثيرها على مسار وقرار الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن النتائج السلبية أو الإيجابية للاستثمارات الأجنبية في الاقتصاديات النامية يتوقف على مدى تفاعل الدولة المضيفة مع هذه الاستثمارات، حيث تو صلت الدراسة إلى أن الوضع العام السياسي والأمني للدولة، ومدى ما تمتاز به من استقرار وتنظيم اداري، وما تتميز به من فعالية وكفاءة في نظامها القانوني ومدى مرونته ووضوحه واتساقه مع سياسات الدولة الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق و آلياته وإمكانياته، وما تمتاز به الدولة من منشآت قاعدية، وعناصر إنتاج، وما تتميز به الدولة من خصائص جغرافية وديمغرافية، كل ذلك يشكل محددات ما يسمى بالمناخ الاستثماري.

اختبار فرضيات الدراسة :

من خلال النتائج المحصل من خلال دراستنا المتواضعة يمكن اختبار صحة فرضيات الدراسة المقدمة في أول البحث كما يلي :

- تتوفر الجزائر على مناخ ملائم لجذب الاستثمار الاجنبي والذي بدوره يحفز التنمية.

هذه الفرضية صحيحة ،فالجزائر تتمتع بموقع استراتيجي هام على البحر الأبيض المتوسط كما انها تحتوي على موارد طبيعية غنية مثل النفط و الغاز والمعادن ،وهذا يجعلها جاذبة للاستثمار الأجنبي ،كما ان الحكومة الجزائرية قد اتخذت اجراءات لتحسين بيئة الأعمال في البلاد ،مثل تبسيط الإجراءات الادارية وتحسين البنية التحتية ،مما يزيد من جاذبية الاستثمار في الجزائر .

- يؤثر الاستثمار الاجنبي تأثيرا ايجابيا على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

هذه الفرضية صحيحة ،فالاستثمار الاجنبي يمكن ان يساعد في تحسين الانتاجية والانتاجية في الجزائر وهذا يؤدي بدوره الى زيادة الصادرات وتحسين مستوى المعيشة للسكان .كما ان الاستثمار الاجنبي يمكن ان يساعد في نقل التكنولوجيا والمعرفة، وهذا يمكن ان يحسن من قدرات العاملين ويزيد من إنتاجية الشركات و بالتالي فإن الاستثمار الاجنبي يمكن ان يلعب دورا مهما في تحسين التنمية الاقتصادية في الجزائر

المقترحات :

من خلال الدراسة المقدمة يمكن تقديم بعض المقترحات ذات صلة وهي كالاتي :

1. تشجيع الاستثمار الاجنبي في القطاعات الحيوية مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحديثة والصناعات الإبداعية .

آلية التنفيذ : توفير الحوافز المالية والضريبية للشركات الأجنبية التي تستثمر في هذه القطاعات ،وتسهيل إجراءات الترخيص والتسجيل

2. تطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات والطاقة .

آلية التنفيذ : زيادة الانفاق الحكومي على هذه القطاعات وتشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار فيها ،بالإضافة إلى تسهيل إجراءات الترخيص والتسجيل

3. تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية .

آلية التنفيذ : إصدار قوانين ولوائح تحفز الاستثمار الاجنبي وتسهل إجراءات التسجيل والترخيص ،بالإضافة إلى تطوير نظام الحماية القانونية للشركات الأجنبية .

4. تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات و التكنولوجيا.

آلية التنفيذ : توقيع اتفاقيات التعاون والشراكة مع الدول الأخرى وتسهيل نقل التكنولوجيا و المعرفة ،بالإضافة الى تنظيم مؤتمرات وورش عمل مشتركة .

آفاق الدراسة :

على منهج الدراسة المقدمة يمكن ان نسن مجموعة من العناوين تتقاطع مع موضوع الدراسة و تكون كالتالي :

- تحليل أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على توفير فرص عمل في الجزائر .
- دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي على تطوير الصادرات غير النفطية في الجزائر.

- تحليل أثر الاستثمار الأجنبي على تحسين جودة الحياة في المجتمع الجزائري
- دراسة تأثير الاستثمار الاجنبي على تطوير قطاعات محددة في الجزائر مثل قطاع السياحة و الصناعات الإبداعية .
- تحليل اثر الاستثمار الاجنبي على تحسين بيئة الأعمال وتطوير البنية التحتية في الجزائر .

توصيات الدراسة :

على ضوء هذه الدراسة وحتى تتمكن الجزائر من رفع نسبة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية من خلال تهيئة مناخها الاستثماري والتقليل من معوقاته عليها العمل على :

- تعزيز كفاءة الإطار التشريعي والتنظيمي من خلال توحيد التشريعات المنظمة للاستثمار مع تبسيط الإجراءات وسرعة إصدار وتفعيل قوانين المنافسة، ومنع الاحتكار ومحاية الملكية الفكرية وبراءة الاختراع.
- توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تحتاج التنمية وتنعدم فيها الخبرات على المستوى المحلي.
- تنمية العنصر البشري وتوعيته والرفع من قدراته.
- الاستفادة من تجارب الدول التي عرفت قفزة نوعية من خلال جذبها للاستثمارات الأجنبية المباشرة كتركيا وكوريا.

- توفير البنية التحتية اللازمة وتطوير المنظومة المصرفية والسوق المالي.
- توفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية والرشوة.
- توفير الاستقرار السياسي والأمني.
- العناية بتطوير البحث العلمي وإعطائه الأولوية في برامج التنمية.

وفي الختام يمكن القول أن المعلومات والبيانات والأدوات المستخدمة في تحليلنا لموضوع تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة المذكورة أعلاه جهد تراكمي يضاف إلى البحوث التي تناولت هذه الدراسة وهو بالتالي قابل للانتقاد والتطوير، ثم إن أي تقصير ورد في هذا العمل يمكن أن يكون منطلقا وأرضية لدراسات أخرى أكثر عمقا وأدق تحليلا.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

❖ **الكتب :**

1. **أحمد حسن صالح قادر**، ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على أسواق المال العالمية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

2. **أحمد ماجد عطا الله**، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.

3. **إبراهيم متولى حسن المغربي**، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2011.

4. **إسماعيل عبد الرحمان وحربي عريقات**، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى 2004.

5. **افيريت هاجن**، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1988.

6. **حربي محمد موسى عريقات**، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الاردن، 1997.

7. **حسن كريم حمزة**، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2011.

8. **حسن كريم حمزة،** العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان–الأردن، 2011.

9. **حسين عبد المطلب الأسرج:** إستراتجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام العدد 213 مصر.

10. **حسين عمر،** الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000.

11. **زياد رمضان،** مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، دار وائل للنشر الأردن، 1999.

12. **زياد رمضان،** مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، ط 4 دار وائل للنشر، عمان، 2007.

13. **شقيري نوري موسى وصالح طاهر الزرقان وآخرون،** إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى. عمان، 2012.

14. **طاهر حيدر حردات** :مبادئ الاستثمار: دار المستقيل والتوزيع ، عمان، الأردن.

15. **طاهر حيدر حردان،** مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، 1997.

16. **عبد الرزاق حمد حسين الجبوري،** دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.

17. **عبد السلام أبو قحف،** إدارة الأعمال الدولية، مكتبة الشعاع، الطبعة الرابعة، مصر، 1998.

18. **عبد السلام أبوتحف،** مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الرابعة.

19. **عبد العزيز فهمي هيكل،** أساليب تقييم الاستثمارات، الدار الجامعية، بيروت – لبنان، 1985.

20. **عبد القادر محمد عبد القادر عطية،** اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2003/2002.

21. **عبد الله الطاهر،** مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1984 .

22. **فليح حسن خلف،** التمويل الدولي الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004.

23. **قدي عبد المجيد،** المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003.

24. **ماجد أحمد عطا الله،** إدارة الاستثمار، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن عمان، الطبعة الأولى.

25. **مالكوم جيلز وآخرون،** اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض، 1995.

26. **مبارك لسلوس،** التسيير المالي, ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

27. **محمد أحمد بدر الدين**، استراتيجيات النمو الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2017.

28. **محمد اسماعيل، جمال قاسم حسن**، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو 2017.

29. **محمد الفرجاني حصن**، أفريقيا وتحديات العولمة، المكتبة الجامعية، غريان، 2003.

30. **محمد حسن دخيل**، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت–لبنان، 2009.

31. **محمد عبد العزيز عجمية وآخرون**، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007.

32. **محمد علي الليثي**، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الطبعة الثانية، مصر، 1977.

33. **محمد غانم**، الاستثمار في الاقتصاد السياسي و الإسلامي، الإسكندرية دار الفكر الجامعي، 2010.

34. **محمد مطر**، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان 2006.

35. **مروان شموط كنجو عبدو كنجو**، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوزيع، مصر 2008.

36. **معراج هواري ، بهناس عباس، أحمد مجدل:** القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، الطبعة الأولى، 2013.

37. **نعيمة أوعيل،** واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، الطبعة الأولى 2016.

38. **هناس عباس، د أحمد مجدل:** القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، الطبعة الأولى، 2013.

39. **هوشيار معروف،** الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2003.

40. **هيل عجمي جميل:** الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حجمه و محدداته، العدد الأول، جامعة أربد الأهلية، الأردن، 2002.

❖ **المجلات والدوريات ;**

1. **أحمد هدروق،** دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد (حالة الجزائر 1970-2012)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014.

2. **بغداد بنين خالد، قاشي،** دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة)، جامعة الجزائر، مجلة الأولى-عدد خاص، 2018.

3. **الجميل، سرمد كوكب**، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة، مجلة الإداري، السنة 24، العدد 88، معهد الإدارة العامة، مسقط، عمان، 2002.

4. **جميل، هيل عجمي**، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن – حجمه ومحدداته ، إربد للبحوث والدراسات ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، إربد ، عمان ، 2002.

5. **جميلة الجوزي**، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (الدول العربية نموذجا)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة.

6. **حسان خضر**، الاستثمار الأجنبي المباشر–تعريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32.

7. **خديجة العرباني وعزيز دحماني**، الذكاء الاقتصادي كآلية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 4، جامعة طاهري محمد، بشار، 2017.

8. **رحيم حسين، محمد عبادي**، دارسات العلوم الإدارية، المجلد 40 العدد 02، 2013، ورقة بحثية، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر 431.

9. **ريمة برج راسوطة، رابح بوعراب**، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، مجلة معهد العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر، العدد 2020.

10. **شاهد يوسف**، تغيرات في مشهد التنمية – قضايا الألفية الجديدة ، مجلة التمويل و التنمية المجلد 36 ، العدد 4– ديسمبر 1999.

11. **عبد الحق طير، محمد قويدري، بولرباح غريب**، جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06.

12. **عبد السلام أبو قحف**، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مجلة مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 200.

13. **عدنان وديع**، "اقتصاديات التعليم"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثامن والستون–ديسمبر/ كانون الأول 2007

14. **محمد إسماعيل وآخرون**، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 41، صندوق النقد العربي، 2022

15. **منور أوسرير، عليان نذير**، "حوافر الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، جوان 2005، متاح على الرابط:

www.univ-chlef.dz/renaf/articles.../article 04.pdf

❖ **الأطروحات والمذكرات :**

1. **أسماء حدانة**، الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة، أطروحة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر– الجزائر – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، 2017–2018.

2. **أسماء فزاني،** دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2013/2012.

3. **أنور بدر منيف العنزي،** النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، 2012.

4. **بالكعبيات مراد،** منح الامتيازات للاستثمار الصناعي في التشريع الجزائري" أطروحة دكتوراه: جامعة محمد خيضر بسكرة–كلية الحقوق والعلوم السياسية –2011.

5. **بلقاسم أحمد،** نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، دكتوراه ، جامعة و هران، 2012.

6. **بن قبلية زين الدين،** أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد– تلمسان، 2016/2015.

7. **بندر أحمد أبا الخليل،** الاستثمار المباشر الوطني و الأجنبي في المملكة العربية السعودية، ورقة بحثية على الموقع. 202.4shared.com/doc /txuB7RG7/Preview.ht ml DC

8. **جابر سطحي،** دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيلس جازي وأوريدو)، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2017–2018.

9. **جمال محمود عطية عبيد**، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان: رسالة دكتوراه.

10. **حاج بن زيدان**، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات اسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد–تلمسان، 2013/2012.

11. **خاطر إسمهان**، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي :دراسة حول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد فيضر بسكرة 2013–2012 .

12. **رفيق نزاري**، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة: تونس الجزائر المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر– باتنة، 2008.

13. **زياد محمد عرفات أبو ليلى**، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي– دراسة تطبيقية على الأردن للفترة 1976–2003، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك– الأردن، 2005.

14. **ساعد بوراري**، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة، ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة باتنة 2008.

15. **سفيان قعلول**، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 36، أبريل 2017.

16. **شوقي جباري**، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر : جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، 2015.

17. **شوقي جباري**، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2014-2015.

18. **شين لزهر**، أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2015.

19. **صفيح صادق**، الاستثمار الأجنبي المباشر و الحكم الراشد ،دراسة حالة الجزائر رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان 2014-2015.

20. **عبد الباسط حداد**، دور الجماعات الإقليمية في تدعيم الاستثمار المحلي، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة ورقلة 2012.

21. **عبد الكريم بغداش:** الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007- 2008.

22. **غدير بنت سعد الحمود،** العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، مذكرة ماجستير، جامعة الملك سعود، السعودية 2004.

23. **فيصل حبيب حافظ،** دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

24. **محمد داودي،** محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي العاشر حول: التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، 11-13 ابريل 2011، بيروت، الجمهورية اللبنانية.

25. **منصوري الزين،** آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتحويل التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2005.

26. **منصوري الزين،** آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتورة في العلوم لاقتصادية جامعة الجزائر.

27. **نزيه عبد المقصود محمد مبروك:** الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية. دراسة مقارنة 2013.

28. **هند سعدي**، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية (1980 – 2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر : جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2017.

❖ **الدراسات والمنشورات :**

1. جريدة الرأي الاقتصادي، دراسة مقارنة لرصد مناخ الاستثمار في الأردن ومصر، العدد 11229،

2. **صلاح الصيعري، أحمد البكر**، الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة عمل مقدمة لإدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، و.ع/8/16، ديسمبر 2016.

3. **مجدي الشوربجي**، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الملتقى العلمي الدولي الثاني: إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الجزائر فندق الأوراسي، 2005 عمان، الأردن، 2001.

4. **محمد إسماعيل وآخرون**، مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية، دراسات اقتصادية، العدد 106، صندوق النقد العربي، 2022.

5. **محمد عبد العزيز عجمية**، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003،

المراجع باللغات الجنبية :

1. **Abdel-Hameed M. Bashir**, Foreign Direct Investment and Economic Growth in Some MENA Countries: Theory and Evidence, Topics in Middle Eastern and North African Economies.
2. **Adams, S**, Foreign Direct Investment, Domestic Investment, And Economic Growth in Sub-Saharan Africa, Journal of Policy Modelling,
3. **Ahmed Abdulrahman Khder** Aga (2014), The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: A Case Study of Turkey 1980– 2012, International Journal of Economics and Finance.
4. **Alaya Marouane**, Investissement Direct Étranger et Croissance Économique, une estimation à partir d'un model structurel pour les pays de rive sud de la méditerrané (19752002)), 7émes journées scientifiques du réseau, Analyse Économique et Développement de L'AUF, Paris, 2006.
5. **Ansarul Haque et al**, Foreign Direct Investment and Growth: A Study in the Context of Kuwait, International Journal of Financial Research
6. **Brumo solmik, gestion financier**, NATHAN paris, 1994.
7. **Claude de mehme**, stratégie commerciales et techniques internationales, et organisation, paris.
8. **Emmanuel Isaac John**, Effect of Foreign Direct Investment on Economic Growth in Nigeria, European Business & Management.
9. **Eyup DOGAN**, Foreign Direct Investment and Economic Growth: A Time Series Analysis of Turkey, 1979-2011, Journal of the Faculty of Economics, and Administrative Sciences.
10. **Gilmore, Andrew, Donell, Aodheen, Carson, David and Cummins**, Daryl (2003), Factors Influencing Foreign Direct Investment and International Joint Venture, International Marketing Review.

11. **Hans Rimbert Hemmer**,The Importance of Foreign Direct Investment for the Economic Development Economies , The Economic Journal, volume 7, 1973

12. **Jovanovic, B**, " Growth Theories " Working Papers, No. 7468, NBER Working Paper series, NBER, January 2000

13. **Kamal A. El-Wissal**, Foreign Direct Investment and Economic Growth in Arab Contries (1970-2008), journal of economic development.

14. **Maria-Ramona Sârbu, Lenuţa Carp (Ceka**), The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: The Case of Romania,

15. **Mohamed Mire Mohamed et al**, The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in Somalia, SSRG International Journal of Economics and Management Studies (SSRG-IJEMS

16. **Nasser Elkanj et al**, HOW DOES FOREIGN DIRECT INVESTMENT AFFECT ECONOMIC GROWTH OF ARAB COUNTRIES? Global Conference on Business and Finance Proceedings .

17. **Sauwaluck. K**, The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: A Caze Study of South Korea, international journal of business and social science.

18. **Wajdi B, Saif Eddine A & Mekki H**, are structural policies in countries bordering Mediterranean appropriate to economic convergence: Panel ARDL application, Cogent Economics & Finance.

19. World Investment Report: Trends and Determinants, Overview, New York and Geneva: UNCTAD, 1998.

20. **Zia Ur Rahman**, Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in Pakistan, Journal of Economics and Sustainable Development.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار(ADF, PP)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		LRGDPPC	LK	LL	LG	LOPEN	LFDI
With Constant	t-Statistic	-0.5494	-1.3094	-4.7956	-1.5931	-2.1542	-2.8305
	Prob.	***0.8678***	***0.6125***	***0.0006***	***0.4741***	***0.2261***	***0.0656***
		n0	n0	***	n0	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.1618	-1.8391	-0.7103	-2.1936	-1.6138	-2.7040
	Prob.	***0.9010***	***0.6611***	***0.9630***	***0.4758***	***0.7642***	***0.2419***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.7939	0.3838	-0.3342	0.0657	0.2960	0.1067
	Prob.	***0.8789***	***0.7888***	***0.5546***	***0.6963***	***0.7651***	***0.7092***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LRGDP...	d(LK)	d(LL)	d(LG)	d(LOPEN)	d(LFDI)
With Constant	t-Statistic	-1.9830	-4.9782	-0.6540	-4.1426	-5.7289	-5.7324
	Prob.	***0.2922***	***0.0004***	***0.8408***	***0.0031***	***0.0000***	***0.0001***
		n0	***	n0	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8226	-4.8886	-9.0734	-4.0007	-6.1462	-5.8944
	Prob.	***0.0292***	***0.0024***	***0.0000***	***0.0197***	***0.0001***	***0.0002***
		**	***	***	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.8146	-5.0705	-2.6853	-4.2082	-5.8329	-5.8114
	Prob.	***0.0667***	***0.0000***	***0.0094***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0000***
		*	***	***	***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		LRGDPPC	LK	LL	LG	LOPEN	LFDI
With Constant	t-Statistic	-0.7738	-1.3094	-7.7753	-1.7699	-2.1184	-2.6857
	Prob.	***0.8125***	***0.6125***	***0.0000***	***0.3878***	***0.2392***	***0.0879***
		n0	n0	***	n0	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9260	-1.8391	-1.2279	-1.9677	-1.4834	-2.5360
	Prob.	***0.6171***	***0.6611***	***0.8868***	***0.5954***	***0.8137***	***0.3100***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.0303	0.4360	5.3270	0.0675	0.3244	0.2809
	Prob.	***0.9166***	***0.8022***	***1.0000***	***0.6969***	***0.7729***	***0.7609***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LRGDP...	d(LK)	d(LL)	d(LG)	d(LOPEN)	d(LFDI)
With Constant	t-Statistic	-3.8015	-4.9510	-5.8551	-3.9623	-5.7411	-8.2661
	Prob.	***0.0073***	***0.0004***	***0.0000***	***0.0049***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7696	-4.8542	-9.8900	-3.8065	-9.7749	-11.9770
	Prob.	***0.0327***	***0.0026***	***0.0000***	***0.0302***	***0.0000***	***0.0000***
		**	***	***	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.5826	-5.0539	-3.3293	-4.0464	-5.8470	-8.3502
	Prob.	***0.0008***	***0.0000***	***0.0017***	***0.0002***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (02): نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (*Bounds Test*)

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 5
Trend type: None (Case 1)
Sample size: 29

Test Statistic	Value
F-statistic	13.764644
t-statistic	-4.883876

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
			F-Statistic			
30	-1.000	-1.000	-1.000	-1.000	-1.000	-1.000
Asymptotic	1.810	2.930	2.140	3.340	2.820	4.210
			t-Statistic			
Asymptotic	-1.620	-3.490	-1.950	-3.830	-2.580	-4.440

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

الملحق رقم (03): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير والطويل

الجدول رقم (01): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير:

قائمة الملاحق

Conditional Error Correction

Dependent Variable: D(LRGDPPC)
Method: ARDL
Date: 05/15/23 Time: 15:53
Sample: 1993 2021
Included observations: 29
Dependent lags: 3 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (3 max. lags): LK LL LG LOPEN LFDI
Deterministics: No constant and no trend (Case 1)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 3072
Selected model: ARDL(3,3,1,3,3,3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRGDPPC(-1)*	-0.555242	0.113689	-4.883876	0.0012
LK(-1)	0.078551	0.039907	1.968357	0.0846
LL(-1)	0.131661	0.055476	2.373303	0.0450
LG(-1)	0.073206	0.033764	2.168148	0.0620
LOPEN(-1)	0.282730	0.041033	6.890287	0.0001
LFDI(-1)	0.380235	0.087218	4.359603	0.0024
D(LRGDPPC(-1))	-0.040249	0.138802	-0.289972	0.7792
D(LRGDPPC(-2))	-0.652589	0.203506	-3.206732	0.0125
D(LK)	0.044897	0.030643	1.465154	0.1810
D(LK(-1))	0.004056	0.032701	0.124046	0.9043
D(LK(-2))	0.073155	0.026302	2.781323	0.0239
D(LL)	0.544707	0.109706	4.965175	0.0011
D(LG)	-0.219500	0.041101	-5.340538	0.0007
D(LG(-1))	-0.130243	0.039922	-3.262471	0.0115
D(LG(-2))	-0.304368	0.051262	-5.937453	0.0003
D(LOPEN)	-0.066628	0.034437	-1.934789	0.0891
D(LOPEN(-1))	-0.287628	0.060545	-4.750610	0.0014
D(LOPEN(-2))	-0.281674	0.049096	-5.737227	0.0004
D(LFDI)	0.141127	0.054606	2.584453	0.0324
D(LFDI(-1))	-0.210127	0.056799	-3.699514	0.0060
D(LFDI(-2))	-0.155398	0.043258	-3.592380	0.0071

R-squared	0.969521	Mean dependent var	0.009131
Adjusted R-squared	0.893322	S.D. dependent var	0.025423
S.E. of regression	0.008303	Akaike info criterion	-6.583867
Sum squared resid	0.000552	Schwarz criterion	-5.593756
Log likelihood	116.4661	Hannan-Quinn criter.	-6.273776
F-statistic	12.72361	Durbin-Watson stat	2.028246
Prob(F-statistic)	0.000495		

* p-values are incompatible with t-bounds distribution.

الجدول رقم (02): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

Cointegrating Specification

Deterministics: None (Case 1)

CE = LRGDPPC(-1) - (0.141472*LK(-1) + 0.237123*LL(-1) + 0.131846*LG(-1) + 0.509201*LOPEN(-1) + 0.684809*LFDI(-1))

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LK(-1)	0.141472	0.048166	2.937182	0.0072
LL(-1)	0.237123	0.056644	4.186213	0.0003
LG(-1)	0.131846	0.079843	1.651310	0.1117
LOPEN(-1)	0.509201	0.111033	4.586021	0.0001
LFDI(-1)	0.684809	0.222508	3.077680	0.0052

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

الملحق رقم (04): الاختبارات التشخيصية لمدى صلاحية النموذج القياسي

الجدول رقم (03): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.031737	Prob. F(2,6)	0.9689
Obs*R-squared	0.303579	Prob. Chi-Square(2)	0.8592

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/15/23 Time: 16:00
Sample (adjusted): 1993 2021
Included observations: 29 after adjustments
Presample missing value lagged residuals set to zero.

قائمة الملاحق

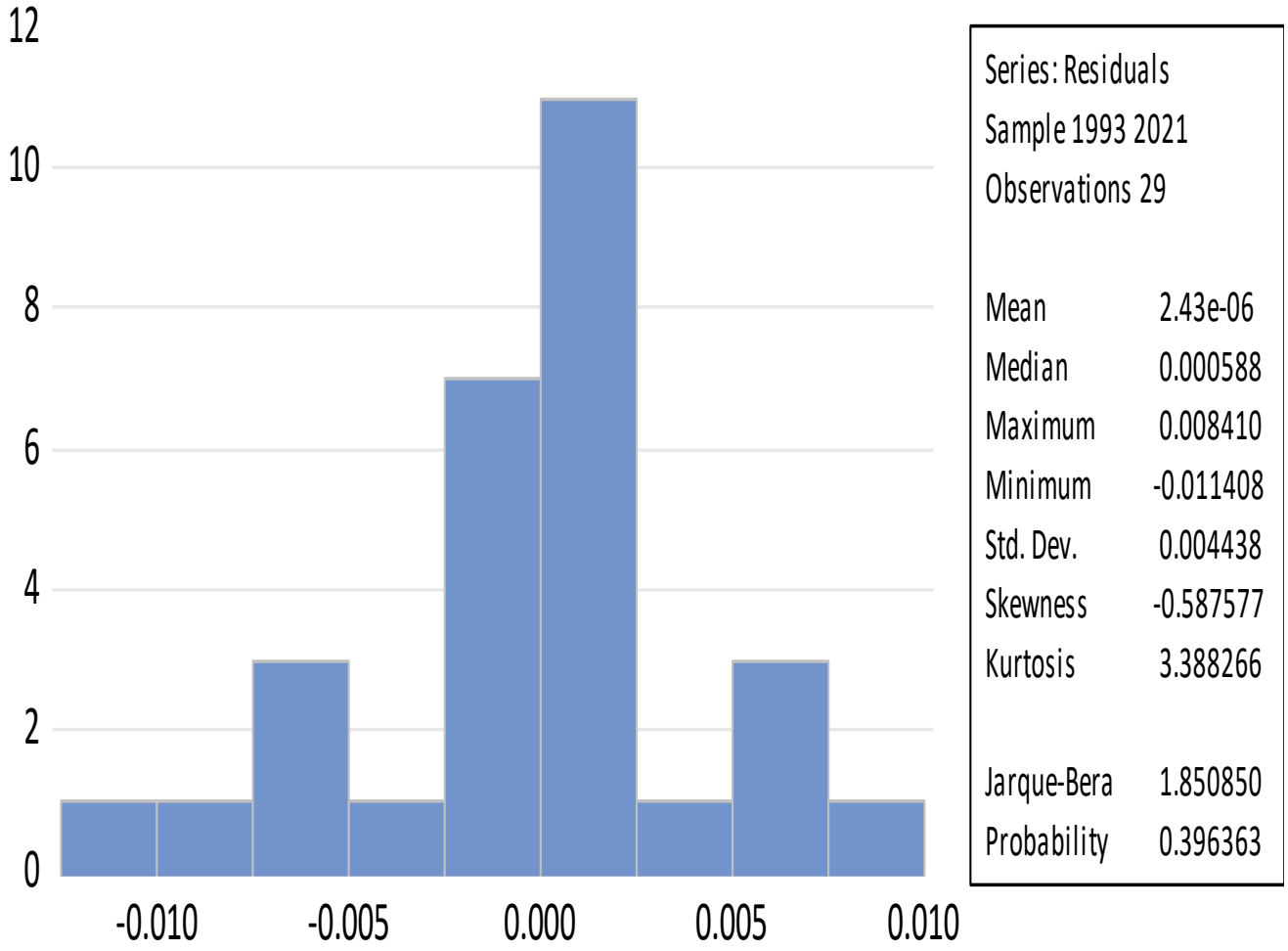
الجدول رقم (04): اختبار ثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.973304	Prob. F(21,7)	0.5585
Obs*R-squared	21.60187	Prob. Chi-Square(21)	0.4228
Scaled explained SS	1.961960	Prob. Chi-Square(21)	1.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/15/23 Time: 16:00
Sample (adjusted): 1993 2021
Included observations: 29 after adjustments

الشكل رقم (01): اختبار التوزيع الطبيعي



الجدول رقم (05): اختبار مدى ملائمة تحديد النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LRGDPPC LRGDPPC(-1) LRGDPPC(-2) LRGDPPC(-3) LK LK(-1) LK(-2) LK(-3) LL LL(-1) LG LG(-1) LG(-2) LG(-3) LOPEN LOPEN(-1) LOPEN(-2) LOPEN(-3) LFDI LFDI(-1) LFDI(-2) LFDI(-3)

	Value	df	Probability
t-statistic	0.482179	7	0.6444
F-statistic	0.232496	(1, 7)	0.6444
Likelihood ratio	0.947549	1	0.3303

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	1.77E-05	1	1.77E-05
Restricted SSR	0.000552	8	6.89E-05
Unrestricted SSR	0.000534	7	7.63E-05

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	116.4661
Unrestricted LogL	116.9398

الجدول رقم (06): نتائج اختبار جرانجر للسببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/15/23 Time: 16:07
Sample: 1990 2021
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LK does not Granger Cause LRGDPPC	31	2.39968	0.1326
LRGDPPC does not Granger Cause LK		9.42226	0.0047
LL does not Granger Cause LRGDPPC	31	8.42696	0.0071
LRGDPPC does not Granger Cause LL		0.02983	0.8641
LG does not Granger Cause LRGDPPC	31	0.33580	0.5669
LRGDPPC does not Granger Cause LG		1.02063	0.3210
LOPEN does not Granger Cause LRGDPPC	31	10.2628	0.0034
LRGDPPC does not Granger Cause LOPEN		0.40832	0.5280
LFDI does not Granger Cause LRGDPPC	31	8.02495	0.0085
LRGDPPC does not Granger Cause LFDI		0.07126	0.7915